آراء فى القانون

تأليف
تونى أونوريه

ترجمة
الدكتور مصطفى رياض

آراء فــى القـانــون

آراء فى القانون

تـألـيف

توني أونوريه

تـرجمة

دكتور مصطفى رياض



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل ـ جاردن سيتى ـ القاهرة

ABOUT LAW: AN INTRODUCTION by Tony Honoré.

This translation of "About Law" originally published in English in 1995 is published by arrangement with Oxford University Press.

هذه الترجمة لكتاب «آراء فى القانون» والتى نشرت أصلاً باللغة الإنجليزية عام ١٩٩٥ تم نشرها بالاتفاق مع مطبعة جامعة أوكسفورد.

ISBN 0-19-876388-3

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل - جاردن سيتى - القاهرة

ت ٣٥٤٥٠٧٩ فاكس ٣٥٤٠٢٩٥

تم صف وإعداد أفلام هذا الكتاب بإدارة الإنتاج بالجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

Composition and films
by
The Egyptian Society for the Dissemination of Universal Culture and Knowledge
(ESDUCK)
1081 CORNICHE EL NIL, GARDEN CITY, CAIRO

98-961103

349.41

٣٤٩,٤١

أونوريه ، تونى ، ١٩٢١ -

آراء فى القانون : تونى أونوريه؛ ترجمة مصطفى رياض.- الطبعة العربية ١.- القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، [١٩٩٨]

١٤٤ ص .

ترجمة لـ : About law

١. القانون ـ بريطانيا العظمى . ٢. القانون ـ فلسفة.

أ. العنوان .

المحتويات



١

القـــانـــون

تمدنا خبراتنا الخاصة ومشاهدتنا للتليفزيون وقراءتنا للصحف بطرف من المعرفة القانونية. ويعد هذا الكتاب مقدمة موجزة تحوى أقل قدر من المصطلحات الفنية الخاصة بالمشكلات القانونية، والأساليب التى يتخذها المحامون لإيجاد الحلول لهذه المشكلات. كما أن هذا الكتاب موّجه لمن يفكرون فى دراسة القانون، أو لمن يستثير القانون فضولهم ويريدون الاستزادة من المعرفة القانونية. ولعل بعض هؤلاء يتردد على مسامعهم أن دراسة القانون تنحصر فى حفظ القوانين عن ظهر قلب، وليس ذلك بصحيح. ويقدم هذا الكتاب أسباب عدم صحة هذا الزعم.

ويقدم الكتاب شرحاً للمصطلحات الفنية التى لا يمكن اجتنابها فى السياق وذلك فى مسرد عند نهاية الكتاب. وقد حاولت أن أستخدم أسلوباً بسيطاً غير أننى لا أدعى أن الحجج التى يحتويها الكتاب مباشرة فى جميع الأحوال. فقد يتسم القانون بالتعقيد، وذلك أحد جوانب جاذبيته.

أهـــداف القـــانـــون

للقانون أهداف عديدة. وتهتم جميعها بالعمل على استقرار المجتمع وسعادة الناس. وأحد

هذه الأهداف هو إرساء إطار رسمى من الإلزام. فالقانون يمنع ضروباً معينة من الأفعال مثل القتل والتشهير، وانتظار السيارات على طول الخطوط الصفراء المزدوجة، ويتطلب ضروباً أخرى من الأفعال مثل سداد ضريبة الدخل العام. فإذا خالف الناس القواعد، فإن القانون يهددهم بما يكرهون (غالباً ما يتعرض مخالف القانون للجزاء)، ومثال ذلك فرض العقاب على المخالفين أو إجبارهم على دفع التعويضات. والمغزى هو أن الناس يمكنهم أن يحيوا على نحو أكثر أماناً فى إطار المسموحات والمحظورات. فإذا شعروا بأمان أكثر فإنهم يتعاملون مع بعضهم البعض على نحو أفضل.

ويتمثل الهدف الثانى فى توفير التسهيلات للناس لتنظيم حياتهم. فالقانون يوفر الضمانات لمن يبيعون ويشترون السلع ويحررون الوصايا، ويلتحقون بالوظائف ويؤسسون الشركات، وما إلى ذلك، فيضمن لهم، إذا ما لزم الأمر، تدخل الدولة لوضع هذه الاتفاقات موضع التنفيذ.

ويتمثل الهدف الثالث فى تسوية الخلافات حول معنى القانون والأحوال التى يتم فيها الإخلال به.

وإذا ما أخذنا فى اعتبارنا هذه الأهداف الثلاثة مجتمعة، فإننا نجد أن القانون لا يقوم بتهديد من يخالفه فحسب، ولكنه يقدم مع ذلك ما يحمى مصالح الأفراد. فالقانون يفرض عليهم القيود غير أنه يمنح بعض الضمانات.

وأخيراً، يتمثل أحد الأهداف الهامة للقانون فى تقرير ما يكون عليه نظام الحكومة. ففى أيامنا هذه وعلى مدى بضعة القرون السابقة، تولّت شئون الحكم فى كل دولة حكومة ذات سيادة. وهذا الوضع فى سبيله للتغيير، إذ تتزايد فى أيامنا هذه ظاهرة تولى المنظمات الدولية الشئون الخاصة بالحكم على نحو مباشر أو غير مباشر (ومثال ذلك المعاهدات كالاتفاقية التى نشأ بموجبها الاتحاد الأوروبى). غير أن الدولة لا تزال تحتل مكانة أساسية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيق القوانين.

وتعد هذه الأهداف الأربعة أساس أى نظام قانونى.

الدولـــة

تلعب الدولة دوراً هاماً فى صياغة القوانين وتطبيقها. فما هو تعريف الدولة؟ هى وحدة

سياسية تمتد على أرض يعتبرها المجتمع الدولي وحدة مستقلة، ومثال ذلك: المملكة المتحدة أو باربادوس أو اليابان. ويقر القانون (الدستور) أسلوب الحكم بالدولة، والواجبات التي تلتزم بها الحكومة تجاه المواطنين، والواجبات التي يدين بها الأفراد لبعضهم البعض وللدولة ذاتها. ولذا فإن قانون الدولة يتكون من نظام حكومي يرتبط به إطار يجعل حياة الأفراد أكثر أمناً واستقراراً.

ونظراً لأن لكل دولة نظاماً قانونياً خاصاً بها فإن النظم القانونية تتعدد، فهناك نظام قانوني لكل من المملكة المتحدة، وبربادوس، واليابان... إلخ. وتختلف قوانين الدول اختلافاً طفيفاً، غير أن الكثير من السمات المشتركة تجمع بينها. وتدعى النظم القانونية نظماً لأن هناك أجهزة رسمية في كل دولة ـ أو في كل شطر من الدولة ـ تعنى بمجموع القوانين بها. وهذه الأجهزة ـ التي تتفرع عن الدولة ـ هي الهيئة التشريعية التي تسن القوانين، والحكومة التنفيذية التي تنفذ هذه القوانين، والقضاة الذين يفصلون في المنازعات حول هذه القوانين. وتُعنى هذه الأجهزة بعدم تعارض القوانين مع بعضها البعض. وبمعنى آخر، تتعامل مع هذه القوانين بوصفها مكونات نظام متكامل.

القانون الدولي

يعد القانون الدولي نظاماً إضافياً يعلو نظم الدولة. ويفترض القانون الدولي مقدماً وجود قوانين للدول، ولا يمكن أن يكون للقانون الدولي وجود دون وجود هذه القوانين، إذ أن تطبيق القانون الدولي لا يكون ممكناً إلا إذا أبدت الدول استعداداً للقيام بذلك. غير أن القانون الدولي يتوجَّه لخدمة جماعة مختلفة ألا وهي المجتمع الدولي. فالقانون الدولي يُعنى بالعلاقات بين الدول المستقلة، ويعاملها معاملة متساوية، بغض النظر عن عدد سكان هذه الدول، أو ثروتها، أو قوتها. وهكذا نجد بربادوس تتساوى مع اليابان أمام القانون الدولي.

ويتكون القانون الدولي، مثله مثل قانون الدولة، من عدة عناصر. وتهدف جميعها أيضاً إلى تحقيق الاستقرار على الساحة الدولية، وتشجيع التجارة وغيرها من الاتصالات بين الدول. ويقرر القانون الدولي قواعد تأسيس المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، كما يحدد الصلاحيات التي تتمتع بها. كما ينص القانون الدولي على أسلوب تعامل الدول بعضها مع

بعض، ومع المنظمات الدولية، وأسلوب تعامل المنظمات الدولية مع الدول. كما يقدم القانون الدولى تسهيلات للدول لعقد اتفاقيات ملزمة (أو معاهدات)، ولتسوية الخلافات بينها.

القانون والمبادئ الأخلاقية والمصلحة الشخصية

لا يستطيع القانون أن يعالج قضايا تعامل الأفراد والدول والمنظمات الدولية بعضها مع بعض من كافة الأوجه. وعلى الرغم من أن التهديد بتوقيع العقوبة وغيرها من الجزاءات يكون مؤثراً فى كثير من الأحيان على المدى القصير، فإن القانون يجب أن يؤسس على قاعدة من المبادئ الأخلاقية والمصلحة الشخصية لضمان تأثيره على المدى البعيد. وعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من أن أحد الدوافع الهامة لدى مسددى الضرائب تتمثل فى خشيتهم افتضاح أمرهم، فإن القوانين التى تفرض الضرائب لا تكون مؤثرة على المدى البعيد إلا إذا اعتقد أغلب الناس أنها قوانين عادلة أو أن إسهامهم فى تحمل نفقات الدولة يعود عليهم بالنفع الخاص. ولو رسخ لدى معظم الناس هذا الاعتقاد، يمكن للقانون (فى حدود معينة) فرض الضرائب وتحديد مقدار ما يدفعه كل فرد. كما يمكن للقانون توقيع الجزاء على من لا يسددون نصيبهم من الضرائب. وبطبيعة الحال لن يسدد جميع الناس الضرائب المفروضة عليهم، غير أن الأغلبية غالباً ما ستقوم بالسداد، أما الأقلية (أو عدد غير قليل منهم) فسوف يتم ضبطهم وتوقيع العقوبة عليهم.

يؤسس القانون، إذاً، على وجهة النظر الأخلاقية والمصلحة الشخصية، ولكن هذا ليس كل ما فى الأمر. فهناك الزعم القائل بأن القانون يتسم بحس أخلاقى سليم وأنه يمثل جانباً من النظام الأخلاقى. وتهدف القوانين إلى صياغة وجهة النظر الأخلاقية. فقد يقنع قانون ما الناس أن ما يتطلبه هو الحق وأنه يهدف لتحقيق مصالحهم. ويعد قانون الضرائب مثالاً طيباً لمثل هذه القوانين، لأنه يكون من العدل فرض الضرائب إذا وقع الفرض على كافة الأفراد الذين ينتمون للشريحة ذاتها. بل إنه حتى إذا ارتضى الناس الإسهام فى نفقات الدولة، فإن القانون وحده يمكنه تحديد حجم ذلك الإسهام. وهكذا يدعم الرأى القانونى والرأى الأخلاقى كل منهما الآخر. فالنظام الأخلاقى يشوبه النقص دون وجود قانون، ولا يمكن تطبيق القانون إلا إذا كانت المبادئ الأخلاقية والمصلحة الشخصية تدعمه.

وفيما يلى مثال أكثر تحديداً يتعلق بقاعدة القانون الدولى التى تحظر اعتداء دولة على أخرى. فهذه القاعدة لا يعمل بها إلا إذا اعتقدت حكومات أكثر الدول أنها قاعدة عادلة وأن مصلحتها تكمن فى إدانة مثل هذه الاعتداءات. فإذا لم تستقر هذه القاعدة فى ضمير أغلب الدول، فإن حظر الاعتداء الذى ينص عليه القانون الدولى لن يعنى شيئاً. وبالفعل فإن الكثير من الدول حتى قرننا هذا ـ وخاصة الدول القوية ـ لم تعتقد أن مصلحتها تقتضى إدانة الاعتداء على الدول الأخرى. إن تكوين الإمبراطوريات بأسلوب الغزو كان أمراً مقبولاً بل وعملاً فى صالح الشعوب المهزومة. وهكذا لم يشكل حظر الاعتداء بنداً من بنود القانون الدولى إلا مؤخراً. وفى أيامنا هذه نجد أنه على الرغم من أن بعض الدول لا تزال تعتدى على دول أخرى (على سبيل المثال، اعتداء العراق على الكويت)، فإن ذلك الأمر قلما يحدث. وتعود أحد أسباب تغير الاتجاه إلى أن قاعدة القانون الدولى التى تدين الاعتداء قد دعمت من الاتجاه الذى يرى أن الاعتداء خطأ ولا يخدم مصالح الدول حتى القوية منها.

وهكذا، فعند توافر الدعم الكافى من وجهة النظر الأخلاقية والمصلحة الشخصية، فإن الدولة يمكنها أن تجمع بعض قواعد السلوك وتصبغها بالصبغة الرسمية لتصبح قوانين. ويمكن للمجتمع الدولى أن يفعل مثل ذلك وتعد إحدى مزايا تحويل قواعد السلوك إلى قوانين دقة صياغة السلوك المحظور أو المطلوب، فيمكن تحديد الحد الأقصى لسرعة السيارات بسبعين ميلاً فى الساعة. وبذلك يعلم سائقو السيارات أنه إذا تخطوا السرعة المحددة فإنهم يرتكبون بذلك مخالفة ويكونون عرضة للجزاء. ولا يمكن للمبادئ الأخلاقية وحدها أو للمصلحة الشخصية وحدها أن تقدم دليلاً واضحاً للحد الأقصى للسرعة.

وإحدى المزايا الأخرى لتحويل قواعد السلوك إلى قوانين يتمثل فى حالة عدم التزام الأفراد أو الدول، ففى تلك الحالة يمكن للقانون أن يحدد الخطوات التى يمكن اتخاذها ضدهم. وبذلك يعرف الأفراد والدول نتيجة المخالفة للقواعد القانونية معرفة جيدة. ويمكن أن يخضع المخالفون لإجراءات رسمية تعبر عن الاستهجان وهذه تتمثل فى توقيع الجزاءات عليهم. وتتراوح هذه الجزاءات من استخدام القوة المسلحة والمقاطعة الاقتصادية إلى السجن، والغرامة، والتجريد من الأهلية، وسداد التعويضات.

حـــدود القـــانـــون

لا يُعد ضرورياً أن يقدم القانون صياغة ملزمة لكافة الأفعال التى تحظى بمساندة المبادئ الأخلاقية والمصلحة الشخصية. فعلى سبيل المثال، يعد تقديم الهدايا فى مناسبات معينة أمراً مستحباً وكذلك رد واجب الضيافة وتقديم الخدمات للأصدقاء. ومن الممكن أن تتحول هذه الأفعال إلى واجبات قانونية ورسمية، وذلك يحدث فى بعض المجتمعات. فعلى سبيل المثال، يحدد القانون فى بعض البلاد حجم الهدية التى يقدمها الزوج لعائلة زوجته عند الزواج.

غير أن هناك من الحجج ما يدعو لعدم تحويل الواجبات الأخلاقية إلى واجبات قانونية. إذ يُحبذ أن يكون التقنين فى أضيق الحدود. فذلك يُعطى للناس متسعاً من الحرية لعمل ما يحبون دونما تدخل وعلى الرغم من إغراء الانسياق وراء الرغبة فى تنظيم كافة نواحى حياتنا، فإن الناس يضيقون بالقوانين الكثيرة، كما أن كثرة القوانين تنتقص من هيبة القانون على المدى البعيد.

أضف إلى ذلك أن القوانين، مثلها مثل كافة الترتيبات الرسمية، تتكلف الكثير، لأن الدولة تلتزم بالإنفاق على تطبيقها وإيجاد السبل لتنفيذها. فإذا ما سمحت الدولة بتحويل القوانين إلى نصوص غير معمول بها فإنها بذلك تقوّض احترام القانون بصفة عامة. ولذلك فإن تكلفة فرض ما يتطلبه القانون وما يحظره غالباً ما ترجح كفتها. كما أن كثرة القوانين تقدم فرصة ذهبية للمحامين ولا تعود بفائدة حقيقية على الأفراد العاديين.

المحـــامـــون

يتكوّن القانون بالتالى من ترتيبات دستورية، بالإضافة إلى قواعد تدعمها جهات رسمية، توّجه سلوكنا أو تساعدنا فى تسوية المنازعات. وترتبط كل هذه الأمور معا لأن الدستور يقرر من له حق وضع هذه القواعد.

وفى الدول الحديثة تقوم ثلاث هيئات بدورها فى إقرار القوانين، فتقوم الهيئة التشريعية (البرلمان والملكة فى بريطانيا) بسن القوانين الحديثة وإلغاء القوانين القديمة. وتدعى القوانين

التى تصدرها الهيئة التشريعية بالتشريعات. ويمنح البرلمان الحكومة التنفيذية (الملكة والوزراء فى بريطانيا) صلاحية إصدار قوانين أقل أهمية أو لوائح مثل قواعد المرور. ويقوم القضاة عند الفصل فى المنازعات بتفسير القوانين وسد الثغرات بها. ويدعى القانون الذى يعتمد على إسهام القضاة بقانون الدعوى.

ويقوم المحامون بدراسة هذا النظام الثلاثى من القواعد الرسمية: التشريعات واللوائح وقانون الدعوى. ويسدى بعض المحامين النصح للمشرعين، والبعض الآخر يتقلد مناصب القضاء أو يقوم بتدريس القانون. غير أن معظم المحامين يقدمون استشاراتهم لعملائهم أو للشركات حول القواعد التى تنطبق على حالات محددة. وإذا لزم الأمر فإنهم يترافعون لصالح قضايا عملائهم أمام المحاكم.

وتحمل هذه الأنشطة سحراً لا ينتهى لبعض الناس، إذ أن الإجادة فى مهنة المحاماة أصعب بكثير مما يبدو للوهلة الأولى. إذ لا يقتصر الأمر على ترديد بعض القوانين المذكورة فى التشريعات أو القواعد أو قانون الدعوى. فالقوانين وإن صيغت بعناية لا تقدم حلاً لكافة المشكلات المراد حلها أو المشكلات التى قد تنشأ عند التطبيق. كما أن الأفراد والدول تضع القوانين وتحرر العقود والمعاهدات والوصايا، ثم يفاجأون بمواقف لم تكن فى حسبانهم، فهناك من يحرر وصية معتقداً أن أبناءه سيطول بهم العمر من بعده، فماذا يكون الموقف إذا ماتوا قبله؟ وقد أوافق على شراء منزل على أساس إمكانية بيع منزلى الحالى. فهل يتعين على أن أمضى قدماً فى الشراء إذا تعذرت عملية البيع. ويخضع الدخل للضرائب ولكن هل تعد الإكراميات دخلاً؟ إن القتل أمر محرَّم، لكن هل يعد قتلاً إنهاء حياة مريض ميئوس من شفائه يود أن يموت ليتخلص من عذابه. الإجابات ليست واضحة. ويقع على عاتق المحامين التصدى لحلها.

وهكذا نرى أن القوانين والترتيبات الملزمة قانوناً (مثل العقود والوصايا والمعاهدات) دائماً ما تكون عرضة للجدل. فكيف إذن يتم التفسير؟ والمشكلات التى لا حل لها فى ازدياد؛ غير أنه لا يجوز تقديم حلول خيالية. إذ يجب أن يتم التوصل إلى تلك الحلول بأسلوب يحترم السلطة. وفى أى نظام قانونى تصدر السلطة عن الدستور وتتعلق بالتشريعات والقواعد القانونية وقوانين الدعاوى التى تلتزم بالدستور.

ويتطلب التوصل إلى أفضل الحلول لإحدى المشكلات التى تتطلب حلاً، علماً وحكمة والتزاماً.. فالعلم يقضى بأن القرار يتعين أن يتسق مع تاريخ المجتمع وتقاليده وقوانينه.

والحكمة تقتضي أن يتناسب الحل مع حقائق القضية ومصلحة الأفراد الذين تمسهم. وأما الالتزام، فيقتضي أن يؤسس القانون على القوانين القائمة بالفعل. إذ يجب أن يتفق مع نظرة الناس لما هو حق وما هو في صالحهم. فلا يجوز أن يتخطى القانون الرأي العام على نحو بعيد.

ولذلك فإن المحامين مشغولون بإيجاد أفضل الحلول للمنازعات بما يتسق وسلطة الدستور. وقد يتصف المحامون بالطمع واللا أخلاقية، مثلهم مثل غيرهم من الناس؛ غير أن المجيدين منهم يأملون في تواضع أن يجعلوا من مجتمعهم مكاناً أفضل. ويعتمد المحامون على قدراتهم العقلية، غير أنه ليس من الضروري أن يكونوا على قدر عال من الذكاء.

القانون العلماني في التراث الغربي

لا يتناول هذا الكتاب على وجه الخصوص النظام القانوني الإنجليزي، أو أي نظام آخر بعينه. بل إن اختيار المؤلف قد وقع على بعض المشكلات التي تلقت إجابات مختلفة في المدارس القانونية الغربية. وما عدا الفصل التالي الخاص بالحكومة، لن يكون هناك سوى إشارات عابرة للبلاد التي نشأت فيها الحلول القانونية سواء كانت في انجلترا، أو فرنسا، أو ألمانيا، أو الولايات المتحدة أو أي مكان آخر. غير أن الكتاب لا يتخطى حدود القانون العلماني في التراث الغربي. وبذلك يسقط من حسابه أنظمة القانون الديني مثل الشريعة الإسلامية، والقوانين العبرية والهندوسية، والقانون الكنسي، على الرغم مما لها من أهمية. وقد أثرت المعتقدات الدينية تأثيراً كبيراً على القانون الغربي، غير أن القانون ذاته لا يُعنى بالمعتقدات والواجبات الدينية، وإنما يُعنى بكيفية تنظيم المجتمع وكيفية معاملة الأفراد بعضهم لبعض، بغض النظر عن معتقداتهم.

والقانون العلماني يؤمن بالنظرة الواقعية القائلة بأن النظر في مشكلات عالمنا هذا كفيل بحلها. ويضرب القانون العلماني بجذوره، بوصفه فرعاً منفصلاً من الدراسات العلمية، في الجمهورية الرومانية، والإمبراطورية الرومانية (الفصل الثاني). وفي أيامنا هذه تتخذ معظم الدول في أرجاء العالم نظاماً قانونياً يرتكز على واحد من ثلاثة نماذج تطورت عبر القرون الماضية، وهي: النظام الإنجليزي، والنظام الفرنسي، والنظام الألماني. وتتبع هذه

النظم فى بقية دول العالم، وإن لم تتبع اتباعاً كاملاً وتخضع لمزيد من التطوير.

ويدعى القانون الإنجليزى والنظم القائمة عليه فى الولايات المتحدة والدول الأخرى الناطقة بالإنجليزية، بنظم القانون العام. أما القانونان الفرنسى والألمانى، والنظم التى ترتكز عليها فتدعى نظم القانون المدنى. وعلى الرغم من التقارب الذى تم، مع مرور الوقت، بين القانون العام والقانون المدنى، فإنه لا تزال هناك اختلافات واضحة بينهما. ويقدم الفصل الثانى شرحاً لهذه الاختلافات وللخلفية التاريخية الخاصة بهما.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات فإن قوانين الدول الحديثة تشترك فى النواحى الشكلية وتعنى بالمشكلات ذاتها. ويتكون النظام القانونى من :

(أ) القانون العام أو الدستورى : ويضع هذا القانون المبادئ التى يرتكز عليها المجتمع ويقرر كيفية توزيع سلطة الدولة ما بين المشرعين، والوزراء الحكوميين، والمسئولين، والقضاة وغيرهم. وكثيراً ما يحفظ الدستور فى وثيقة مدونة، غير أن الجزء الأكبر من الدستور البريطانى غير مدون. ويشمل القانون العام أو القانون الدستورى القانون الإدارى الذى يتناول العلاقات ما بين المسئولين والمواطنين، والأساليب التى يلجأ إليها الأفراد للاعتراض على القرارات الرسمية، مثل القرارات الخاصة بتخطيط المدن.

(ب) القانون الجنائى : ويحدد هذا القانون الجرائم أو المخالفات التى تعتقد الدولة أنها يجب أن تتخذ من الخطوات ما يحول دون وقوعها، مثل الخيانة والقتل والسرقة والقيادة بدون ترخيص. وتتعامل الدولة مع هذه المخالفات بما يؤكد اهتمامها الخاص بها، حتى لو كان الضحايا من الأفراد، ويبدو ذلك فى وضوح فى جرائم القتل أو سرقة الممتلكات والقيادة بدون ترخيص. ويقرر القانون الجنائى الذى يشمل قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات كيفية التحقيق فى هذه المخالفات، وصياغتها فى قضايا، وتقديمها للمحاكمة، وإصدار الأحكام التى يمكن توقيعها على المذنبين، بالإضافة إلى كيفية تنفيذ هذه الأحكام.

(جـ) القانون الخاص : ويتناول هذا الفرع من القانون حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه بعضهم البعض. مثل الواجب الذى يقضى بتنفيذ شروط عقد من العقود، أو تحاشى إيذاء الآخرين عن طريق الإهمال. وفى هذه الحالات تكفل الدولة للأفراد الذين تعرضت حقوقهم للاعتداء حق اتخاذ الإجراءات الملائمة (مثل المطالبة بالتعويض) التى يمكن للأفراد أن يتخذوها لحماية مصالحهم. ويشمل القانون الخاص ما يُدعى بالإجراءات المدنية. وهى الإجراءات اللازمة لرفع الدعاوى لإثبات الحق أو المطالبة بالتعويض.

ولا تتسم هذه الأقسام بالجمود، غير أنه من الأفضل وضعها فى الاعتبار

وكما ذكرنا من قبل، فإن هذا الكتاب لا يحاول أن يشرح قوانين أى بلد بعينه. وهناك نصوص تعد مقدمة جيدة لمن يريد أن يتعرف على عناصر القانون فى انجلترا. ويصدق ذلك أيضاً على قوانين الكثير من البلاد الأخرى. فكتابى معنى على نحو أشمل بالمشكلات التى تصدر عن القانون، لا عن الأساليب التى تحاول بها هذه الدولة أو تلك حل هذه المشكلات. والمشكلات التى سنناقشها هى :

١- هل يمكن أن نجد فى التاريخ تفسيراً للاختلافات بين القانون العام الإنجليزى والقانون المدنى فى معظم البلدان الأخرى؟

٢- هل يمكن، وهل يجب استخدام القانون للحد من سلطة الحكومات؟

٣- كيف تحمى القوانين الملكية؟ ولماذا؟

٤- ما هى الاتفاقيات التى يضمن القانون تطبيقها؟ ولماذا؟

٥- ما هو السلوك الذى يجب على الدولة أن تجرمه؟

٦- ما هو السلوك الذى يعد أو ينبغى أن يعد ضرراً خاصاً (جنحة)؟

٧- هل تعد الإجراءات القانونية مسرفة فى الرسمية؟

٨- ما هو أفضل أسلوب لتفسير النصوص؟

٩- ما الذى يجعل بعض القوانين تفتقر إلى العدالة؟

ولقد وقع اختيارى من بين عشرات الموضوعات التى تصلح للمناقشة على تسعة موضوعات أساسية. وبالطبع فإن هذه الموضوعات ستتم معالجتها من خلال خطوطها العريضة. فهناك الكثير الذى يمكن أن يقال عنها جميعاً. وقد تتبعت الخطوط العامة واسقطت الكثير من الاستثناءات والتفاصيل. والمحامون مُحقون فى الإصرار على تضمين هذه الاستثناءات والتفاصيل؛ غير أن تضمينها لا يكون إلا فى شرح مفصل. ولقد أوضحت وجهة نظرى الخاصة فى بعض الأحيان، ولكن فى أغلب صفحات الكتاب قمت بعرض الخيارات وتركت للقارئ أن يحكم بنفسه.

ولن يجد القارئ نفسه مضطراً لأن يقرأ الكتاب كله أو أن يقرأ فصوله بترتيب معين. فالقارئ الذى يضجره التاريخ (الفصل الثانى)، أو السياسة (الفصل الثالث) يمكنه أن يتجه مباشرة للقانون الخاص (الفصول الرابع، والخامس، والسابع) أو القانون الجنائى (الفصل السادس) حسبما يرى. وتناقش الفصول الثلاثة التالية بعض القضايا التى تثيرها دراسة القانون مثل الشكل والتفسير والعدالة. وينتهى الكتاب بفصل قصير على سبيل الختام.

٢

تاريخ القانون

أهمية تاريخ القانون

لا يمكننا فهم بعض جوانب القانون إلا من خلال تتبع تاريخه. فعلى سبيل المثال، يعتبر الدستور البريطانى مجلس اللوردات جزءاً من الهيئة التشريعية، كما أنه يمثل أعلى درجات محاكم الاستئناف. لِمَ كان ذلك؟

لن يقدم أحد من واضعى الدساتير، فى أيامنا هذه، باختياره على منح هذه السلطات لمجلس اللوردات. ففى النظم الديمقراطية، يجب أن يمثل المشرعون الشعب ككل. ولا ينبغى للهيئة التشريعية، مثل مجلس اللوردات، أن تتكون من الطبقة الأرستقراطية، والأفراد المعينين مدى الحياة من قبل الحكومة. كما لا ينبغى للقضاة أن يكونوا جزءاً من الهيئة التشريعية، فهم بذلك لا يتمتعون بالاستقلال التام.

ويتمتع مجلس اللوردات بهذا الخليط الغريب من السلطات لأن مجلس اللوردات الحديث وريث نبلاء القرون الوسطى. ففى القرن الرابع عشر حصل هؤلاء النبلاء على حق دعوتهم للبرلمان وحق تصحيح الأخطاء التى تقع فيها المحاكم القانونية العادية. وقد احتفظ خلفاؤهم بهذه السلطات فى شكل معدل. غير أن هذه السلطات أضحت لا تعكس توازن القوى فى بريطانيا.

وإذا ما شرحنا سلطات مجلس اللوردات. فإن التفسير التاريخى لا يبرر المكانة التى يضمنها الدستور البريطانى لهذا المجلس حالياً. وإنما يساعد التفسير فى بيان كيفية تطور القانون أو عدم تطوره. فالقانون الذى يستند أساساً على أسباب قوية يستطيع الاستمرار على الرغم من أن الأسباب لم تعد موجودة. وبالطبع فإذا كانت القوانين لا تتفق كلية مع الظروف الجديدة فإنها تختفى. ففى البلاد الغربية، اختفت تقريباً القوانين التى كانت تعامل المرأة معاملة تقل عن الرجل فى التصويت، وتقلد المناصب العامة، واتخاذ القرارات الأسرية، والتملك، والأجور على مدى القرن الماضى. وقد عكس القانون حركة تحرير المرأة وساعد على تقدمها فى الوقت ذاته.

ويمثل مجلس اللوردات الوجه الآخر للعملة. إذ يقوم المجلس بعمل نافع وذلك بتعديل مشروعات القوانين التى لم يحالف معديها التوفيق، كما لم يتماد مجلس اللوردات فى إحباط المشرعين المنتخبين فى مجلس العموم على نحو يجعل إلغاء هذا المجلس من الأولويات. وإلى الآن مازال مجلس اللوردات قائماً. ويعد استمرار وجوده مثالاً على كيفية استمرار بعض القوانين (وفى مثل تلك الحالة تمثل القوانين جانباً هاماً من الدستور) على الرغم من أنها لم تعد تخدم الغرض الأصلى الذى وجدت لأجله. ويتشابه بقاء القوانين فى بعض نواحيه مع بقاء الجينات. فما زالت الجينات التى تسمح لنا بالسير معتدلى القامة باقية على الرغم من أن الكثيرين يعانون من مشكلات فى ظهورهم تشير بوضوح إلى أنهم ليسوا مهيأين تماماً للسير باعتدال. غير أننا لسنا غير متوافقين تماماً بحيث نمشى على أربع.

غير أن القوانين بعكس الجينات تحددها ثقافتنا. لذلك فإنه يمكننا تغيير القوانين. ولذا ينشأ السؤال الذى يبحث فى سبب بقاء القوانين غير المتسقة مع ثقافتنا فى كثير من الأحيان. وإذا ما استثنينا القصور الذاتى فإن أحد الأسباب يعود إلى أن القانون يهدف إلى توفير الأمان النفسى فضلاً عن الأمان الجسدى. وتعد القدرة على معرفة القواعد الشكلية، التى تحكم حياتنا ومجتمعنا والشعور بالارتياح تجاهها أحد عناصر الأمان.

ولذلك فإن البقاء والاستمرار يتسمان بالأهمية ويعدان من أسباب ترك القوانين على ما هى عليه إلا إذا ثبت أنه لا يمكن العمل بتاتاً بتلك القوانين. ويفسر ذلك أيضاً لماذا تتبع قرارات المحاكم السابقة فى كل النظم القانونية عندما تطرأ قضايا مشابهة مستقبلاً. فإذا ما تم التوصل فى إحدى المرات إلى قرار يقضى بأن الفيل حيوان خطر فمن المحتمل أن يتبع

هذا القرار على الرغم من أن الأفيال جميعها ليست بالفعل خطرة.

وتعد السابقات، كما تدعى، هامة حتى عندما لا تكون ملزمة من الناحية الشكلية. فالأفراد العاديون ليسوا وحدهم فى الشعور بالارتياح إذا ما تتبعوا الممارسات السابقة وشعروا بأنهم أقل تعرضاً للنقد بل هناك أيضاً القضاة والوزراء والمسئولون الحكوميون، وذلك ما دامت لم تظهر قضية واضحة تستدعى تغيير هذه الممارسات. كما تقتضى العدالة معاملة القضايا المشابهة معاملة مشابهة؛ ولذلك فليست القوانين وحدها هى التى تتجه للثبات وإنما تفسيرها أيضاً.

ويمكن أن تختلف قوانين الدول لأسباب تاريخية على نحو كبير. وبالتحديد هناك اختلافات ما بين نظم القانون المدنى فى القارة الأوروبية وفى أمريكا الجنوبية ومعظم آسيا، ونظم القانون العام فى البلاد الناطقة بالإنجليزية. ويتتبع هذا الفصل بعض العوامل التى تفسر هذه الاختلافات.

القانون المدنى والقانون العام

تعد الصلة بين العرف والكتابة ومجموعة القوانين من أهم الموضوعات. ففى نظم القانون المدنى تحوى مجموعة القوانين المدونة أفرع القانون الأساسية، على نحو يراعى فيه أن تكون شاملة واضحة. فهناك مجموعة القوانين الجنائية، وإجراءات القانون الجنائى، والقانون الخاص، والقانون التجارى، وربما أفرع أخرى.

وتهدف مجموعة القوانين إلى ضم المبادئ الأساسية لكل فرع من أفرع القانون. وتقوم التشريعات الأخرى باستكمال التفاصيل. وواقع الأمر أن القوانين التكميلية قد تتساوى فى الأهمية مع مجموعة القوانين. فعلى سبيل المثال، لا تفرض مجموعة القوانين الألمانية فيما يتصل بقوانين الاعتداء على النفس والمال المسئولية إلا عن الخطأ، غير أن القوانين التكميلية تحمل خطوط السكك الحديدية وما إلى ذلك المسئولية عن الحوادث حتى لو لم يكن هناك خطأ. ومع ذلك فإن مجموعة القوانين تحتل مكانة خاصة ولا تتعرض للتغيير بسهولة. وإلى جانب مجموعة القوانين والتشريعات التكميلية، فإن الكتابات العلمية التى غالباً ما يحررها أساتذة جامعيون تحتل مكاناً هاماً فى نظم القانون المدنى. إذ يقوم الدارسون بتفسير مجموعة القوانين والتشريعات والأحكام الصادرة عن المحاكم والتعليق عليها؛ وتحظى آراء

أفضل الدارسين بالاحترام. كما أن أحكام المحاكم تتسم بالأهمية ولكنها لا تنسب إلى من أصدرها من القضاة الذين لا يظهرون فى الصورة.

وتوجد العناصر ذاتها فى نظم القانون العام ولكنها تختلف فى ترتيب أهميتها. وبعض نظم القانون العام لها مجموعة قوانين، غير أن معظمها لا يوجد لها مجموعة قوانين. (وإذا استثنينا الدستور إذا كان هناك دستور مكتوب) فإن التشريعات جميعها على المستوى نفسه. وتعد أحكام قضاة المحاكم الأعلى ملزمة، ويُترك للمحاكم تطوير العديد من القوانين. وعندما تتكون هيئة المحكمة من عدة قضاة، فإن كلاً منهم يجوز له التعبير عن رأيه المستقل. وتتمتع آراء القضاة المنفردين بالمكانة ذاتها التى تحتلها آراء دارسى القانون فى نظم القانون المدنى. وللكتابات العلمية بعض التأثير، ويزداد تأثيرها بمرور الوقت، غير أن آراء المحامين الممارسين ـ وهى آراء الخبراء ـ تتمتع بثقل أكبر.

ولذلك يكون الأساس فى نظم القانون المدنى هو استنباط الأحكام من المبادئ العامة الواردة أساساً فى مجموعة القوانين أو فى الدراسات العلمية. أما المحامون فى نظم القانون العام فإنهم يتعاملون مع كل قضية على حدة ويتجهون لإساءة الظن فيما يتعارض مع المبدأ العام.

ولنفرض أن هناك من شطب اسمى من قاعدة معلومات وتسبب ذلك فى حرمانى من حقى فى المعاش. فهل ارتكب هذا الشخص خطأً فى حقى؟ غالباً ما يبدأ محامى النظم المدنية فى التحرى عن ما إذا كنت تعرضت للضرر، وما إذا كان الشخص الذى شطب اسمى مخطئاً، وما إذا كان خطأه (إذا سلمنا بأنه خطأ) قد تسبب فى إيقاع الضرر. أما محامى النظم العامة فيتساءل عن وجه الشبه بين هذه القضية وقضايا أخرى ثبت فيها وقوع المسئولية عن الضرر. فهل تتشابه هذه القضية مع قضايا الاعتداء على السُمعة (التشهير) وذلك بالقول أننى أدعيت سداد أقساط المعاش المستحقة بينما لم أقم بذلك بالفعل؟ أم هل تتشابه القضية وقضايا تقديم بيان كاذب يعود بالضرر علىّ، وذلك بالقول بأننى لا استحق معاشاً عندما أستحق بالفعل؟

وعلى الرغم من أن الاختلاف لم يعد كثيراً كما كان سابقاً، فلا يزال محامو النظم المدنية والنظم العامة يختلفون فى أسلوب التفكير.

وإذا أردنا أن نفهم سبب هذا الاختلاف فإننا نحتاج إلى فهم أهمية التدوين فى تطور القوانين. فقبل أن تستخدم المجتمعات التدوين تكون قوانينها هى ما تعارفت عليه. غير أن

العرف غير المكتوب يتسم بالمحلية والتنوع. كما أن العرف نادراً ما ينتشر انتشاراً واسعاً وقد يظل دونما تغيير على المدى الطويل إلا إذا سُجِّل تسجيلاً دائماً فى صورة مكتوبة.

القوانين المدونة ومجموعات القوانين

ظهرت القوانين المدونة محفورة فى الألواح الطينية أو على الحجر لأول مرة حوالى عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد فى الشرق الأوسط. وقد استخدمها الحكام للإعلان عن انتصاراتهم فى الحروب والتزامهم بالعدالة، مما يكون له الأثر فى نفوس رعاياهم وينشر إحساساً بالأمن والأمان. وتعد أقدم القوانين التى وصلتنا منها بعض الأجزاء هى قوانين إشونا (حوالى ١٩٠٠ قبل الميلاد) وقوانين حمورابى البابلى (حوالى ١٧٥٠ قبل الميلاد).

وتحوى قوانين حمورابى ما يقرب من ثلاثمائة فقرة. ويعد الملك مصدر العدل. ويفصل القضاة فى المنازعات، ولكن بالاحتكام إلى الملك. وعلى الرغم من أن القوانين تشير إلى مِنَح الكثير من الآلهة فإنها تتسم بالعلمانية: فهى تتناول مسائل مثل العقود، والعقوبات، والملكية، والزواج، والطلاق، وإجراءات المحاكمات. ومن الواضح أن بابل فى ذلك الوقت كانت بالفعل دولة منظمة لها حكومتها.

ويُطلق على قوانين حمورابى عامة اسم مجموعة القوانين، غير أن هذا الاسم مضلل. فقوانين حمورابى لا تشمل قوانين بابل كلها. بل إن قوانين حمورابى تحول بعض الأعراف إلى شكل مدون وتترك القوانين الأخرى دون مساس. غير أنه عندما يتم تسجيل الأعراف كتابة، فإن طبيعتها تتغير. إذ لم يعد فى الإمكان أن تتغير هذه الأعراف تدريجياً مثلما كان الحال من قبل لأنها صارت مدونة بشكل محدد فى كلمات أى فى نص. وإذا كان هناك خلاف فيما مضى حول ماهية العرف فإن التدوين يسوى هذا الخلاف.

فعلى سبيل المثال، ينص أحد قوانين حمورابى على أن الابن الذى يضرب أباه يجب قطع يده. فإذا كان هناك شك حول العقوبة الواجبة فإن هذا القانون يبدد هذا الشك. غير أن القانون جعل تغيير العقوبة أمراً صعباً. فإذا فرضنا أنه فى وقت لاحق رؤى أن قطع يد الابن عقوبة قاسية، ففى هذه الحالة سيكون تطبيق القانون عقبة فى سبيل تخفيف العقوبة إلى غرامة، على سبيل المثال.

وقد تثار بعض الشكوك حول ما إذا كان حمورابى ينوى إدخال بعض التغييرات على القانون المؤسس على العرف. غير أن مثل هذه الشكوك لا محل لها إذا ما تحولنا إلى قوانين صولون، السياسى الإغريقى الذى مُنِّح صلاحية وضع القوانين فى القرن السادس قبل الميلاد فى أثينا وهى مدينته التى مزقتها الحروب.وقد ألغت قوانين صولون تلك الديون التى حصل عليها الفلاحون بضمان أرضهم أو أجسادهم. وقد حظر صولون مستقبلاً القروض بضمان جسد المدين. وبذلك وضع حداً للعبودية. وقد كانت هذه التغييرات تغييرات جذرية واعتبرها معاصرو صولون كذلك.

وهكذا فإن القوانين المدونة يمكن أن تستغل للدعاية للحكام كما يمكنها تحديد مواقف الرعايا (على شريطة أن يتمكنوا من القراءة أو يستعينوا بمن يقرأ لهم) ويمكن للقوانين المدونة أن تستخدم كمقدمة للإصلاح. كما أن القوانين المدونة قد يكون الداعى لها وضع قيود على الحاكم، وبذلك فإنها تتخطى أغراض الدعاية، وفى جميع الأحوال تظل تلك القوانين المدونة فى حاجة إلى مفسر محايد. فكيف يُمكن إيجاد مثل هذا المفسر المحايد الذى يمكن الاعتماد عليه؟

ما أن تصبح القوانين المدوَّنة أو غير المدوَّنة على درجة من التعقيد، يبرز فى كل مجتمع أفراد يجعلون شغلهم الشاغل اكتساب الخبرة فى مجال تلك القوانين. وفى المجتمعات التى تفتقر إلى سلطة مركزية قوية فإن أهل الحكمة من الرجال والنساء الذين يُعرف عنهم معرفتهم بالقانون يستشارون فى النقاط الصعبة. وهؤلاء هم المحامون الأوائل.

أما فى الدولة ذات النظام المركزى حيث يتمتع الحاكم بالقوة، فليس من السهل الحصول على مشورة قانونية مستقلة ومتابعة تنفيذها. فكيف يمكن منع الحاكم من تطويع القوانين لتناسب أهواءه. فعادة ما تكون القوة المادية فى صفه. فلسنا فى حاجة، فى مثل هذا الموقف، لبعض الحكماء ذوى المعرفة القانونية، ولكننا فى حاجة إلى مجموعة من المتخصصين يتمتعون ببعض التأثير السياسى.

القانون الرومانى والمحامون

وقد كانت روما هى المدينة والدولة الأولى التى ظهر بها متخصصون يتصفون بهذه الصفات.

وقد وضع الرومان، مثلهم مثل الأثينيين فى زمن صولون، مجموعة من القوانين فى وقت مبكر (حوالى عام ٤٥٠ ق. م) عُرفت باسم الجداول الاثنى عشر. وقد اعتبر الرومان تلك المجموعة مصدراً لقوانينهم، وبمضى الوقت اعتبروها جانباً لثورة سياسية. وقد أسقطت هذه الثورة الملكية وأحلَّت النظام الجمهورى محلها بحيث يتم انتخاب الحكام ولا يشغلون مناصبهم إلا لفترة قصيرة.

ويُدعى المتخصصون الذين فسروا الجداول الاثنى عشر وذلك الجزء غير المدون من القانون بالأحبار. وفى بادئ الأمر تناولوا القانون المقدس (كيفية إرضاء الآلهة) والقانون العلمانى (نشر السلام بين الناس). وقد اقتصر بعضهم فيما بعد على القانون العلمانى. وكمثال لأسلوبهم فى تفسير القانون نورد ما يلى: تنص الجداول الاثنى عشر أنه إذا باع الأب ابنه ثلاث مرات (باعه عبداً لسداد ديونه) يكون الابن مستقلاً عن سلطة أبيه. ولم تذكر الجداول الاثنى عشر شيئاً عن بيع الأب لابنته. غير أن الأحبار توصلوا إلى الحكم بأن الإبنة التى يبيعها أبوها مرة واحدة تكون حرة.

وبمرور الزمن فقد الأحبار احتكارهم لتفسير الجداول الاثنى عشر وامتدت أنشطة المحامين العلمانيين، فقدموا الاستشارات القانونية لمن يحتاجونها من الأفراد، وقدموا لهم المساعدة لتحرير المستندات القانونية، وقدموا لهم النصح فيما يتعلق بالأسلوب المناسب للتقاضى، وقاموا بتعليم الطلاب فى دروس عامة وخاصة. كما قاموا بتقديم المشورة إلى القضاة وإلى الإمبراطور عندما أصبحت روما إمبراطورية. ومنهم من ترافع فى المحاكم وكتب كتباً فى القانون. وواقع الأمر أنهم قاموا تقريباً بكل ما يقوم به المحامون فى أيامنا هذه. وقد أعتبرت الاستشارات التى قدموها إحدى أشكال القانون غير المدون (حتى إذا كانت الاستشارة مدونة). وذلك لأن القاضى الذى يتلقى الاستشارة كان يلتزم بالأفكار التى ترد فى هذه الاستشارات لا بنص كلماتها.

وقد اكتسب الكثيرمن المحامين الرومان (غالباً ما كانوا يدعون بالفقهاء) نفوذاً سياسياً لأنهم ينحدرون من أسر عريقة. أما الآخرون فإنهم كانوا يستخدمون خبراتهم القانونية كسبيل للوصول إلى المناصب العليا. وقد كانوا مجموعة قليلة العدد من صفوة المثقفين، كما كانوا أول من جعل من القانون نظاماً حازماً. ولم يكن هؤلاء يتلقون أجوراً أثناء الحكم الجمهورى، غير أن أكثرهم شغل مناصب مدفوعة الأجر فى الإمبراطورية الرومانية. ومع ذلك فإن تقليد الاستقلالية الذى نما فى الزمن السابق لم يختف. وقد اتسمت رؤيتهم

بالتقدمية. وعلى حد قول أحد هؤلاء المحامين ويدعى بومبينوس، فإنه لا وجود للقانون دون محامين يضيفون إليه التعديلات على مر الأيام.

المحامون : مستشارون لا قضاة

قد يبدد مستغرباً أن خبراء القانون فى الحضارة الرومانية التى قدرت القانون تقديراً عظيماً عملوا مستشارين لا قضاة. غير أنه ما دام المجتمع يعتقد أن العدالة حكر على الحاكم، فإن المدخلات القانونية يجب أن ترد من مصدر آخر. فإذا اتسمت القوانين بالتعقيد سيتعذر على الحاكم أن يصبح خبيراً بها. ولذلك فإن دور المحامين هو تقديم النصح والمشورة للحاكم حول هذه القوانين بدلاً من تقلدهم مناصب القضاء.

وتأتى فكرة ألا يكون الحاكم نفسه قاضياً وألا يتدخل فى عمل القضاة لاحقاً. ولم يكن ذلك قبل عام ١٦٠٧، عندما أعلن رئيس القضاة كوك الملك جيمس الأول، ملك انجلترا، أنه لم يتلق تعليماً قانونياً ولذلك فإنه لا يستطيع أن يفصل فى القضايا بنفسه. وقد اعترض الملك بشدة، غير أن رأيه قوبل بالرفض.

وفى القرن التالى (عام ١٧٤٨)، قدم الكاتب الفرنسى مونتسكيو رأياً مؤداه أنه من أجل ضمان حرية المواطنين، فإنه يتعين توزيع سلطات الحكومة الأساسية على أفراد مختلفين. ولذلك يجب الفصل بين السلطة التشريعية التى تضع القوانين، والسلطة التنفيذية التى تنفذ هذه القوانين، والسلطة القضائية التى تصدر أحكامها فيما يتعلق بمخالفة القوانين. وقد سيطرت هذه النظرية (فصل السلطات: انظر الفصل الثالث) على صياغة الدستور الأمريكى فى عام ١٧٨٧، كما تلقى قبولاً واسعاً فى أيامنا هذه. وإذاما تم الالتزام بهذه النظرية جدياً فإنه لا يمكن رفت القضاة لإصدارهم أحكاماً لا ترضى عنها الحكومة؛ وإنما لا يتم رفتهم إلا لأسباب تتعلق بالفساد أو عدم الكفاءة.

ولم يكن هناك فصل بين السلطات فى الإمبراطورية الرومانية ولم يكن هناك حرية سياسية. فقد اجتمعت السلطات كلها فى يد الإمبراطور. لكن قد تكون هناك حرية مدنية بدون حرية سياسية. وقد أتيح للأفراد أن يكتسبوا حقوقاً خاصة على الرغم من افتقادهم للحقوق السياسية. وقد ظهرت فى روما الفكرة القائلة بأن للأفراد بعض الحقوق. فقد كان لهم الحق فى الملكية، والتصرف فيها، والحفاظ على مكانة أسرهم وحق المواطنة،

وحق تطبيق ما تعاقدروا عليه، وأن يتولى القانون تسوية مسئولياتهم الضريبية. وعلى الرغم من أن القضاة الذين يعينهم الإمبراطور كانوا يفصلون فى القضايا القانونية، فإنه كان متوقعاً أن يتبع هؤلاء القضاة مشورة المحامين ذوى الخبرة حول ما ينص عليه القانون.

وقد قام المحامون الرومان فى الفترة ما بين عام مائة قبل الميلاد وعام ثلاثمائة ميلادية بنشر مئات الكتب القانونية الموجهة للقضاة والطلاب. كما أصدروا تعليقات حول التشريعات وكتباً فى مواضع متخصصة مثل الرهونات والزنا. كما تم تجميع الاستشارات القانونية للمحامين ونشرها، وهى الاستشارات التى قدموها للعملاء والقضاة الذين يستشيرونهم. كما نُشرت كتب تعليمية. ولم تعد كتابات كبار المحامين يُنظر إليها كنصائح مقدمة للقضاة يلتزمون بها (القانون غير المدون) بل عُدَّت إحدى أشكال القانون المدون، أى مجموعة من النصوص الواجب تفسيرها جنباً إلى جنب مع التشريعات التى يسنها الإمبراطور.

غير أن هذه المادة القانونية بلغت من الضخامة ما جعل تنظيمها أمراً مستعصياً. وفيما بين عامى ٥٢٩ و ٥٣٤ ميلادية، قام الإمبراطور جستينيان، الإمبراطور الرومانى الشرقى بتلخيصها فى ثلاثة أجزاء. ومع ذلك فقد قارب عدد الكلمات المستخدمة فى الأجزاء الثلاثة حوالى مليون كلمة. وقد كونت الأجزاء الثلاثة «القانون المدنى». وقد اختلفت كتب جستينيان فى القانون (مجموعة القوانين كما تدعى) عن قوانين حمورابى وصولون والجداول الاثنى عشر ليس فى طولها فحسب، فقد أرادها جستينيان أن تكون كاملة ومتسقة. ولم يسمح بوجود قانون يخرج عن إطارها. كما أراد للقوانين أن تكون مكتملة بذاتها دون حاجة إلى تفسير (انظر الفصل التاسع).

غير أن القوانين لا يمكنها أبداً أن تغطى كافة الحالات التى قد تنشأ، إذ أن البشر لا يمكنهم التنبؤ بالمستقبل على نحو دقيق. ولذلك فقد كانت الحاجة دائماً إلى تفسير النص المكتوب والإضافة إليه. أضف إلى ذلك أن كتب جستينيان فى القانون كانت من الضخامة بحيث لا يمكن اعتبارها مجموعة قوانين بالمعنى الحديث ـ أى مختصر لمبادئ القانون الأساسية أو لفرع من فروعه. بل إنها كانت أقرب إلى مجموعة من القضايا أو التعليقات القانونية الضخمة، غير أننا لا نجاوز الحقيقة إذا أشرنا إلى تميزها. غير أن عيوب هذا العمل وحقيقة أن كتب جستينيان فصلت موضوعاتها تفصيلاً تحولت إلى مزية غير متوقعة.

القانون المدنى فى أوروبا الغربية

إنهارت الإمبراطورية الرومانية الغربية فى القرنين الخامس والسادس الميلاديين. وبعد مضى ستمائة عام من هذا التاريخ، تم إحياء الدراسة العلمية للقانون بدءاً من بولونيا، أول جامعة فى أوروبا الغربية حوالى عام ١٠٨٨ ميلادية. وعلى الرغم من الفجوة الزمنية فقد تعامل الغرب مع شارلمان (٧٦٨-٨١٤) وخلفائه «الأباطرة الرومان المقدسين للأمة الألمانية» بوصفهم ورثة جستينيان ولذلك استمرت قوانين جستينيان بصفتها قوانين أوروبا الغربية. فقد قامت الجامعات بتدريس طلبة القانون قانون جستينيان المدنى فى مقابل القانون القائم على العرف فى ساكسونيا وبرجندى وكارلايل وانجلترا وأماكن أخرى.

وقد انتشرت الجامعات فى أنحاء أوروبا وبلغ عددها ما بين ألف ومائة وألف وخمسمائة جامعة، انتشرت من صقلية إلى سكوتلندة ومن البرتغال إلى بولندة. وقد كان المنهج الدراسى فى القانون موحداً فى هذه الجامعات جميعها ويتمثل فى قانون جستينيان المدنى. وفى الوقت ذاته بدأ رجال القانون بالكنيسة الغربية فى تجميع القوانين الكنسية ودراستها. ويعود تاريخ أهم هذه المجموعات إلى حوالى عام ١١٤٠. وقد قامت الجامعات بتدريس القانون الكنسى جنباً إلى جنب مع القانون المدنى. ونظراً لأن الكنيسة الغربية كانت تحظى بالولاية القضائية فى أمور الزواج والوصايا والدعاوى القانونية ما بين رجال الدين، فقد صار القانون الكنسى نظاماً مختلفاً. غير أنه نظراً للأصول الرومانية المشتركة لكلا القانونين المدنى والكنسى فإنهما اشتركا فى كثير من السمات، وأثر كل منهما على الآخر.

قام المحامون المدنيون فى بادئ الأمر بدراسة نصوص مجموعات قوانين جستينيان مجموعة تلو الأخرى. ثم بدأوا بعد ذلك فى البحث عن المبادئ العامة بها، ثم حاولوا أن يوثقوا ما بين قوانينهم المحلية، القائمة على العرف، والقانون المدنى. وفى هذه الأثناء، تحولت عيوب كتب جستينيان القانونية من نقمة إلى نعمة. فقد أصبحت الكنز الذى يجد فيه المحامون أو الإداريون فى أغلب الأحيان إذا ما بحثوا بجد، أفكاراً أو حلولاً تتناسب وتغير الظروف فى أواخر القرون الوسطى وعصر النهضة. وقد قدمت التناقضات التى احتوتها كتب جستينيان مساعدات لا حصر لها تتيح للمحامين المدنيين الاختيار ما بين قواعد مختلفة.

واحتل بعد ذلك رجال القانون الذين تلقوا تدريبهم في الجامعات مواقع القضاة والمستشارين في الدول التي نشأت في أوروبا بعد تقسيمها. وبطبيعة الحال قام رجال القانون هؤلاء بتطبيق القانون المدني حينما عجز العرف عن تسوية الخلافات. وحوالي عام ١٤٠٠ أصبح ذلك المنهج أمراً صحيحاً، إلا في الحالات التي ينعقد فيها الاختصاص للكنيسة فيما يتصل بالوصايا على سبيل المثال. وأصبح القانون المدني معمولاً به فيما يتعلق بشئون الأفراد العاديين في حالة عدم وجود ما يفيد حل النزاعات في العرف المحلي، وصار القانون المدني مساوياً في معناه لقانون جستينيان كما تم فهمه بعد حوالي ثلاثة قرون من الدراسة في الجامعات.

وتدعى العملية التي جرى بمقتضاها تحويل القانون المدني إلى قانون فرعي بمعظم بلاد أوروبا بتلقي القانون الروماني. وسوف نرى أن انجلترا شهدت استثناءً من هذه القاعدة. فقد ترك القانون الروماني بصمته في انجلترا، غير أنه لم يتم تلقيه على نحو كامل.

وقد ساد الافتراض بأن القانون المدني يتميز بمزية فريدة ألا وهي عقلانيته. فقد وصف بأنه العقل مجسداً في كلمات مكتوبة. غير أنه منذ القرن السادس عشر تعرض القانون المدني لهجمات عنيفة. فقد أطلق عصر النهضة العنان لاتجاهات النقد التي كانت فيما سبق في مرحلة كمون. كما دمرت حركة الإصلاح الكنيسة الغربية، ورفضت الدولة القومية في بادئ عهدها الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي كانت ألمانية في واقع الأمر، وأعلنت كل الدول حقها في السيادة وفي اتخاذ القرارات فيما يتصل بقوانينها المطبقة. وفقدت المحاكم الكنسية قدراً كبيراً من ولايتها القضائية. وبدا وكأن القانون المدني قد أصبح مثقلاً بقواعد بائدة وغير منطقية.

غير أن النظام القانوني المدوّن لا يمكن أن يحل محله إلا نظام مدون آخر. فلا يمكننا أن نعيد إحياء عادات قد انقرضت بإلغاء القوانين المدونة. ولذلك بدأ نقاد القانون المدني في القرن الثامن عشر حركة تهدف إلى إحلال مجموعات قانون جديدة محل كتب جستينيان. وقد عنوا بأن تكون المجموعات الجديدة أقصر بكثير من كتب جستينيان فضلاً عن كونها مرتبة ترتيباً جيداً وسهلة الفهم. وصار لكل دولة مجموعة القوانين الخاصة بها.

مجموعات القوانين الحديثة

قام رجال القانون الذين تلقوا تدريبهم فى الجامعات بتحرير هذه المجموعات القانونية الجديدة فى واقع الأمر. وكانت محاولاتهم الأولى أشبه ما تكون بالكتب الدراسية. غير أنه مع نهاية القرن الثامن عشر برزت إلى الوجود مجموعات قانونية أفضل تهدف إلى تحقيق هدفين: أولاً، إيجاد حل لكافة المسائل التى يمكن أن تقع، وبذلك حصر حدود تصرف القضاة إلى الحد الأدنى. وكان من المعتقد أن القضاة الذين تلقوا تدريبهم فى مجال القانون المدنى سيقفون فى وجه التغير إذا لم تتوافر الحلول صراحة. وثانى الهدفين يتمثل فى تقديم دليل يمكن للمواطنين الملمين بالقراءة والكتابة أن يفهموه. فلا ينبغى للقانون أن يكون غامضاً.

وتعد مجموعة القوانين البروسية لعام ١٧٩٤ أقرب ما صدر من مجموعات القوانين فى تحقيقها للهدف الأول. وتتكون هذه المجموعات من سبعة عشر ألف فقرة. وقد طرح سورين، مؤلف هذه المجموعة السؤال التالى: هل يمكن للقوانين المدونة أن تتسم بالقصر؟ وأجاب على سؤاله بقوله إننا فى واقع الأمر نحتاج إلى نوعين من القانون جنباً إلى جنب. يجب أن يكون أحدهما مطولاً وموجهاً إلى القضاة، والآخر قصيراً وموجهاً للمواطنين.

غير أن هذه الفكرة لم تكن عملية. إذ لا مفر فى بعض الأحيان من أن تتضارب النسختان. فأيهما يعمل به فى تلك الحالات؟ فإذا عمل بالنسخة المطوّلة فدليل المواطنين سينظر إليه على أنه مجرد تفسير مفيد للقانون، غير أنه لا يعد نصاً يلزم القضاة عند إصدار الأحكام.

ومع ذلك، فإن فكرة وضع مجموعة قوانين يمكن للمواطن أن يفهمها تعد فكرة جذابة. فبينما كانت كتب جستينيان فى القانون موجهة على نحو واضح وصريح للصفوة، فإن مجموعات القوانين الحديثة، إذا ما أخذنا فى الاعتبار انتشار التعليم، موجهة، ضمن أهداف أخرى، لإعلام المواطنين بواجباتهم التى يتحقق بها الالتزام بالقانون. وتعد مجموعة قوانين نابليون لعام ١٨٠٤، فيما يتصل بالقانون الخاص، أقرب ما يكون لتحقيق ذلك الحلم. فهذه المجموعة لا تحتوى إلا على ٢٢٨٣ فقرة وقد أتيح لها الانتشار عن طريق الغزو أو التقليد فى مساحات واسعة من غرب أوروبا وجنوبها، وكذلك فى أمريكا الجنوبية.

ومع أن مجموعة القوانين اتسمت بالقصر والبساطة، فإن تطبيقها فى واقع الأمر كان يعتمد كثيراً على التفسيرات التى يقدمها القضاة. وبمرور مائة عام على إصدار مجموعة القوانين الفرنسية (فى عام ١٩٠٤) أصبح من الواضح أن يتعين تفسيرها على نحو يأخذ فى الاعتبار التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التى جرت فى القرن التاسع عشر. إذ أن الكثير من القوانين لم تعد موجودة فى الكلمات المدونة، ولكن فى تفسيرها المقدم من قبل القضاة فى المحاكم وفى التشريعات التكميلية.

ويتسم القانون فى العصر الصناعى على أية حال بدرجة من التعقيد لا تجعل هناك مجالاً لفكرة دليل المواطن. فالنص التشريعى لا يتاح لمواطن عادى أن يفهمه دون الاستعانة بخبير يتولى شرحه، وتعد تشريعات الضرائب مثالاً على ذلك. غير أن ذلك الأمر لا يبرر تحرير القوانين بلغة غامضة وإنما يعنى أنه لا يوجد من يمكن أن يضع فى جيبه كتاباً معدود الصفحات يشرح قوانين بلاده ليرجع إليه عند الحاجة.

لا عجب إذا أن أول مجموعة قوانين هامة فى العصر الصناعى، ألا وهى المجموعة الألمانية التى بدأ تطبيقها فى عام ١٩٠٠، لم تأخذ الرجل العادى فى اعتبارها. وتعد المجموعة عملاً فريداً من زاوية الأسلوب القانونى الفنى وتتكامل أجزاؤها على نحو بالغ التعقيد. ومن الناحية النظرية يمكن للخبراء أن يقوموا بدراستها بجد ليجدوا الإجابة على أية مشكلة قد تطرأ. غير أن التجربة قد أظهرت الحاجة لاستكمالها عن طريق الكتابات العلمية والأحكام الصادرة عن المحاكم إذا ما استهدفتا ملاءمتها للحياة الحديثة.

القانون العام فى انجلترا

لا وجود لقوانين مدونة أو لنظام لمجموعة من القوانين يمكنها أن تجد حلولاً لكافة المشكلات التى نواجهها فى حياتنا. فهل هناك ضرورة إذن لوجود هذه المجموعات ؟ وهل يمكن للنظم القانونية أن تكون أكثر استجابة للاحتياجات الاجتماعية دون الحاجة إلى هذه المجموعات؟ ويقودنا هذا السؤال إلى القانون العام المعمول به فى البلاد الناطقة باللغة الإنجليزية، فقد تطور هذا القانون على مدى قرون دونما حاجة إلى مجموعة قوانين

أو رجال قانون تخرجوا من الجامعات. بل إنه حتى يومنا هذا لا تعتمد نظم القانون العام إلا بقدر ضئيل على المجموعات القانونية أو النظريات بالمقارنة بنظم القانون المدنى الأخرى.

وفى انجلترا، مثلما هو الحال فى سائر أنحاء أوروبا، اتجهت الدراسة فى جامعة أوكسفورد وكمبردج إلى القانون المدنى والقانون الكنسى وليس القانون المحلى. غير أنه بعكس ما جرى فى معظم أنحاء أوروبا لم يقدم خريجو الجامعات على تشكيل القانون الإنجليزى. فالقانون العام فى انجلترا كان (ولا يزال إلى درجة بعيدة) قانوناً غير مدون. وتعود بداياته إلى العصور الوسطى عندما ترافع المحامون فى المحاكم الملكية.

وقد اعتمد القانون غير المدون فى انجلترا على التراث المهنى فى إصدار الأحكام، ثم اتجه بعد ذلك إلى الاعتماد على آراء القضاة. ومعنى أن يكون القانون غير مدون هو أنه حتى إذا حرر القضاة آراءهم كتابة، كما هو واقع بالفعل فى أيامنا هذه، فإن القانون لا يكمن فى الكلمات ذاتها التى يستخدمها القضاة وإنما فى الأفكار التى تعبر عنها هذه الكلمات. وكانت هناك أيضاً (ولا يزال) قوانين مدونة على هيئة تشريعات، غير أن معظم القانون العام قد تطور بصورة منفصلة عن التشريعات. ولا يتألف القانون العام من نصوص.

وفى الأصل فإن القانون العام كان يعنى قانون انجلترا فى مقابل القوانين المحلية لوسكس أو مرسيا على سبيل المثال. وقد كان لانجلترا قانون عام فى فترة مبكرة من التاريخ لما تميزت به من وجود نظام ملكي مركزى، سابقة بذلك معظم أنحاء أوروبا. وفى القرن الثانى عشر، وأثناء حكم الملك هنرى الثانى (١١٤٥–١١٨٩) مدت المحاكم الملكية اختصاصاتها على حساب المحاكم المحلية والمحاكم الإقطاعية. فشكلت بما قضت به فى القضايا وما طبقته من «قانون المملكة وأعرافها» قانوناً يتميز عن القانون المدنى والقانون الكنسى كليهما. ولذلك فإنه حين آن الأوان لتتلقى الدول الأخرى القانون المدنى (منذ حوالى عام ١٤٠٠ وما بعد ذلك) كان القانون العام قد أصبح مستقراً فى انجلترا على نحو يصعب معه اقتلاعه وإحلال نظام آخر محله.

وينبغى أن تبدأ إجراءات التقاضى فى انجلترا بأمر قضائى يصدر بترخيص من الملك. وقد كانت هناك أنواع مختلفة من الأوامر القضائية خاصة بأنواع مختلفة من الدعاوى ومنها أمر الحقوق لاستعادة الأراضى؛ وأمر الديون لاستعادة أموال مستحقة الدفع؛ وأمر

التعدى فى حالات الشكوى من إخلال الأمن والنظام مثل حالات التعدى بالضرب. وقد تطور القانون العام من خلال جدل رجال القانون، بما فيهم القضاة، حول هذه الأوامر. ففى أية حالات يمكن إصدارها، وما هى الحلول التى توفرها؟ ونتيجة لذلك فإن القانون العام يختلف عن القانون المدنى فى أنه يعد من نواح كثيرة قانون إيجاد الحلول.

فعلى سبيل المثال فإن الحكام والنبلاء فى كل مكان يلجأون لسجن أعدائهم دون محاكمة طالما كان ميسراً لهم. غير أن انجلترا طورت علاجاً لمثل هذه الحالات من إساءة استخدام السلطة، ألا وهو أمر الإحضار لأغراض التحقيق والمحاكمة، ويعنى هذا الأمر ضرورة أن يقدم للمحاكمة الشخص المحتجز. وما أن يُقدم مثل هذا الشخص أمام هيئة المحكمة، فإن للقاضى أن يأمر بإطلاق سراحه إن لم يكن هناك مبرر قانونى لاحتجازه. وقد لعب هذا العلاج دوراً هاماً فى الصراعات السياسية ما بين الملك والبرلمان فى القرن السابع عشر – وذلك قبل قرن من قبول هذه النظرية التى تقول بأن الحرية الشخصية تتناقض والسجن دون محاكمة، فى البلاد التى تأخذ بنظام القانون المدنى.

وعلى درجة الأهمية نفسها فيما يتصل بتطور بالقانون العام، نجد أنه منذ القرن الثالث عشر فإن القضايا الجنائية ومعظم القضايا المدنية يتم القضاء فيها بالاستعانة بهيئة من المحلفين. ولا بد أن نضع فى اعتبارنا أن المحلفين يقررون حقائق القضايا. أما القضاة والمحامون فإنه يتعين عليهم أن يحددوا ما يطبق من قوانين. وهذا الفصل ما بين الحقائق والقانون لم يكن قط جزءاً من أنظمة القانون المدنى. ونجد فى ذلك الأمر تفسيراً لكون القانون العام نظاماً قانونياً يعتمد فى أغلب الأمر على الناحية الشفوية ويؤصل فى جدل الأطراف وجهاً لوجه، بالمقارنة بالقانون المدنى الذى يلعب فيه التدوين ولا يزال دوراً حاسماً.

وهكذا نجد أن القانون العام قد تكون على أيدى القضاة والمحامين، وسرعان ما كونوا معاً مهنة محكمة الأطراف. فبحلول عام ١٣٠٠ أصبح من المعروف أنه على الرغم من أن الملك يعين القضاة، فإنه لا يمكنه اختيارهم إلا من بين كبار المحامين الذين يترافعون فى القضايا أمام المحاكم الملكية. وقد أطلق على هؤلاء المحامين أسماء مختلفة باختلاف الأزمنة (مثل محامى من الطراز الأول serjeants-at-law ومحامى مرافعة barristers) وقد شكلوا مع القضاة صفوة رجال القانون الذين تلقوا دراساتهم بالجامعات، مثلهم فى ذلك مثل فقهاء الرومان. كما أن الفقهاء الرومان أيضاً قد شكلوا قانونهم عن طريق الجدل فيما يتصل بالحلول. غير أن المحامين الذين تلقوا تدريبهم فى أوروبا فى العصور الوسيطة والحديثة

حولوا القانون المدنى إلى نظام يعتمد على المبادئ والحقوق لا على إيجاد الحلول للمسائل القانونية.

ويستمد طلاب العلم فى مجال القانون العام تعليمهم من خلال الممارسة. فيستمع الطلاب إلى الجدل حول القضايا ويتدربون على أساليبه فيما بينهم فيعالجون قضايا حقيقية أو متخيلة. أما التعليم الجامعى فى القانون العام فقد بدأ بعد تلك الفترة بكثير. فقد منحت جامعة لندن أول درجة أكاديمية فى القانون الإنجليزى عام ١٨٣٩. وتم إنشاء أول كرسى للقانون الأمريكى فى عام ١٧٩٩ وبحلول عام ١٨٥٠ أصبح هناك خمس عشرة مؤسسة تعليمية لتعليم القانون فى أرجاء الولايات المتحدة.

تقارب القانون المدنى والقانون العام

صار لرجال القانون الذين تلقوا تعليمهم فى الجامعات فى المائة والخمسين عاماً الأخيرة تأثير على القانون العام. فقد حولوه إلى نظام يتسم بقدر أكبر من العقلانية والاتساق. وأصبح قانون الدعوى الذى وضعه القضاة أكثر أهمية فى القانون المدنى. وهكذا أصبح نظاما القانون العام والقانون المدنى أكثر تقارباً. غير أنهما لا يزالان يحملان الآثار الدالة على أصولهما. فالقانون المدنى يصدر عن جهد خلاق لمجموعتين من صفوة رجال القانون وهما المستشارون القانونيون فى روما القديمة، ورجال القانون الذين درسوا بالجامعات فى سائر أوروبا. بينما يعد القانون العام نتاجاً للإبداع الخلاق لصفوة المحامين والقضاة الإنجليز وغيرهم من رجال القانون الذين ينتمون إلى الدول الناطقة باللغة الإنجليزية. وتفسر هذه الأصول الاختلاف فى أسلوب التفكير ومناهجه التى لا تزال تشف عن فروق بين النظامين. ويجدر بنا أن نذكر فى هذا المقام أنه فى تاريخ القانون، مثلما هو الحال فى التاريخ العام بصفة عامة، فإن الماضى البعيد غالباً ما يمثل مدخلاً للزمن الحاضر.

٣

الحكـــومـــة

تعد بعض الحكومات ديكتاتوريات يحكمها فرد واحد أو حزب واحد؛ ويعد البعض الآخر حكومات دستورية. غير أن الحكومات الدستورية لا تتسم كلها بالطابع الديمقراطى، وإن كان معظمها يفرض بعض القيود القانونية على ما للحكام من سلطة. إلا أنه فى واقع الأمر لا يمكن تطبيق هذه القيود إلا بواسطة القانون ومساندة الرأى العام. ونحن نجد بالفعل أن أهم وظائف القانون وأقدمها يتمثل فى وضع قيود على سلطة الحكومات. كما نجد أن هذه القيود تصبح أكثر فاعلية فى الديمقراطيات، لأن الحكام يضعون فى الاعتبار أنه يتعين عليهم إعادة ترشيح أنفسهم للحفاظ على مناصبهم.

وحقيقة الأمر أنه بغض النظر عن القيود القانونية التى تكبح سلطات الحكومة، فإن هناك قيوداً عملية لما يمكن للحكومات أن تقوم به إذا ما اضطهدت رعاياها. وبعض هذه القيود يعتمد على الناحية التقنية. إذ يصعب حتى باستخدام الوسائل التقنية الحديثة التجسس على الناس فى بيوتهم. كما تلعب المبادئ الأخلاقية والمصلحة الخاصة دوراً هاماً يتصل بمخاوف الحكام وحساباتهم أو حسابات مرؤوسيهم. فقد يرى الحكام أن هناك أموراً لا يمكنهم الإقدام عليها مثل إيداع المعارضة فى السجن دون محاكمة حتى وإن كان ذلك ميسراً؛ أو قد لا تتوافر لدى رجال الجيش والشرطة الرغبة فى القبض على معارضى الحكومة أو إطلاق النار عليهم.

والقانون وحده هو القادر على وضع قيود لسلطة الحكومة على نحو مستقر. فالقانون الذى يحظر السجن دون محاكمة لما يزيد عن مدة محددة غالباً ما يحترم. ويمكن لمثل هذا القانون أن يبعث الاطمئنان فى نفوس المقبوض عليهم وعائلاتهم ومحاميهم. غير أننا لا يمكننا أن نعتمد تماماً على قانون ينص على الخطورة السياسية أو الخطأ الأخلاقى فى حالة سجن المعارضين دون محاكمة. إذ يتراوح تقدير خطورة الأمر أو خطأه من حالة إلى حالة من وجهة نظر الحاكم. كما أننا نجد أن اختفاء زعيم من زعماء المعارضة سيبدو واضحاً جلياً. أما إذا اختفى صبى ينتمى إلى أسرة غير معروفة فإن مصيره لن يثير الاهتمام. أما إذا انتمى هذا الصبى إلى جماعة معارضة، فإن الحاكم لن يرحب بقتله وإنما قد يفضل إلقاء القبض عليه ثم إعدامه.

وهكذا نرى أن المبادئ الأخلاقية والمصلحة الخاصة لا يكفيان وحدهما للاطمئنان على حسن تصرف الحكام. غير أنهما قاعدتان تستقر عليهما القيود القانونية الملزمة للحكومة، لأن القوانين التى تقيد سلطة الحكام لن تكون فعالة إلا إذا قبل بها الحكام أنفسهم.

سيادة القانون

يعتقد معظم المواطنين، وتقريباً رجال القانون جميعهم، أن الحكومات ينبغى أن تخضع لسيادة القانون. ولكن ما معنى سيادة القانون؟ تتحقق سيادة القانون عندما يحدد القانون سلطات الحكومة ويتمتع المواطنون بقدر أساسى من الحقوق يلتزم الحكام بمساندتها ويساندونها بالفعل.

ويمكن لمجتمع ما أن يلتزم بقوانينه دونما التزام بسيادة القانون. فعلى سبيل المثال قد يوجد قانون بهذا المجتمع ينص على جواز احتجاز المواطنين دون محاكمه لفترة غير محددة. وفى هذه الحالة فإن إلقاء القبض على أحد المواطنين واحتجازه دون محاكمة قد يعد إلتزاماً بقوانين هذا المجتمع، غير أنه انتهاك لسيادة القانون. وذلك لأنه إذا جاز احتجاز المواطنين فى السجون بقية حياتهم دون محاكمة، فإن أية حقوق أخرى قد يتمتعون بها من الناحية النظرية تصبح عديمة الجدوى. ولكى تسود قاعدة سيادة القانون فإن بعض القوانين مثل الاحتجاز دون محاكمة يجب أن تستبعد تماماً.

وسيادة القانون مثال نصبو إليه. غير أن وضع القيود على سلطة الحكومة يعد أمراً مكلفاً. فمن أجل أن تكون هذه القيود فعالة يتعين أن تنشأ هيئات مستقلة (غالباً ما تكون محاكم) للإشراف على احترام القوانين. وإذا ما وضعنا القيود على سلطات الحكومة فإنها تكون فى حاجة إلى وقت أطول للتوصل إلى قراراتها. ويتسم عملها بالتعقيد بل وقد يتوقف العمل بها على أسوأ الفروض. ولا تستطيع الدول الفقيرة أن تتحمل فرض القيود الحكومية جميعها، وهى القيود التى يجوز أن تطبقها الدول الأكثر ثراءً.

وما دامت سيادة القانون غير مكلفة ولا تعوق العمل الحكومى، فإن مزاياها واضحة. ولكن إلى أى مدى يمكن فرض قيود على الحكومة؟ تختلف الآراء عند الإجابة على هذا السؤال. فهنالك مدرسة الثقة التى تعتقد أن القيود القانونية على الحكومة ينبغى أن تبقى إلى أدنى حد. ودعاة هذه المدرسة يفضلون الحكومة القوية الحاسمة. وقد سادت هذه النظرة فى بريطانيا، غير أنها فى سبيلها إلى التغير فى أيامنا هذه.

وترى مدرسة الشك أن الحكومات ليست فى موضع ثقة. فهى تنطلق من مبدأ مضاعفة الضوابط القانونية على الحكومات. وقد تتخذ هذه الضوابط أشكالاً متعددة: الفصل بين السلطات، والفيدرالية، وقانون الحقوق، والمراجعة القضائية (وسيرد شرح هذه الضوابط فيما يلى). وتسود تلك الرؤية القائمة على الشك فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تستخدم جميع هذه الضوابط. وتحتل معظم الدول الأخرى مكاناً وسطاً بين الرأيين.

وسنعقد فى هذا الفصل موازنة بين وجهتى نظر الثقة والشك. وسأتخذ من الدستور البريطانى مثالاً لاتجاه الثقة والدستور الأمريكى كمثال لاتجاه الشك. وجدير بالذكر أن الدستور البريطانى فى معظمه غير مدون، بينما يمكن الرجوع إلى الدستور الأمريكى على نحو أساسى فى وثيقة مدونة، ألا وهى الدستور، الذى بدأ العمل به فى سنة ١٧٨٩. غير أنه تعرض للتعديلات منذ ذلك الحين. فمدرسة الشك لا تثق فى أى تعهد إلا إذا كان مدوناً.

وتعتقد مدرسة الثقة أنه ينبغى أن تكون القيود على سلطة الحكومة قليلة. وفى بلد مثل بريطانيا، تعد أفضل السبل لضمان قلة عدد القيود هو قيام مجلس تشريعى يتمتع بالسيادة. وذلك لأنه فى بريطانيا ينبغى على الحكومة أن تستقيل إذا ما فقدت دعم المجلس التشريعى (مجلس العموم على وجه الخصوص). ولذلك يتعين على الحكومة بطبيعة الحال أن تحصل

على دعم المجلس التشريعى، ولا يمكنها أن تمارس من السلطات إلا ما تنجح فى إقناع المجلس التشريعى بمنحه إياها.

السيادة

ويمثل البرلمان البريطانى المكون من مجلس العموم ومجلس اللوردات والملكة مثالاً لهيئة تشريعية ذات سيادة.

والسيادة فكرة غير محددة الملامح تماماً. ويمكن أن تكون سيادة خارجية أو داخلية أو كليهما معاً. فالسيادة الخارجية هى الاستقلال بمقتضى القانون الدولى. فالدول التى يُعترف باستقلالها هى أعضاء تتمتع بالسيادة فى المجتمع الدولى. وبالطبع فإن الدول، حتى أكثرها قوة، لا تتمتع بالحرية الكاملة لتحقيق ما ترغب فى تنفيذه. فقد تنقصها الموارد للقيام بأعمال معينة، كما أن القانون الدولى يمنعها من القيام بأعمال آخرى. وعلى سبيل المثال، فإن الدول لا يجوز لها أن تستخدم القوة ضد الدول الأخرى إلا فى حالة الدفاع عن النفس أو عن طريق استصدار تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ويعد الالتزام بالمعاهدات التى توقع عليها الدول قيداً قانونياً آخر على حرية الدولة فى الفعل. وعلى سبيل المثال، فإن أعضاء الاتحاد الأوروبى من الدول الأوروبية قد وقعوا على معاهدة تعطى للاتحاد الحق فى تنظيم معظم شئونهم الاقتصادية. كما أن للاتحاد الأوروبى نظاماً قانونياً خاصاً ومحكمة خاصة ألا وهى محكمة العدل الأوروبية. وترى محكمة العدل الأوروبية، أنه إذا تعارض قانون الاتحاد مع قوانين إحدى الدول الأعضاء مثل إيطاليا أو بريطانيا، فإن قانون الاتحاد هو الذى يسود.

وعلى الرغم من ذلك، فإن أعضاء الاتحاد الأوروبى من الدول، تظل دولاً ذات سيادة. إذ يقتصر الأمر على أنها قد سلمت قدراً كبيراً من سلطاتها لهيئات مثل لجنة بروكسل ومجلس الوزراء حيث يتم تمثيلهما. ويمكن للمواطن العادى أن يقوم بمثل ذلك. ومن أجل تحقيق الثراء السريع يمكننى أن أوافق على الالتحاق بعمل لدى أحد الرأسماليين المستغلين، يرهقنى بساعات عمل طويلة ويفسد حياتى الخاصة. ويضع كل ذلك قيوداً على حريتى (التى هى نظير للسيادة فى حالة الدول)، غير أنها لا تدمر حريتى تماماً؛

إذ أننى قادر إذا ما أردت أن أترك خدمة هذا الرأسمالى ولكننى أدفع ثمن تصرفى هذا دونما شك.

وعلى نفس المنوال يجوز للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى أن تنسحب منه. ويعد ذلك مخالفاً لقانون الاتحاد. وقد تفرض على هذه الدول العقوبات من قبل الدول الأخرى، غير أن مثل ذلك الأمر جائز، ولا يجوز للدول الأخرى أن تستخدم القوة ضد الدولة التى انفصلت. فلن يكون لها الحق الذى مارسته ولايات الشمال فى الولايات المتحدة الأمريكية عندما انفصلت الولايات الجنوبية من الاتحاد الأمريكى سنة ١٨٦١. ويرجع ذلك إلى أن الدول التى تنتمى إلى الاتحاد الأوروبى مثل بريطانيا، هى دول مستقلة ومعترف بها دولياً. بينما الولايات التى تكون الولايات المتحدة الأمريكية مثل ولاية فرجينيا لا تعد دولاً مستقلة بمقتضى القانون الدولى على الرغم مما ادعته من حق فى الانفصال.

وفى واقع الأمر قد تقع دولة ذات سيادة على الرغم من استقلالها القانونى تحت تأثير بل وتحت سيطرة دولة أخرى. فحكومة ليسوثو، وهى الدولة التى تحيط بها جنوب أفريقيا من كافة نواحيها، مضطرة للأخذ فى الاعتبار وجهات نظر حكومة جنوب أفريقيا، سواء رضيت أم لم ترض. غير أن حكومة ليسوثو ليست ملتزمة قانوناً بتنفيذ توجيهات حكومة جنوب أفريقيا. إذ يجوز لها بل إنها تقوم بالفعل بالتفاوض حول توقيع معاهدات مع جنوب أفريقيا منها على سبيل المثال معاهدات استغلال الموارد المائية.

تتمثل إذن السيادة الخارجية للدولة فى استقلالها بموجب القانون الدولى.

نظرة الثقة : السيادة التشريعية

ومن ناحية أخرى تعتمد السيادة الداخلية بصورة أساسية على حق المجلس التشريعى للدولة فى إصدار القوانين التى يريد إصدارها. فالسيادة الداخلية هى سيادة المجلس التشريعى. ففى بلد مثل بريطانيا، يجوز للهيئة التشريعية ذات السيادة (مجلس العموم ومجلس اللوردات بالإضافة إلى الملكة) أن تصدر قانوناً يلغى الانتخابات على سبيل المثال. بل يمكنها أن تصدر قانوناً ينص على احتجاز من ينتقد قانون إلغاء الانتخابات دونما

محاكمة. ومثل هذا القانون سيكون بالغ الفظاعة، غير أنه سيكون سارياً فى بريطانيا. ويتعين على المحاكم البريطانية أن تنفذه. وبطبيعة الحال فإن القضاة أصحاب الضمائر الحية قد يرفضون تطبيقه وبالتالى يتقدمون باستقالتهم.

وعلى الرغم من ذلك، يرى دعاة السيادة التشريعية أنه فى البلاد الديمقراطية يمكن الوثوق بأن الهيئة التشريعية لن تصدر مثل هذه القوانين. وإذا ما أصدرتها فإن الاحتجاجات العنيفة ستندلع، وربما انفجرت الثورات. وهم يعتقدون أن وضع السلطة القانونية المطلقة فى أيدى الهيئة التشريعية أمر له قيمته. وفى فترات الأزمات كالحروب، قد يكون من الحكمة إصدار قانون يؤجل الانتخابات إلى أن تنتهى الأزمة، وأن يتم احتجاز المشتبه فى تعاملهم مع العدو دون محاكمة (وقد حدث ذلك فى بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥). فإذا كان القانون يمنع المجلس التشريعى من إصدار مثل هذه القوانين، فإن الدولة ستعانى من القيود التى تؤثر على إدارتها للحرب وقد تخسرها.

وعلى الرغم من أن هذه الحجة تبدو مقنعة، فإن فكرة السيادة التشريعية ليست بالبساطة التى تبدو بها للوهلة الأولى. فإذا قام أحد الطغاة بدور المجلس التشريعى، فإن القضية تتمثل فيما إذا كانت رغباته سيعبر عنها كتابة لتكون قوانين.

أما إذا كان الهيئة التشريعية تتكون من شخصين أو هيئتين أو أكثر فإنه قد تنشأ مشكلة تثير حرجاً. ففى كثير من الدول يقوم بصياغة القوانين مجلس أدنى (مثل مجلس العموم) ومجلس أعلى مثل مجلس اللوردات والحاكم (ملك أو رئيس). وينبغى أن تتفق الجهات الثلاثة كلها على النص المكتوب نفسه حتى يمكن سن القوانين. ولكن كيف يتحتم أن يصلوا إلى اتفاق؟ وبأى ترتيب؟ وما هى نسبة الأغلبية المطلوبة؟ وما الذى يمكن أن يحدث إذا اختلفت هذه الجهات؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ليست بالأمر السهل. فهناك احتمالان أساسيان. ويتمثل أحد هذين الاحتمالين فى أن تقدم القوانين الإجابة. والآخر يتمثل فى الرجوع إلى العرف لحل هذه المسألة. والتقاليد من هذا النوع والتى تنظم الأسلوب الذى تعمل به الحكومة تسمى أعرافاً. والعرف هو ممارسة يعتقد الناس فى الحياة السياسية أنهم ملزمون باتباعها على الرغم من أنها لم ترد فى أى قانون. ويمكن للأسئلة التى أشرنا إليها أن تحل إما عن طريق العرف، أو عن طريق القانون، أو بمزيج من الاثنين.

وتفضل مدرسة الثقة العرف عند إيجادها حلولاً لهذه المسائل، بينما تفضل مدرسة الشك القانون. إذ يتطور العرف على نحو أكثر يسراً على امتداد فترة طويلة من الزمن لا يقطعها غزو أجنبى أو ثورة مثلما هو الحال فى بريطانيا. ويرى مؤيدو اتباع العرف أن كلا المجلسين التشريعيين يجب أن يقررا منفردين الإجراءات الواجب اتباعها عند النظر فى الموافقة على قانون مقترح. فيجب أن يقرر كل مجلس عدد المرات اللازمة للموافقة على القانون (عدد مرات المراجعة اللازمة)، والأغلبية اللازمة لإقرار القانون. وإذا لم يوافق أطراف الهيئة التشريعية، فإن مدرسة الثقة سوف تتركها لحسن تقدير كل طرف ليتخذ القرار بالتنازل للطرفين الآخرين.

وخير مثال على هذا الاتجاه هو العرف السارى فى بريطانيا والذى يقضى بأن الملكة يجب أن توافق على القوانين المقترحة إذا كان مجلسا البرلمان قد وافقا عليها بالفعل. وهذا يعكس المفهوم بأن بريطانيا تعد نظاماً ملكياً دستورياً. حيث تمثل الملكة الشعب، لكنها لا تمارس السلطة بصفة شخصية. ولكن لماذا يجب أن يكون الملك جزءاً من الهيئة التشريعية إذا لم تتوافر له السلطة السياسية؟ تشير إحدى التفسيرات إلى أن هذا العرف يضمن الاستمرارية (انظر الفصل الثانى).

ويمكن لمؤيدى هذا العرف الخاص بالملكة أن يجادلوا بأنه من المفيد جعل رئيس الدولة جزءاً من الهيئة التشريعية، لأن ذلك يساعد على منع إقرار قوانين تنتهك سيادة القانون. المهم أن يأخذ أعضاء البرلمان فى الاعتبار أنه يجوز قانوناً لرئيس الدولة أن يرفض الموافقة على قانون شنيع مثل قانون يقضى بإلغاء الانتخابات. وحقيقة أن هناك عرفاً يقضى بضرورة الحصول على موافقة الملكة بدلاً من اللجوء إلى قانون يتخطى الحاجة إلى الحصول على موافقة الملكة، الأمر الذى يساهم فى منع إساءة استغلال الهيئة التشريعية لنفوذها.

ويبدو الوجه الآخر للعملة فى الخلافات التى وقعت فى بريطانيا فى أوائل هذا القرن (١٩٠٩-١٩١١) ما بين مجلس العموم ومجلس اللوردات حول ما إذا كان من حق مجلس اللوردات أن يرفض الميزانية التى أقرها مجلس العموم. ولا يمكن للعرف أن يحل المشكلة، لأن مجلس اللوردات لم يقر بضرورة أن يتنازل عن وجهة نظره ويأخذ برأى مجلس العموم ليتسق قراره ذلك مع السمات الديمقراطية للمجتمع. وهكذا فقد صدرت قوانين عام ١٩١١ وقوانين أخرى عام ١٩٤٩، للحد من سلطات مجلس اللوردات بحيث لا يمكن لهذا المجلس

أن يؤخر صدور التشريع إلا لفترة قصيرة. وبالطبع فإن مجلس اللوردات وجد نفسه مضطراً للموافقة على هذه القوانين، وقد تم ذلك بالفعل، تحت التهديد بأن الأعضاء الحاليين سيتم استبدالهم بمئات من الأعضاء الجدد الذين يحبذون التغير.

وعلى الرغم من أن الأعراف تتسم بميزة المرونة، إذ يمكنها التغير كلما تغيرت الظروف، فإن هذا المثال يوضح لنا أن هذه الأعراف غير قابلة للتطبيق عندما يتسم القائمون عليها بالعناد. فهل من الأفضل إذن تنظيم عملية تشريع القوانين عن طريق القانون لا العرف؟

غالباً ما يكون الأمر كذلك. ولنفترض أنه فى بلد مثل بريطانيا، تتمتع بهيئة تشريعية ذات سيادة، أن الرأى قد استقر على إجراء استفتاء من جميع الناخبين قبل إقرار القوانين التى تعدل الدستور. فإذا اعتمدنا على العرف فقد تميل الحكومة، إذا لم ترغب فى إجراء استفتاء قد تخسره، إلى ادعاء أن القانون المقترح لم يدخل تعديلات على الدستور. ولذلك فإنه من الأفضل أن يتم التعديل عن طريق القانون إذا ما أردنا أن تمضى فكرة الاستفتاء على نحو جاد. فإذا لجأنا إلى القانون فإن المحاكم (أو أية هيئة مستقلة أخرى) ستقرر ما إذا كان القانون المقترح يعدل الدستور، وبناء على ذلك ما إذا كان هناك حاجة إلى إجراء استفتاء.

ولكن هناك عقبة أخرى. فإذا أقرت هيئة تشريعية ذات سيادة قانون استفتاء من هذا النوع، فهل يمكن للهيئة أن تلغيه فيما بعد وتقر قانوناً آخر دون إجراء استفتاء على القانون الذى ألغى بموجبه القانون الأول.

لا يتوافر حل سهل لهذه المسألة. فالبعض يعتقد أنه يجوز للهيئة التشريعية ذات السيادة أن تلغى أى قانون سبق أن أقرته. ولكن هل يعتبر هذا صحيحاً حتى إذا نص قانون الاستفتاء على أنه لا يجوز إلغاؤه دون استفتاء؟

ويعتقد آخرون بأنه لا يجوز للهيئات التشريعية القديمة (البرلمان والملكة فى بريطانيا) أن تلغى قانون الاستفتاء، لأن ذلك القانون قد يحدث تغييراً فى الهيئة التى تسن القوانين الخاصة بالدستور. وعند الشروع فى تعديل الدستور فإن قانون الاستفتاء يجعل الناخبين جزءاً من هيئة صناعة القوانين. فإذا حاولت الهيئات التشريعية القديمة تغيير الدستور دون استفتاء فإن ما تقدمه لا يعد قانوناً على الإطلاق. ويكون القانون المفترض مجرد حبر على ورق.

نظـرة الشـك : قـيود وتـوازنات

يتسع المجال للدفاع عن وجهة النظر التى تثق بالحكومة فى مجتمع متماسك يتقاسم أفراده نظرة أخلاقية وسياسية مشتركة. كما أن الدفاع عن وجهة النظر ذاتها وارد إلى حد ما فى المجتمعات الفقيرة، لأن وضع القيود على سلطة الدولة يعد أمراً مكلفاً. فالحكومة التى تحدها القيود تحتاج إلى وجود أفراد مستقلين وذوى خبرة، يكونون فى غالب الأمر من القضاة لمراقبة القيود المفروضة. ولا يوجد بالمجتمعات الفقيرة العدد الكافى من هؤلاء الأفراد للقيام بهذه المهمة.

ولكن إذا تمتع المجتمع بالثراء انقسم إلى جماعات متنافسة من النواحى العرقية أو الدينية أو الاجتماعية، يمكن اللجوء إلى القوانين لضمان مصالح كافة الأفراد والجماعات عند وضع القوانين. أما إذا نشبت خلافات حول القوانين أو أساليب تطبيقها، فيمكن للدولة أن تعهد لأفراد مستقلين (من القضاة عادة) بتقرير ما إذا كانت القوانين تتفق مع الدستور، وما إذا كانت الحكومة تطبق هذه القوانين على نحو سليم. وفى مثل هذه الحالة يكون القانون قيداً على الحكومة. فوجود القيود والتوازنات أمر ضرورى.

وإذا ما دعت الضرورة لوجود قيود وتوازنات تتسم بالفاعلية، فإن وجود دستور مدوَّن يُعد أمراً أساسياً. فبطبيعة الحال لن يجدى العرف لأن الجماعات المتنافسة لا تثق ببعضها البعض بالقدر الكافى. لذا تنشأ الحاجة إلى دستور مدون، مثل دستور الولايات المتحدة الأمريكية، إذا ما أراد المجتمع للقيود والتوازنات أن تؤتى ثمارها.

ما هو نوع القيود والتوازنات التى يحتاجها المجتمع؟ إن أهمها هى تلك التى تنقسم على أساسها سلطات الدولة. ويتولى مبدأ فصل السلطات توزيع سلطة الدولة وفقاً للوظيفة. بينما يتولى المبدأ الفيدرالى توزيعها وفقاً للمنطقة الجغرافية، أما وثائق الحقوق فإنها توزع سلطة الدولة ما بين الدولة والمواطنين العاديين.

فصـل السـلطات

تقوم الدولة بثلاث وظائف رئيسية: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية. فتقوم الهيئة التشريعية بسن القوانين، وتقوم السلطة التنفيذية بتطبيق هذه القوانين وإدارة الدولة، ويفصل القضاة فى

النزاعات التى تعرض عليهم، وهم بعملهم هذا يفسرون القانون ويطبقونه على الوقائع التى ينظرونها.

ويعتمد مبدأ فصل السلطات على مفهومين. أولهما يتمثل فى تجنب التركيز الزائد للسلطة، فيجب ألا يجتمع التشريع والحكم والقضاء لنفس الأفراد. إذ يجب أن يستقل كل فرع عن الفرعين الآخرين. ولكن إذا استقل كل فرع بذاته، فإن الخطورة تكمن فى أن كل سلطة ستمضى فى طريقها المحدد وتسىء استغلال سلطاتها، فيداخلها الفساد والأنانية. ولتجنب ذلك الأمر، تظهر فكرة ثانية؛ وهى أنه يجب أن توجد طريقة يخضع فيها كل فرع لمراقبة الفرعين الآخرين.

ويتبنى الدستور الأمريكى هاتين الفكرتين. وتكون الفروع الثلاثة للدولة منفصلة. ويمثل الكونجرس الهيئة التشريعية ويتكون من المجلس الأعلى (مجلس الشيوخ)، والمجلس الأدنى (مجلس النواب) وتكون السلطة التنفيذية تحت إشراف الرئيس الذى يرأس الحكومة. وتمثل المحكمة العليا السلطة القضائية. ولا يمكن لشخص واحد أن يكون مشرعاً وعضواً فى الحكومة فى الوقت ذاته، أو مشرعاً وقاضياً، أو عضواً فى الحكومة وقاضياً.

ويقصد بانفصال السلطات الثلاث أنه لا يمكن لأحد أن ينتمى إلى اثنتين منهما فى الوقت ذاته. ولكن يمكن أن يخضع كل فرع لمراقبة الفرعين الآخرين إذا ما أساء استخدام سلطاته. ويجوز للرئيس أن يستخدم حق النقض (الفيتو) ضد تشريعات أصدرها الكونجرس على الرغم من أنه يجوز للكونجرس أن يلغى قرار الرئيس بأغلبية ثلثى أعضائه. ويجوز لمجلس الشيوخ أن يتهم الرئيس وقضاة المحكمة العليا فى جرائم مختلفة وأن ينحيهم من مناصبهم إذا احتاج الأمر. ويقوم الرئيس باختيار قضاة المحكمة العليا، غير أن مجلس الشيوخ يجب أن يصدق على هذا الاختيار. وللتأكد من أن الهيئة التشريعية لم تتجاوز سلطتها، قررت المحكمة العليا أنه إذا ما أثير الموضوع فى قضية أمامها فإنها تستطيع أن تقرر ما إذا كان القانون الذى أقره الكونجرس مخالفاً للدستور. وإذا كان الأمر كذلك، فإن للمحكمة أن تعلنه، وبذلك يصبح القانون المفترض غير سار. وقد قبل كل من الرئيس، والكونجرس أن المحكمة العليا تملك هذه السلطة.

وعلى العكس فإن الهيئتين التشريعية والتنفيذية فى بريطانيا لا ينفصلان. فالحكومة التنفيذية (مجلس الوزراء)، ينتمى أعضاؤها الذين يحكمون البلاد وينفذون القوانين إلى

الهيئة التشريعية. وتعتمد الحكومة على الهيئة التشريعية، إذ يقضى العرف بضرورة استقالة الحكومة إذا ما فقدت ثقة مجلس العموم. ولكن مجلس العموم يعتمد أيضاً على الحكومة، لأنه إذا قررت الحكومة أنه قد حان الوقت للدعوة لانتخابات عامة، فإن أعضاء المجلس سيضطرون إلى مواجهة إعادة الانتخاب وقد يفقدون مقاعدهم.

ويتمتع القضاة فى بريطانيا باستقلالية أكثر، حيث أن القاضى فى المحاكم الأعلى لا يمكن فصله إلا إذا طلبت الهيئة التشريعية من الملكة ذلك بسبب سوء السلوك. والأكثر من ذلك أن القضاة فى أعلى المناصب أعضاء فى مجلس اللوردات الذى هو جزء من الهيئة التشريعية. واستقلالهم هذا أقل أهمية من نظيره فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنهم لا يستطيعون أن يعلنوا أن قانوناً أصدرته الهيئة التشريعية مخالف للدستور وعلى ذلك فهو باطل.

المبدأ الفيدرالى

ويجوز أيضاً أن تنقسم السلطات فى الدولة على أساس جغرافى. ويدعى مثل هذا النظام بالفيدرالية. ويوجد فى الدولة الفيدرالية حكومة فيدرالية، وهيئة تشريعية فيدرالية، ومحاكم فيدرالية. كما أن هناك حكومات إقليمية، وهيئات تشريعية إقليمية، ومحاكم إقليمية. وتستمد المؤسسات جميعها، فيدرالية أو إقليمية، سلطاتها من نص الدستور. وتنقسم سلطات سن القوانين والحكم والفصل فى القضايا ما بين الدولة الفيدرالية والأقاليم. وتحمل الأقاليم أسماء مختلفة باختلاف البلاد (ولايات، أقاليم، أراض، مقاطعات، جمهوريات).

ويتمثل أحد الأسباب لاقتسام السلطة بهذا الأسلوب فى اتساع البلاد على نحو يصعب معه حكمها مركزياً (أستراليا ـ الولايات المتحدة الأمريكية). وهناك سبب ثان يتمثل فى اختلاف الأقاليم فى اللغة أو الثقافة (سويسرا ـ الهند ـ كندا). وهناك سبب ثالث يتمثل فى تزايد قوة الحكومة المركزية إذا لم يتم موازنتها بسلطات حكومات إقليمية تتمتع بسلطات مستقلة (ألمانيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية).

وفى الدولة الفيدرالية النموذجية تتولى الحكومة الفيدرالية شئون الدفاع والسياسة الخارجية، وتتولى الحكومات الإقليمية شئون التعليم، وتنقسم سلطة فرض الضرائب ما بين السلطتين. ولذلك فإن كلتا السلطتين يمكنهما سن قوانين فى مجالات متشابهة. وبما أن كل

إقليم يتمتع بسلطاته المستقلة ومحاكمه، فإنه يتمتع بنظامه القانونى الإقليمى الخاص إلى جانب النظام القضائى الفيدرالى.

وينشأ عن ذلك الوضع بعض التعقيدات فى بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد خمسون ولاية (إقليم) فضلاً عن الجهة الفيدرالية ذاتها. فلا مفر هناك من نشوب بعض المنازعات حول حدود الاختصاص ما بين الجهة الفيدرالية والأقاليم، ويتعين على المحاكم أن تسوى هذه الخلافات، وعادة ما تقوم المحاكم الفيدرالية بهذا العمل. وينتعش المحامون من جراء ذلك. وإذا ما فصلت الجهة الفيدرالية ما بين القوانين والحكم والقضاء فإن العملية القانونية تصبح معقدة ومكلفة إلى حد بعيد. غير أن التعقيد والتكلفة العالية قد يعودان على البلاد بالنفع إذا ما ساهما فى اتحاد البلاد ومنع تفككها.

وثائق الحقوق

ويعد توزيع السلطات ما بين الدولة والمواطنين العاديين وسيلة أخرى فى وسائل اقتسام السلطة. ويتم ذلك عن طريق إعداد قائمة بالحقوق تصدر فى قانون ينص على الحقوق الأساسية للمواطنين. وفى حالة وجود دستور مدون فإن القائمة تمثل جزءاً من هذا الدستور. وحينما تكون وثيقة الحقوق سارية، يتمتع المواطن ببعض الحقوق التى لا يجوز أن تسلبها منه الهيئة التشريعية، أو الحكومة، أو المحاكم. (والأمر يرجع إلى الدستور لتقرير ما إذا كان فى الإمكان إلغاء وثيقة الحقوق).

فعلى سبيل المثال، إن كان حق المواطن ألا يحتجز لأكثر من عدد من الأيام دون محاكمة، لا يجوز للهيئة التشريعية أن تسن قانوناً ينص على احتجاز المواطنين لفترة أطول دون محاكمة. كما أن الحكومة لا يمكنها أن تتجاهل القانون وتحتجز خصومها دون محاكمة. وتكمن الصعوبة بطبيعة الحال فى ضمان التزام الهيئة التشريعية والحكومة باحترام القانون.

وهناك عدة سبل تهدف إلى ضمان احترام حقوق المواطنين الواردة فى وثيقة الحقوق. ويعد العرف أحد هذه السبل. وتوجد أقدم وثيقة حقوق فى تشريع انجليزى يعود تاريخه إلى عام ١٦٨٩. وبما أن الهيئة التشريعية فى انجلترا (بريطانيا حالياً) تتمتع بالسيادة، فإنها

تتمتع بالسلطة القانونية لتجاهل الحقوق الواردة فى الوثيقة، مثل الحق فى حرية التعبير فى البرلمان. غير أنه فى واقع الأمر فإن الحكومة والهيئة التشريعية يبديان احتراماً لهذه الحقوق.

وتعد المعاهدات الدولية سبيلاً آخر لتطبيق الحقوق. إذ يجوز للدولة أن توافق على معاهدة تمنح مواطنيها حقوقاً معينة وتقيم محكمة لتقضى بما إذا كانت الحقوق تلقى احتراماً من الحكومة والهيئة التشريعية والقضاء أم لا. وتجد مثال ذلك فى المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان السارية منذ عام ١٩٥٣. وتمنح المعاهدة الأوروبية، على سبيل المثال، المتهمين بارتكاب الجرائم الحق فى محاكمة عادلة. كما يجوز لمن يعترض منهم على عدالة محاكمته فى دولة مثل بريطانيا، على سبيل المثال، أن يتقدم بشكوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فى ستراسبورج. وإذا ما رأت المحكمة أن المحاكمة كانت بالفعل غير عادلة، فإن الدولة التى تمت بها المحاكمة ملزمة بتصحيح الأوضاع، بل وتغيير بعض قوانينها إذا ما دعت الحاجة.

غير أن أبسط السبل لحماية الحقوق الأساسية هو منح الصلاحية لمحاكم الدولة التى تحترم هذه الحقوق بتطبيقها. وهذا هو ما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث ينص الدستور المدون على قائمة بالحقوق الواجب حمايتها، ومنها على سبيل المثال الحق فى عدم حرمان الفرد من ملكيته دون تطبيق للإجراءات القانونية السليمة (انظر الفصل الرابع). ويترك للمحاكم الأمريكية اتخاذ القرار بشأن ما إذا كان الكونجرس قد أقر قانوناً أو الحكومة الفيدرالية قد أصدرت قراراً أديا إلى حرمان الأفراد من ممتلكاتهم على سبيل الخطأ.

ويعارض دعاة السيادة التشريعية اللجوء إلى مثل هذا الأسلوب لإقرار الحقوق. لأنه يمنح القضاة سلطات واسعة. فإذا ما وردت حقوق الملكية فى قائمة وثيقة الحقوق، فإن الكلمة الأخيرة بشأن مدى تلك الحقوق التى تحمى المواطنين ستكون للقضاة. فهم الذين يقررون الشروط التى يجوز للدولة بمقتضاها أن تصادر الملكية الخاصة. وتجد مدرسة الثقة فى هذا الأمر مسألة سياسية ينبغى أن تترك فى المجتمعات الديمقراطية للهيئة التشريعية.

غير أنه من الملاحظ فى معظم البلاد، حتى الديمقراطية منها، أن ليس فى الإمكان دائماً أن نثق فى احترام الحكومة والهيئة التشريعية لحقوق الإنسان الأساسية. ولذلك فقد يكون فى ترك الأمر للقضاء أهون الشرين.

المراجعة القضائية

تعد المراجعة القضائية إحدى الوسائل المستخدمة لوضع القيود على حرية الحكومات. إذ يجوز منح القضاة الصلاحية لمراجعة القوانين التى تصدرها الحكومة (قرارات الوزراء، والهيئات العامة، والمسئولين العموميين)، أو حتى القوانين الصادرة عن الهيئة التشريعية (التشريعات) لبيان مطابقتها للقانون. وكما أوضحنا سابقاً فإن مبدأ الفصل بين السلطات والمبدأ الفيدرالى ووثيقة الحقوق لا تتمتع بالتأثير إلا إذا منحت هيئة مستقلة الحق لإصدار الحكم ببطلان القوانين فى حالة معارضتها للدستور.

ومن الطبيعى أن يقوم القضاة بهذا العمل. ولعل أهم الأسباب لذلك الاختيار هو حاجة أى بلد لقضاة مستقلين ومحايدين للفصل فى الخلافات العادية التى لا تمس حدود صلاحيات الدولة. غير أن المجتمعات التى لا تثق فى قضائها أو التى لا يتمتع فيها القضاة بقدر كاف من الاستقلال ينبغى أن يقع اختيارهم على هيئة مختلفة. وفى فرنسا يُعهد إلى مجلس دستورى باتخاذ القرارات بشأن مدى دستورية القرارات المقترحة.

وحتى إذا لم تكن هناك جهة تقرر مدى دستورية التشريعات، فإن سيادة القانون تكون فى مأمن إذا احتفظ المواطنون بحقهم فى معارضة قرارات الوزراء والمسئولين والهيئات العامة فى ساحة القضاء. فعلى سبيل المثال، فإن قدرة المواطنين على الطعن فى قرار بمنح الإذن بإنشاء طريق جديد يعد أمراً هاماً. وفى بعض البلاد ينعقد الاختصاص للمحاكم العادية للنظر فى تلك المسائل، ولكن فى بلاد أخرى، مثل فرنسا وألمانيا، فإن محاكم إدارية خاصة تنظر فى هذه القضايا. وفى بعض الأحيان يجوز الطعن فى القرار المقترح مقدماً. وفى أحيان أخرى لا يجوز ذلك إلا بعد التنفيذ.

وعادة ما يؤسس الطعن على أن القانون لا يبيح القرار، أو أن الشخص الذى اتخذ القرار أساء استخدام سلطاته. ويعود ذلك إلى فساد واضع القرار أو تحيزه، أو لأنه أخذ فى اعتباره أموراً ما كان ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار، أو أنه أسقط من حسابه أشياء ما كان ينبغى أن يسقطها. فعلى سبيل المثال، ربما كان إصدار الموافقة على إنشاء الطريق وسيلة لمضايقة خصم سياسى، أو ناتج عن عدم الانتباه لما سيكون للطريق من تأثير على نظام صرف المياه فى المنطقة.

وترى مدرسة الثقة أن الحكومة ينبغى أن تتمتع بالحرية لتمارس الحكم بالأسلوب الذى

ترى أنه الأمثل ، على شريطة ألا تنتهك القانون. كما تفضل مدرسة الثقة أن تبقى المراجعة القضائية فى أضيق الحدود لأنها مكلفة ومعوِّقة لإصدار القرارات وتنفيذها . بينما ترى مدرسة الشك أنه من الأهمية أن تتوصل الحكومة والهيئات العامة للقرارات السليمة، أو على الأقل القرارات التى يمكنها الدفاع عن سلامتها بغض النظر عن التكلفة والتأخير.

ويسود القانون العمومى الجدل ما بين حجج مدرستى الثقة والشك.



٤

الملكـيـة

يتناول قدر غير قليل من مواد القانون مسائل الملكية. ويشعر الناس بقدر أكبر من الأمان إذا ما امتلكوا أشياء؛ وإذا تصرفوا فى هذه الأشياء بحرية فى نطاق حدود مقبولة، وإذا ما استحال على الغير أن يأخذوا منهم ما يملكون دون موافقتهم. وتعد زيادة إحساس الناس بالأمان أحد أهداف القانون الأساسية، وأحد السبل لتحقيق ذلك الهدف هو الاعتراف بحقوق الملكية وحمايتها.

ما هى الملكية؟ إنها كافة الأشياء التى يمكن تقديرها نقداً وتحويلها إلى نقود أو استبدالها كالأراضى، والمبانى، والأثاث، والمركبات وعقود الإيجار والنقود، والأسهم، وحقوق المؤلف. ومن أجل أن تصدق صفة الملكية على أحد الأشياء فإنه يتعين أن يكون لأحد الأفراد الحق الأوحد فى ملكيته. فالهواء لا يمكن أن يكون محلاً للملكية لأننا نشارك فيه الآخرين سواء رضينا أم لم نرض.

دواعـى حـمـايـة الملكـيـة

ولذلك فإن أول مسألة فى الملكية هو ما إذا كان من العدل للدول أن تحمى حقاً أوحد من

هـذا النوع فى مقابل الالتزام بتحقيق مشاركة الأفراد فى الملكية وأحد دواعى حماية الملكية الخاصة فى أنها تساعد أصحابها فى أن يكونوا أكثر استقلالاً. ولذلك فإنه يتعين أن يكون هناك قواعد تحدد من يملك ماذا، أو من يحوز الأولوية فى الملكية. وحقيقة الأمر أنه لا تتوافر للدول جميعها الرغبة فى استقلالية مواطنيها. ومع ذلك فإنه حتى الدول التى لا ترغب فى أن يتمتع مواطنوها بالاستقلال تتولى حماية ممتلكاتها والهيئات العامة الأخرى. كما أن هذه الدول تجد من الصالح أن تمنح الناس بعض الحقوق المحدودة للملكية الخاصة ما دام ذلك يشجعهم على أن يكونوا أكثر اجتهاداً وأكثر إنتاجية.

وهناك داعٍ آخر لحماية الملكية هو تحقيق استمرار الحياة الاقتصادية والخاصة للأفراد دون تدخل من الآخرين أكثر من اللازم. إذا لا يمكن أن يتحقق الاستقرار الاقتصادى والأسرى إلا إذا فرضت القيود على حرية الأفراد فى أخذ ما يمتلكه الآخرون دون رضائهم. فمن الأفضل أن يظل القائمون على استخدام الأشياء (يحوزونها بالمعنى القانونى) على حالهم وأن تطلق أيديهم فى استخدامها كيفما شاءوا، إلى أن تصدر المحاكم حكماً خلافاً ذلك. وهكذا فإنه يتعين أن يكون هناك إلى جانب القواعد التى تحدد من يملك ماذا، قواعد تحمى الحيازة وتثنى حتى المالكين عن اللجوء لانتزاع حقوقهم بأيديهم.

وهناك داع ثالث لوضع قانون ينظم الملكية، إذ أن قانون الملكية يمكن أن يستخدم لإيجاد نوع من الأصول لم يكن موجوداً من قبل، ومثال ذلك براءات الاختراع وحقوق المؤلف، الأمر الذى يتحقق معه مكافأة المبتكرين وتشجيع النابهين.

وواقع الأمر أن كافة المجتمعات لديها قانون للملكية يحدد المالكين وما يجوز لهم تملكه، وتمنح حق الملكية الأوحد للمالكين. ومن المؤكد أن توزيع الممتلكات الناتج عن تطبيق هذه القوانين قد لا يتسم بالعدالة؛ فقد يملك البعض الكثير بينما يملك البعض الآخر أقل القليل. لكن قانون الملكية يعتمد على وجهة النظر بأن التوزيع (حتى غير العادل) للموارد المتاحة للمجتمع يعد أفضل من مبدأ الملكية للجميع.

ويتعين على قانون الملكية أن يجيب على ثلاثة أسئلة رئيسية: ما هو تعريف الملكية؟ ومن هم المالكون وما الذى يجوز أن يتملكوه؟ وما هى مبررات منح شخص ما حق أوحد لتملك شىء بعينه، وكيف يمكن حماية حقوق الملكية.

مـا هــى الملكــية

أولاً، ما هى الأشياء التى يمكن اعتبارها ممتلكات؟ لا بد أن تكون للممتلكات قيمة ما؛ ولا تكتسب الأشياء قيمتها إلا إذا أمكن وضع القيود والضوابط بشأنها. ويمكن لهذه القيود والضوابط أن تكون مادية أو قانونية، وتعرف فى القانون باسم الحيازة. هل من الممكن أن يملك الفرد سَمَكاً فى البحر؟ يتعذر ذلك إذا كان السمك سابحاً بحرية فى البحر. لكن إذا كنت أصطاد فى مكان يكون لى فيه حق الصيد واصطدت سمكاً فى شبكتى فإننى أكون قد سيطرت عليها، الأمر الذى يجعلها ملكاً لى. ولكن ماذا عن الأسماك التى كدت أن أصطادها عندما مزق قاربك شبكتى؟ هل يمكننى أن أدعى أنك تسببت فى إفلات هذه الأسماك. إن تلك الدعوى مدعاة للجدل.

وتعد الأراضى بما عليها من منشآت والسلع مثل الملابس، والأثاث، والمركبات أمثلة للأشياء المادية والتى تشكل أهم الأنواع الأساسية للملكية. فيجوز لمالك الأرض إذا ما نازعه أحد فى ملكيتها أن يدافع عنها بيده أو بسلاحه. وينطبق نفس الشىء على السلع المادية. ولكن تزداد قيمة الأراضى والسلع إذا وفر القانون لها الأمن.

وهناك أنواع أخرى من الممتلكات يمكن التحكم فيها مادياً، غير أنها لا تتمتع بقيمة بخلاف ما يمنحها القانون ومثال ذلك النقود. فالمواد التى تصنع منها العملات المعدنية أو الأوراق التى تستخدم فى طباعة العملات الورقية لا تكاد تساوى شيئاً. وتساوى النقود ما يفترض أنها تساويه فحسب لأن القانون منح النقود تلك القيمة. ويلزم القانون الدائنين بقبول العملات الورقية والمعدنية سداداً لديونهم، ويمنح الدولة (احتكار الحق الأوحد) لإصدار النقود.

الملكية التى ينشئها القانون

وتعتبر هذه أمثلة للملكية التى تعتمد على الضوابط المادية أو الضوابط المادية بالإضافة إلى الاحتكار القانونى. ولكن فى بعض الأحيان يضع القانون نفسه القيود والضوابط اللازمة لإيجاد الملكية. وخير مثال على ذلك حقوق المؤلف. فالمؤلف الذى أبدع مقالة أو رواية جديدة والذى يرغب فى بيعها يكون فى مأزق إذا لم يعد لديه الحق الأوحد فى إعادة نشرها، وذلك

عندما يفقد الضوابط المادية لما كتبه بالتخلى عن الشريط المسجل أو المخطوط الأصلى. ولا يعزيه فى ذلك ملكية المؤلِّف الأصلى بينما يستطيع غيره أن ينسخ منه ما شاء.

ويمنح حق المؤلف، وهو ابتكار قانونى، المؤلف احتكاراً لحق إعادة نشر الأصل ونسخه. ويمتد هذا الحق لفترة محددة، ولكنها فترة تمنح المؤلف الضوابط اللازمة لتكون الملكية لها قيمتها. فعلى سبيل المثال، يمكن للمؤلف أن يبيع هذا الحق.

ومع ذلك فإن الاحتكار مثار اعتراض. وفى الحقيقة تعد بعض الاحتكارات ضرورية مثل احتكار الدولة لإصدار النقود، لأنه من الخطورة منح أحد الأفراد العاديين صلاحية إصدار النقود. وكذلك يمنح كل شكل من أشكال الملكية المالك نوعاً من الحق الأوحد. فقد أملك الحق الأوحد لشقتى؛ ولكن هذا لا يمنحنى حق احتكار ملكية الشقة، لأن هناك شققاً أخرى يستطيع الناس شراءها. وإذا لم يتسنَّ للناس أن يشتروا شققاً إلا منى، فذلك يعطينى حق الاحتكار، ويعطينى الفرصة لابتزاز المشترين. ولذا يجب أن نتوخى الحرص إذا ما قبلنا بأشكال جديدة للملكية، مثل برامج الحاسب على سبيل المثال. وهناك ما يدعو إلى مكافأة العمل المبدع، غير أن ذلك يجب أن يتم بالمقارنة بالعيب المتمثل فى إلغاء حق الآخرين فى العمل بمجال هذا الإبداع. فعلى سبيل المثال هل ينبغى أن تحدد الملكية فى مجال الخلايا التى تخلقها الهندسة الوراثية؟

وهناك نوع آخر من الملكية يمكن أن ينشأ دون ضوابط مادية يكمن فى الحقوق التى تنشأ عن التعاقدات (انظر الفصل الخامس) مثل حق الموظف فى الحصول على مرتبه أو حق البائع فى الحصول على ثمن ما باعه. ومثل هذا النوع من الملكية يمنح الموظف أو البائع حقاً أوحد، لأنه ينبغى أن يتم السداد إليه شخصياً ولا أحد غيره. ويعد هذا النوع من الملكية ذا قيمة على أساس احتمال التيقن من السداد أو احتمال الوفاء به، بل إن قيمته تزيد مرة أخرى على أساس أنه فى حالة التخلف عن سداده، فإنه يجوز للموظف أو البائع أن يلجأ للقانون ليحصل على حقه.

وتعد أسهم الشركات نوعاً آخر من الملكية القانونية. وتصدر الأسهم بموجب تعاقد بين الشركة وحملة الأسهم. ويقضى ذلك التعاقد أن يساهم حملة الأسهم، أو يعدون بالمساهمة، فى رأس مال الشركة. وتعود قيمة الأسهم فى أغلبها إلى حقيقة احتمال جلبها للأرباح إذا ما حققت الشركة نجاحاً اقتصادياً، رغم أن ذلك ليس أكيداً.

هناك أشكال أخرى للملكية. فحقيقة الأمر أنه لا توجد حدود لأنواع الملكية التى يمكن

أن تنشأ من الناحية النظرية. ومن الناحية العملية هناك قيود، إذ أن المشاركة لها شأنها فى المجتمع. فعلى سبيل المثال لا ينبغى لمبتكر الأساليب الجديدة فى العلاج الطبى (ويختلف هذا عن ابتكار العقاقير الجديدة) أن يحتكر ملكيتها. ويبدو هذا رأياً صائباً، ويتفق مع فكرة أن الهدف الأساسى لمهنة الطب هو علاج المرضى. فإذا ما احتفظ الطبيب المبتكر بحق احتكار أساليبه العلاجية، ينبغى على كافة الأطباء الذين يودون استخدام العلاج نفسه أن يسددوا له حق استخدام هذه الأساليب. فإذا ما برز إلى الوجود نوع جديد من أنواع الملكية، فإن دعاوى المشاركة الاجتماعية ومكافأة المبدعين يجب أن تتوازن مع بعضها البعض.

من الذى يملك الممتلكات

نكتفى بهذا القدر فيما يتعلق بتعريف الملكية. ويمكن القول إن نجاح نظام قانون الملكية يعتمد على نسبة كافة الأشياء والممتلكات إلى ملاكها. ويقال إن المالك لديه حق الملكية فى الأشياء التى يملكها. ويقصد «بالمالك» الشخص الذى يتمتع بأولوية التحكم فى الشىء على المدى الطويل، على الرغم من أنه قد يكون لشخص آخر حق أكثر مباشرة على المدى القصير. وبالتالى قد أكون مالكاً لإحدى الشقق على الرغم من أنها تكون فى الوقت الحالى مؤجرة لك أو مرهونة لإحدى جمعيات المساكن.

كيف يتسنى لنا أن تقرر من هو صاحب الحق على المدى الطويل لهذه الممتلكات. هناك عدة عوامل ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار أهمها تشجيع صاحب المبادرة، وتنفيذ اتفاقيات دفع ثمن الأشياء أو تحويلها، وتشجيع التجارة والاطمئنان إلى أن الممتلكات معتنى بها اعتناء جيداً.

ويوافق الكثيرون على أن الشخص الذى يصنع شيئاً يملكه (فمن يصنع مائدة يملكها). فالمهارة والجهد المبذول فى صناعة الشىء يعطيك حق التملك أكثر من أى شخص آخر. لكن إذا قام الصانع بصنع شىء لحساب شخص آخر فإن الاتفاقية بينهما تحدد من يكون المالك. ولذلك فإذا قام أحد العاملين بصناعة مائدة كجزء من عمله فعادة ما يكون صاحب العمل هو مالكها، لأن ذلك هو ما نص عليه التعاقد ما بين صاحب العمل والعامل أو ما أشار إليه.

وتعد الأراضى وهى أهم موارد الملكية على الإطلاق حالة خاصة. فعلى الرغم من أن

القانون فى بعض البلاد يكافىء مبادرة الفرد الذى يمهد الأرض بإعطائه ملكية الأرض الممهدة، فإن معظم الدول تصر على احتفاظ الدولة وحدها بحق منع ملكية الأراضى التى ليس لها مالك حتى الآن.

ومتى توصلنا إلى المالك الأصلى للشىء، يستتبع ذلك أنه إذا كانت الاتفاقيات تحظى بالاحترام، أن يكون المالك الحالى هو الشخص الذى يمكنه تتبع حقه متسلسلاً إلى المالك الأصلى عن طريق البيع أو الهبة، مرة واحدة أو أكثر، إلخ ويعنى ذلك أن الملكية تشمل الحق فى نقلها من شخص إلى آخر بالاتفاق. ويجوز للشخص الذى انتقلت إليه الملكية أن ينقلها إلى شخص ثالث. وهكذا فى سلسلة تستمر طالما وجد محل الملكية. ومع ذلك ففى بعض الأحيان تنتقل الملكية دون موافقة المالك. وفى حالات خاصة يكون لا مفر من ذلك. فإذا مات المالك دون أن يحرر وصية فإن ممتلكاته يجب أن تنتقل إلى فرد آخر. ويحدد القانون من يكون هذا الفرد، إلا إذا حاز الملكية أول مطالب بها أو تمت مصادرتها لصالح الدولة، وهما رأيان لا يجدان قبولاً. ويعالج فرع من فروع قانون المواريث مسألة تحديد المستفيدين من ممتلكات المتوفين الذين لم يخلفوا وصية، وذلك بنقل الممتلكات إلى أحد أقرب الأقارب وهو الشخص الذى يحتمل أن يقع عليه اختيار المتوفى إذا ما كان قد حرر وصيته فى الوقت المناسب.

متى يفقد المالك ملكيته بدون رضاه

وهناك أيضاً بعض الحالات التى تنقل منها الملكية ضد إرادة المالك، فعلى سبيل المثال إذا لم يتمكن المدين من دفع ديونه وصار معسراً. تتخذ الإجراءات فى هذه الحالة ليتولى مسئول رسمى بيع ممتلكاته وتوزيع العائد فى حدود ديونه إلى الدائنين. فتمنح أولوية لواجباته تجاه دائنيه على حقوقه فى ملكيته.

وتتسم القوانين التى تحدد المالكين الأصليين والحاليين للمتلكات بالوضوح. غير أنها لا تحقق أهداف تشجيع البيع والشراء والعناية الواجبة للمتلكات على النحو الأكمل. فإذا ما أردنا تحقيق هذه الأهداف فإن المالكين سيحرمون من ملكيتهم دون رضائهم فى بعض الأحيان، بغض النظر عن حالات الإعسار.

وفيما يتعلق بالشراء والبيع تكمن الصعوبة فى أن من يرغب فى شراء الممتلكات قد

لا يعرف ما إذا كان الشخص الذى يعرض الممتلكات للبيع هو المالك أم لا. فقد يكون لصاً، وقد يكون قد اشترى الممتلكات من أحد اللصوص. فكيف يمكن بيان حقيقة الأمر؟

وتتمثل إحدى الإجابات فى ضرورة وجود سجل للملكية يمكن للمشترى أن يراجعه. ويوجد فى العديد من البلاد سجل عام لملكية الأراضى وهو سجل للأراضى يسجل فيه مالكو الأراضى، ويوفر هذا الترتيب الراحة للمالكين ولمن يرغب فى شراء الأراضى أو يقرض المال بضمان رهن الأراضى. ويعد شهر الملكية، كما يدعى قانوناً، أمراً ميسراً ومأموناً لأن الدولة تضمن، عدا فى حالات معدودة، حقيقة أن المالك المسجل هو بالفعل المالك الحقيقى.

غير أن حفظ سجل عام لمعظم السلع العادية يعد أمراً مكلفاً وغير ميسر. ففى غياب مثل هذا السجل فإن من يرغب فى شراء حاسب محمول على سبيل المثال، ينبغى عليه أن يفترض أن من يحوزه ويعرضه للبيع هو بالفعل مالكه. وبطبيعة الحال قد لا يكون ذلك صحيحاً. فربما كان قد استأجره، أو اقترضه أو سرقه.

ولذا فإنه فيما يتصل بالملكية تتصارع فكرتان. إحدى هاتين الفكرتين أنه لا يجوز حرمان الفرد مما يملك دون رضاه. وتمنح هذه الفكرة الأولوية لتحقيق الأمان على المدى الطويل. ويعنى ذلك أننى إذا أقرضتك أو أجرت لك جهاز حاسب الخاص بى، أو إذا سرقت ذلك الجهاز منى، ثم بعته إلى «جين»، فإننى يمكن أن أطالب «جين» بتسليمه لى. ويصدق ذلك حتى إذا اعتقدت «جين» أن الحاسب ملكك وسددت ثمنه لك. ولست مضطراً أن أسدد لـ «جين» ما دفعته ثمناً له. فعندما اشترت «جين» الحاسب فإنها قبلت المخاطرة، إذ أن احتمال عدم ملكيتك للجهاز كان قائماً.

وتتمثل الفكرة الأخرى فى أنه فى حالة الشراء، مع توافر النوايا الحسنة، فإن أمن المشترى له الأولوية على أمن المالك. وبناء على وجهة النظر هذه، فإن لـ «جين» الحق فى أن تفترض أنك تملك الحاسب، إلا إذا علمت، أو كان هناك ما يشير إلى أنك لا تملكه (فقد يحمل اسمى مطبوعاً عليه، على سبيل المثال). ويترتب على ذلك أنه ما أن تتسلم «جين» الحاسب فإنها تصبح مالكة له، ولا يعد ملكى بعد ذلك. وبطبيعة الحال، يمكننى أن أطالب بالتعويض، غير أن قيمة التعويض قد لا تساوى الشىء الكثير.

وهناك حل وسط يتمثل فى حالة إذا ما أقرضتك الحاسب أو أجرته لك، ثم قمت ببيعه لجين فتكون النتجة فقدانى لملكيتى؛ غير أننى لا أفقد ملكية الحاسب إذا ما سرقته منى ثم بعته إلى «جين». ففى حالة الإيجار أو الإقراض فإننى أتخلى طواعية عن ملكية الحاسب، وأقبل المخاطرة المتمثلة فى إمكانية بيعك له. ولا تتوافر هذه الظروف فى الحالة الثانية.

فلا بد أن يوجد من يتحمل المخاطرة التى تتمثل فى أن البائع قد لا يملك الشىء المباع. وهناك العديد من البلاد التى تنظر إلى أمن المالك بوصفه الهدف الأسمى فى قانون الملكية، وذلك فيما يتعلق بالسلع العادية. ولكن فى الأمور التى تتصل بالأموال، وبدرجة أقل بالأوراق المالية أو الشيكات (وتسمى أوراقاً قابلة للتداول)، فإن القانون يضع أمن الشخص الذى يتسلم المال، أو قيمة الشيك، على سبيل السداد، فى منزلة هامة. ولذلك فإن من يتسلم مبلغاً من المال يعد فى وضع أفضل من بائع السلع العادية. فهو لا يعرف عادة ما إذا كان الشخص الذى يدفع له هو صاحب المال أم أنه قد سرقه، ولكن ما أن يستلم المبلغ فإنه يصبح صاحب المال حتى إذا كان المال مسروقاً، طالما لم يعرف أنه مال مسروق. فإننا إذا قبلنا مبدأ المخاطرة فيما يتصل بملكية أصحاب المال الذين يسددون لنا أموالاً نستحقها، فإن ذلك سيعطل التجارة والمعاملات الخاصة.

ويعد ما سبق أحد السبل التى ينتج عنها فقدان المالك لملكيته دون رضاه. كما يمكن للملكية أن تفقد بالتقادم. ولنفترض أن شيئاً ما، مائدة على سبيل المثال، قد فقدت ولم يحاول صاحبها أن يتخذ من الوسائل ما يعيدها به، بينما يدخلها من وجدها فى حيازته، ويتصرف على هذا الأساس. فبمرور فترة من الزمن، تختلف من دولة لأخرى وتمتد من بضع سنوات إلى ما يقرب من ثلاثين عاماً، تنقل معظم نظم القانون ملكية الشىء للمالك الجديد. أو ربما ورد بالنظم القانونية ما ينص على عدم جواز استعادة المالك لملكيته من المالك الحالى، ويتساوى ذلك مع الترتيب السابق. وتتمثل الفكرة فى أنه من الأفضل منح أولوية الملكية لمن أبدى اهتماماً بالممتلكات حتى إذا كان قد حازها بأسلوب غير شريف، فى مقابل من أهمل ملكيته على مدى فترة طويلة من الزمن. وتنطبق هذه القواعد حتى مع وجود سجل عام للملكية مثل سجل الأراضى. وهكذا نجد أن من يمتلك أرضاً مسجلة غير أنه لا يتخذ من الإجراءات ما يكفل له الحفاظ على حيازتها على مدى فترة زمنية طويلة، قد يفقد حقه فى ملكيتها.

حماية حقوق الملكية

ونكتفى بذلك القدر فى مسألة المالكين وما يملكونه وأساليب فقدان الملكية. ويراعى القانون عند حماية حقوق الملكية هدفين رئيسيين يتمثلان فى حماية المالكين وحماية الحائزين. ولنبدأ بالمالك أولا. والمالك هو من يتمتع بالأولوية فى الملكية على المدى البعيد. وهناك وسيلتان لحمايته.

تتمثل الوسيلة الأولى لمنح المالك حق المطالبة بملكيته فى مقابل كل من لا يستطيع إثبات أحقيته المؤقتة فى الممتلكات، كأن يكون قد استأجر الممتلكات من المالك على سبيل المثال. أما الوسيلة الثانية فتمنح بمقتضاها حق المطالبة بالملكية لا إلى المالك وإنما إلى من يحق له حيازة الممتلكات بغض النظر عن كونه مالكها. ويوفر الأسلوب الثانى الحماية للمالك على المدى البعيد. يتمتع المالك دائماً بحيازة الشىء على المدى البعيد وليس على المدى القصير فى كافة الأحوال. فعلى سبيل المثال، يتمتع المستأجر بحق حيازة الشقة التى استأجرها إلى أن تنتهى فترة الإيجار. ويكمن الاختلاف القانونى فى الناحية الفنية. وهناك من الدول ما يطبق الأسلوب الأول، وهناك من يطبق الأسلوب الآخر.

أما إذا أثبت المالك صحة دعواه، فإنه لا يترتب على ذلك دائماً صدور حكم المحكمة بتسليم الممتلكات إلى مالكها. ففى بعض الأحيان تحكم المحاكم بتقديم بديل أو عوض نقدى مساو للممتلكات. وتختلف القوانين بعض الشىء من بلد إلى آخر. أما إذا كانت الممتلكات فريدة من نوعها كقطعة أرض، أو لوحة لفنان شهير، فإنه من المؤكد أن تحكم المحكمة بتسليمها لمالكها. أما إذا كانت سيارة أو أى منتج يتم إنتاجه جملةً، فإن بعض البلاد تقنع بتقديم البديل نقداً أو نوعاً.

حمايــة الحــيازة

ونكتفى أيضاً بهذا القدر فيما يتصل بحماية القانون للمالك. غير أن حماية المالك لا تعد كافية إذا ما استهدف القانون الحفاظ على السلام والتوائم الاجتماعيين. فمن أجل صرف الأفراد عن تحقيق العدالة بأيديهم بعيداً عن ساحات القضاء، فإن من يحوز ممتلكات دون أن يكون هو مالكها الأصلى يحتاج أيضاً إلى الحماية. ولذلك فإن كافة

النظم القانونية تحمى الحيازة فضلاً عن الملكية.

ويعد المفهوم القانونى للحيازة رؤية متطورة للضوابط والقيود تضع فى الاعتبار العادات والأعراف الاجتماعية إلى حد ما. فعلى سبيل المثال فإن الداعى إلى حفل يحوز المقاعد التى يستخدمها ضيوفه لأنه على الرغم من استخدام الضيوف لمقاعدهم فإن العرف يمنح المضيف الحق فى تحديد أماكن جلوس الضيوف.

وعادة ما تنص القوانين التى تحمى الحائزين على أنه يحق لمن جرِّد من حيازته أن يستعيدها ممن أخذها منه. وهكذا، فإنك إذا أخذت دراجتى البخارية دون استئذانى، فإنك تجردنى من حيازتى إياها ويجوز لى أن استردها دون الرجوع إليك، شريطة ألا ألجأ إلى استخدام العنف. أما إذا قام شخص آخر بأخذ الدراجة ذاتها منك، فإنه يجردك من حيازتها ويجوز لك أن تطالبه بإعادتها لك على الرغم من أنك لست مالكها الأصلى. وفى حالة ما إذا لجأت للعنف لاستعادة دراجتى، فإن قانون بعض البلاد يجبرنى على إعادتها لك قبل أن أطالب بها حتى إذا كنت مالك الدراجة.

وتعالج هذه البلاد التجريد الخطأ من الملكية وتحديد المالك كمسألتين مختلفتين. فتنص قوانينها علي ضرورة الفصل فى مسألة التجريد الخاطئ من الملكية قبل الفصل فى ملكيتى للدراجة. ويهدف هذا الأسلوب الملتف لتناول الموضوع إلى صرف الأفراد عن تحقيق العدالة بأيديهم. غير أنه ليس كل النظم القانونية تتبع هذا الأسلوب. فبعضها يفضل الأسلوب الأبسط الذى يفصل فى كلتا المسألتين فى الوقت نفسه.

إن حماية الملكية يحقق الاستقرار على المدى البعيد وحماية الحيازة يحقق الاستقرار على المدى القصير. وكلاهما يحتل حيزاً فى نظام قانون الملكية، غير أنه ليس من السهل تحديد أفضل السبل لتحقيق التوازن بين الأمرين.

٥

العقود والمعاهدات

يتناول هذا الفصل الدور الذى يلعبه القانون فى تطبيق الاتفاقيات. وتعد أهم الاتفاقيات التى يعنى بها القانون تلك التى تعقد ما بين الأفراد بعضهم البعض، وما بين الدول بعضها وبعض. وتدعى الاتفاقيات الملزمة قانوناً عقوداً إذا ما حررت ما بين الأفراد أو بين الدولة والفرد، ومعاهدات إذا ما أبرمت بين الدول.

وهناك نقطتان تتعين مناقشتهما: أولاهما تتعلق بماهية الاتفاقيات التى ينبغى اعتبارها عقوداً أو معاهدات ملزمة قانوناً. والنقطة الأخرى تتعلق بكيفية تطبيق الاتفاقيات الملزمة قانوناً.

الاتفاقيات

تتعدد أهمية الاتفاقيات. ففى العديد من مجالات الحياة يعد التوصل إلى اتفاق هو البديل الواقعى الوحيد عن العراك. ويصدق ذلك على العلاقات الدولية، حيث يكون الخيار ما بين إعلان حرب أو توقيع معاهدة. كما أن تلك الأهمية ثبت صدقها فى الزمن الماضى بالدرجة نفسها فى الصراعات التى نشبت داخل الدول، والتى تراوحت ما بين الأخذ بالثأر والصدامات السياسة إلى الحروب الأهلية الشاملة. وقد تناقص دور الاتفاقيات فى أيامنا

هذه فى تسوية مثل هذه الصراعات غير أنها لم تختف تماماً.

والسبب الثانى لأهمية الاتفاقيات، حتى إذا أبرمت خارج نطاق القانون، يرجع إلى توفيرها لسبيل يلزم الأفراد بالقيام بمهام محددة مستقبلاً. فإذا ما ألزمت نفسك بالقيام بعمل ما فى المستقبل فإنك تقدم تعهداً بأداء هذا العمل. وتتخذ العديد من الوعود صورة الاتفاقيات ما بين الأفراد الذين قطعوا الوعود على أنفسهم والأفراد الذين ينتظرون الوفاء بهذه الوعود. وتعتمد أية صورة من صور الحياة الاقتصادية تتخطى المرحلة البدائية على مدى قدرتنا على الثقة فى وعود الآخرين؛ إذ ينبغى أن يتوافر لدينا اليقين بأن القائمين بالعمل، وموردى السلع، أو مشيدى المنازل، أو مسددى الالتزامات المالية، سيفون بما تعهدوا به عند الحاجة. ولن يتوافر هذا اليقين إلا إذا غدت الاتفاقيات التى يعدون فيها بتنفيذ هذه الأمور ملزمة.

ويدعى الأفراد الذين يتوصلون إلى تحرير اتفاقية بأطراف الاتفاقية. ولا تعد الاتفاقية ضماناً للقيام بمهام فى المستقبل إلا إذا توافرت سبل تطبيقها. فإذا ما استبعدنا القانون فما هى الأساليب المتاحة التى تحث الأطراف على الوفاء باتفاقياتهم؟

ويجد الناس فى أنفسهم على نحو عام التزاماً أخلاقياً لأداء ما يقطعونه على أنفسهم من وعود، وحقيقة الأمر أن ذلك الالتزام الأخلاقى هو المغزى من وراء بذل الوعود. وبطبيعة الحال توجد استثناءات من القاعدة العامة. ففى بعض الأحيان يستحيل تنفيذ الوعد، إذ يتضح أنه ما كان ينبغى للوعد أن يقطع فى المقام الأول ـ ومثال ذلك الوعد الذى يقطعه أحد الإرهابيين بوضع قنبلة فى 'سوبر ماركت'. غير أن ما نتمتع به من حس أخلاقى هو الدافع الأول للحفاظ على ما نعد به. أضف إلى ذلك أخذ مصلحتنا الذاتية فى الاعتبار. فإن صورتنا كأفراد يعتمد عليهم تعود علينا بالنفع، فإذا رغبنا فى الاحتفاظ بهذه الصورة فإنه يتعين علينا الوفاء بالوعود أو تقديم الأسباب المقنعة إذا ما أخلفناها.

ولا تزال الحجة الداعية للوفاء بالوعود تتسم بقوة الإقناع إذا ما قطعت على نفسى وعداً مقابل منفعة حالية أو آجلة. فإذا عقدت معك اتفاقاً يقضى بأن أبيعك منزلى فإننى يجب أن أكون مستعداً، كى أحصل على الثمن، لنقل ملكية المنزل لك متى سددت ثمنه؛ فإذا لم يتوافر لك اليقين بأننى سأكون مستعداً للقيام بذلك فإنك لن تسدد الثمن. ولكن كيف يتوافر لك اليقين بأننى سأقوم بنقل ملكية المنزل إليك عند السداد؟ فقد أرى أن فض الاتفاقية

يناسبنى أكثر، فعلى سبيل المثال قد أكون قد تلقيت عرضاً أفضل بعد أن توصلت إلى اتفاق معك. ومع ذلك فقد تدفعنى كلمة الشرف أو مصلحتى الخاصة على المدى البعيد إلى إتمام الصفقة معك على الرغم من ذلك. ولكن هل يشكل هذا الاحتمال ضماناً كافياً لك؟

إنك لن تخاطر حتى إذا كنت على معرفة وثيقة بى. إذ يلزمك التيقن من حصولك على المنزل الذى وقع عليه اختيارك. ولا يكون ذلك ممكناً إلا إذا كانت اتفاقية البيع ملزمة قانونياً، ففى هذه الحالة أجد نفسى مضطراً لنقل ملكية المنزل لك، وإن اقتضى الأمر، يتم ذلك الأمر (نقل الملكية) بموجب حكم محكمة. ولا يوجد بديل للإلزام يقدم حلاً لهذه القضية، ولا يوجد غير الدولة، التى تلقى بثقلها خلف حكم المحكمة، من تتوافر له السلطة اللازمة للفصل فى ذلك النزاع.

أما القضايا التى لا تتسم بالأهمية نفسها، مثل شراء ماكينة قص الحشائش، فقد لا يهم إلزام البائع بتسليم الماكينة المعينة التى باعها لعميله شريطة أن يحصل العميل على ماكينة مماثلة، أو يسترد ما دفعه لشراء ماكينة أخرى.

كما أنه يتعذر فى بعض الأحيان تنفيذ الاتفاقيات، فعلى سبيل المثال قد يتخلف أحد المطربين عن حفل ارتبط بالغناء فيه فى يوم محدد ولا يكون هناك متسع من الوقت لتأجيله ليوم لاحق. ففى مثل هذه الحالة يعد من الأهمية بمكان، إذا شئنا للاتفاقيات أن تحظى بالاحترام، أن يعلم المطرب أنه ملزم بتعويض الإخلال بالاتفاق، إلا إذا توافر سبب مقنع لذلك الإخلال كالمرض.

وهكذا فبغض النظر عن تطبيق الاتفاقية (فى حالة المنزل)، أو تقديم بديل (ماكينة قص الحشائش)، أو دفع تعويضات (المطرب)، فإن الحاجة تنشأ إلى القانون الذى يضمن بصفة عامة احترام الاتفاقيات وإلزام من لا يحترمونها بتقديم التعويض عن الخسارة التى تسببوا فى حدوثها. إذ سرعان ما تتعرض الحياة الاقتصادية للتدهور بل وتتوقف تماماً إذا لم تضمن سلطة القانون اتفاقيات الالتحاق بالوظائف، والبيع، والإيجار، والقروض، والتأمين، وغيرها. ويصدق ذلك أيضاً على العلاقات الدولية، وعلى التجارة الدولية، وكلاهما يعتمد على العقود التجارية والقوة الملزمة للمعاهدات.

يعود أحد الأسباب إذن لضرورة أن تكون الاتفاقيات ملزمة قانوناً إلى ضمان تنفيذها، أو إلى تقديم البديل أو التعويض فى حالة عدم تنفيذها. وهناك سبب ثان يتمثل فى

أن القانون بضمانه الاتفاقيات إلى درجة ما يتسبب فى إيجاد أصول اقتصادية. فحقك القانونى فى المنزل الذى اشتريته منى يعد شكلاً من أشكال الملكية (انظر الفصل الرابع)، حتى قبل أن تنتقل ملكيته إليك. ويعد هذا الحق من الأصول التى يمكنك أن تستخدمها للحصول على قرض بضمان مبلغ الرهن. ويمكنك القيام بذلك بمنحك البنك أو الجمعية التى تقرضك المال ضماناً بإمكانية بيع البيت عند الحاجة لسداد دينك. وبالتالى يمكن للبنك أو الجمعية التى أقرضتك المال أن تستغل أحقيتها فى الحصول على ما تسدده من قرض كأصول خاصة بها، يمكنها على أساس منها أن تجمع المال أو تقرضه وهكذا دواليك.

ما هى الاتفاقيات الملزمة قانوناً

«يجب الوفاء بالاتفاقيات». يمثل هذا القول أحد أسس القانون الدولى. غير أنه إذا أريد بهذا القول أن القانون يجب أن يضع كل الاتفاقيات التى نتوصل إلى عقدها فى حيز التنفيذ، فإن المعنى لا يقبل على ظاهره. ففى واقع الأمر لا تعد كافة الاتفاقيات عقوداً أو معاهدات؛ ولا ينبغى لها أن تكون كذلك. ولا بد أن تتوافر للدولة (من خلال المحاكم) أو المجتمع الدولى من الأسباب الأخرى ما يدعو إلى مساندة الاتفاقيات بدلاً من ترك الأمر لأطراف الاتفاقيات ليقرروا ما ينبغى عمله فى حالة الإخلال بها.

وحتى أكثر الدعاة الأخلاقيين تشدداً لا يقول بأن القانون يجب أن يطبق كافة الاتفاقيات التى نتوصل إليها. فبعضها لا يعد التزاماً جاداً. فإذا اتفقنا أننى سأصطحبك فى أجازة إن أمكننى، فإننى لا أكون قد أعطيتك وعداً قاطعاً. وهناك من الاتفاقيات ما يتسم بعدم الوضوح على نحو يصعب معه تطبيقها فى ساحات القضاء (إذا كففت عن مضايقتى سأسدد عنك مصروفات دروس الحاسب).

غير أن هناك من الاتفاقيات ما يعد ممعناً فى الخصوصية على نحو يجعلها خارج نطاق اهتمام القانون على الرغم من تضمينها التزامات محددة. فالاتفاق على قبول دعوة اجتماعية قد يكون أمراً يتسم بالجدية، ولكن هل يمكن الرجوع إلى المحاكم بدعوى لتنفيذه؟ إن معظمنا يفترض ضرورة وجود مساحة خاصة لحياتنا لا سلطان للدولة

عليها. وبالطبع، فإن الخط الفاصل أمْر يصعب تحديده.

وترى معظم نظم القانون المدنى أنه إذا توافرت للاتفاقيات الجدية والتحديد ونية الالتزام يمكن تطبيقها قانوناً. ومن ناحية أخرى، فإن نظم القانون العام تتطلب ما هو أكثر من ذلك. إذ تعتمد وجهة النظر هذه على نموذج التعاملات التجارية. فيجوز تطبيق الصفقات التى يستفيد منها كل الأطراف، ذلك لأن كل طرف يحقق نفعاً خاصاً من هذه الصفقات. كما يجوز تطبيق الاتفاقيات التى يخسر أحد أطرافها فى حالة عدم تطبيقها لأنه قد اعتمد على تطبيقها. ولكن لا يجوز تطبيق وعد بأداء أو تقديم هدية بغض النظر عن مدى جديته إلا إذا سجل الوعد كتابة فى سند يوقعه مقدم الوعد وشهوده.

فعلى سبيل المثال، نفترض أنك استأجرت شقة أخبرك مالكها أنه مراعاة منه لظروفك المادية العسرة فإنه سيعفيك من دفع الإيجار لمدة ثلاثة شهور. وبمرور الوقت يكتشف المالك أنه فى حاجة إلى المال، ويطالبك بإيجار الشهور الثلاثة على الرغم مما وعدك به. وبغض النظر عن جدية نواياه عندما وعدك فإن اتفاقه معك لا يمكن وصفه بأنه صفقة. فهو لم يكن فى وضع يسمح له بالاستفادة من هذا الاتفاق. ولذا فإن هذا الاتفاق لا يكون ملزماً من وجهة نظر القانون العام، بينما يعده القانون المدنى ملزماً. ويكون الاتفاق ملزماً من وجهة نظر القانون المدنى إذا ما توافرت للمالك المعرفة بأنك باعتمادك على وفائه بوعده قد فاتتك فرصة الانتقال إلى مسكن أرخص.

وقبل أن نسارع باتهام وجهة نظر القانون العام بالقسوة، يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن النظم القانونية كافة ، سواء مدنية أو عامة، لا تشعر بالارتياح إزاء تطبيق الوعد بتقديم ما لا مقابل له. ويعد الإصرار على تدوين مثل هذه الوعود أو تقديمها بحضور موثق (موظف متخصص فى الوثائق القانونية) إحدى الوسائل التى تتبعها نظم القانون المدنى، وذلك لضمان أن المانح قد تدبر بالفعل النتائج المترتبة على وعده. وواقع الأمر أنه لا يجوز تطبيق اتفاقية فى فرنسا، عدا الاتفاقيات التجارية، بصفتها عقداً إلا إذا توافر دليل مدون على عقدها.

وبالتأكيد لا يعد الدليل المدون اختباراً حاسماً للالتزام القانونى، لأننا كثيراً ما نقدم من الوعود فى خطاباتنا الخاصة ما لا نقصد أن نلتزم به قانوناً. غير أن تدوين الوعود أو الاتفاقيات يعد دليلاً على الالتزام الجاد، وتدوين الوعود له مميزات أخرى. فهو يقدم البينة على ما تم الاتفاق عليه، ويساهم فى تجنب الخلافات حول إذا ما كان هناك اتفاقية فى المقام

الأول (انظر الفصل الثامن). أما المعاهدات الدولية فإنها دائماً ما تدون وتوقع من قبل الأطراف.

أسلوب الصفقات

وكما أوردنا سابقاً، فإن نظم القانون العام تتجه إلى التقليل من شأن الحاجة إلى وجود دليل مدون، وتتطلب فى حالة عدم وجود مثل هذا الدليل (السند) تحقيق النفع لأطراف الاتفاقية نتيجة لتطبيقها. ويتبع هذا الأسلوب نموذج الصفقة التجارية أو التعاملات التجارية التى كثيراً ما لا تكون مدونة ولكنها تحقق المنفعة للطرفين.

فعندما يتعلق الأمر بأسلوب الصفقات، فإن القانون يلتزم بتطبيق الاتفاقيات التى يعتقد أطرافها أنهم سيحققون منفعة من ورائها، حتى إذا كان ما دفعه أحد الأطراف قليلاً أو كثيراً؛ غير أن القانون لا يلتزم بتطبيق الاتفاقيات التى لا يتحقق فيها النفع إلا لطرف واحد. ويفترض هذا الأسلوب أن من يعد بتقديم الخدمات والهدايا لا ينوى أن يلتزم التزاماً قانونياً بتنفيذ ما وعد به إلا إذا سجله فى صورة لا تدع مجالاً للشك فى حقيقة نواياه. أما فى حالة صدق النية فى الالتزام بالوعد، فإنه تنشأ الحاجة لحمايته من المطالبة بتنفيذ وعود متهورة لا تعود عليه بالنفع.

ولذلك فإن الحالات الحرجة وحدها تمثل اختلافاً حقيقياً فى الواقع العملى ما بين وجهتى نظر القانون المدنى والقانون العام فيما يتصل بالاتفاقيات الواجب تطبيقها. غير أن هناك خلافاً فى التوجه: فالقانون المدنى يتسم بالالتزام الأخلاقى، بينما يتسم القانون العام بالطابع الواقعى العملى.

المطربة والحفل

وعلى الرغم من أن النظم القانونية تتفق (بصفة عامة) على ما ينبغى تطبيقه من اتفاقيات، فقد تنشأ بعض الصعوبات فى الحكم فى الحالات الحرجة. وفيما يلى مجموعة من الحقائق (المختلفة) التى تمثل إحدى الحالات الحرجة. فقد أوجه الدعوة لإحدى الصديقات التى تعمل بالغناء فى إحدى الفرق الموسيقية للغناء فى حفل زفاف ابنتى. فلا

تطلب مقابلاً ولا أعدها بأننى سأقدم لها مقابلاً لعملها. وأقوم باستئجار بيانو وأتولى الاتفاق مع أحد العازفين لهذه المناسبة. وعلى الرغم من أن المطربة تعلم ما قمت بإعداده للمناسبة فإنها لا تحضر الحفل ولا تبلغنى بعدم إمكانها الحضور. فهل أخلت إذاً بالتعاقد؟

لا يبدو واضحاً للوهلة الأولى ما إذا كانت المطربة قد عقدت النية على الالتزام الجدى بالغناء فى الحفل. غير أن كونها صديقة للأسرة يرجح جدية وعدها. أضف إلى ذلك علمها بأننى قد استأجرت بيانو واستعنت بعازف، مما يدل على أنها كانت على علم بأننى أخذت وعدها مأخذ الجد، وتحملت فى سبيل ذلك نفقات مالية.

ومع ذلك فكون المطربة صديقة للأسرة يعد حجة تفيد عدم وجود عقد من وجهة نظر أسلوب الصفقات، فالأصدقاء عادة ما لا يعقدون صفقات مع بعضهم البعض. ثم أليس مثل هذا الترتيب الاجتماعى من الحالات التى لا ينبغى للدولة أن تتدخل فيها؟

كما أن عدم حصول المطربة على أجر يؤكد وجهة نظر أسلوب الصفقات فى عدم وجود عقد. إن الوعد بتقديم خدمة دون أجر على الرغم من أنه لا يتساوى مع الوعد بتقديم هدية غير أنه يماثله.

ولكن على الرغم من أن الاتفاق مع المطربة لم يرد به ذكر أجرها وأنه تم بين أصدقاء، فإن ذلك لا يلغى حقيقة وجود الاتفاق، حتى إذا اتبعنا أسلوب الصفقات. فقد تحملت نفقات استئجار البيانو والاستعانة بالعازف، وبما أنها تعلم بذلك يمكننى القول بأنها حينما أعلنت عن استعدادها للغناء فإن ما أعلنته تضمن قيامى بسداد نفقات استئجار البيانو والاستعانة بعازف. وواقع الأمر أننى قد أجادل بقولى أننا عقدنا صفقة تقضى بألا تتلقى المطربة أجراً وأن أتولى أمر البيانو والعازف.

وبالطبع يمكن للعقود أن تكون ضمنية. فإذا استقللت حافلة فإن سدادى لثمن التذكرة لكى أصل إلى وجهتى هو أمر ضمنى. فسائق الحافلة ليس بحاجة لأن يسألنى ما إذا كنت على استعداد لسداد ثمن التذكرة. فإذا دفعت ثمن التذكرة إلى كنزنجتن التى تقع على مسار الحافلة، فإن قيام شركة الحافلات بنقلى إلى ذلك المكان هو أمر ضمنى ولا أحتاج لسؤال السائق عنه. غير أنه من الصعب تصور أننى عقدت صفقة مشابهة مع المطربة. فهى لن تشكو إذا ما تراجعت عن قرارى وألغيت الغناء بالحفل. فهى لن تخسر شيئاً من الناحية المالية، غير أنها ستكون قد خسرت فرصة استماع الضيوف لصوتها.

ويوضح المثال أنه حتى أكثر الاتفاقيات بساطة يمكنها أن تبدو فى صورة شديدة التعقيد إذا ما حاولنا أن نتبين ما إذا كانت عقداً.

كيف يمكن تطبيق العقود والمعاهدات؟

ينبغى أن يتوافر للدولة قدر كاف من السلطة تحت إمرتها لتطبيق الاتفاقيات القانونية ومنها العقود. كما يعتمد تطبيق المعاهدات على سلطة الدولة لأنه ينبغى على الدول أن تدخل الاتفاقيات حيز التنفيذ على المستويين الداخلى والخارجى.

ويمكن للمحاكم إذا منحتها الدولة سلطتها أن تلزم أطراف الاتفاقيات بتنفيذها (تنقل ملكية المنزل المباع)، أو بتقديم بديل لما تم قطع الوعد بشأنه (تقديم سيارة نقل مماثلة للسيارة المباعة)، أو بسداد قيمة التعويض عن الإخلال بما تم الاتفاق عليه (التعويضات المفروضة على المطربة لتخلفها عن الحفل والغناء). كما يسمح القانون بانسحاب أحد طرفى التعاقد الذى يبدو واضحاً أن طرفه الثانى لا ينوى تنفيذه. فإذا تخلف عامل الأدوات الصحية الذى وافق على إصلاح التسريب فى خزان المياه الخاص بى عن الحضور لمنزلى لإجراء الإصلاحات اللازمة، فإنه يجوز لى أن انسحب من اتفاقى معه (أفسخ العقد) واستعين بعامل آخر. وإذا ما كنت قد سددت دفعة مقدمة من إيجار فيلا سأقضى بها اجازتى ولم يمكننى مالكها من شغلها كما هو متفق عليه بيننا، يمكننى أن أسترد الدفعة المقدمة. (رد المال موضوع الدعوى إلى صاحبه عند فسخ القرار الموجب لأخذه منه).

وتعكس هذه التدابير أحد مفهومين. يتمثل المفهوم الأول فى القول بأن الاتفاقية الملزمة قانوناً يجب أن تنفذ. فإذا لم تنفذ فإنه يتعين اللجوء إلى ما للدولة من سلطة لضمان تنفيذها، أو لمنح الطرف الآخر وضعاً مماثلاً للوضع الذى كان يمكن أن ينشأ فى حالة تنفيذها. وتختلف النظم القانونية حول حق الطرف الذى تلقى الوعد فى المطالبة بحكم المحكمة بتنفيذ العقد بنصه (الحكم بالوفاء المطابق)، على افتراض أنه لا يزال فى الإمكان تطبيقه. فمن وجهة النظر الأخلاقية التى تتبناها نظم القانون المدنى فإن الحكم بالوفاء يجب أن يكون هو التدبير العادى ضد من يخل بشروط العقود. أما أسلوب الصفقات فطبقاً له لا تقدم المحكمة على إصدار حكم بالوفاء المطابق طالما حصل الطرف الآخر على مبلغ من المال يحقق له

وضعاً مماثلاً للوضع الناشئ عن تنفيذ شروط العقد.

ويتمثل المفهوم الثانى الذى تعكسه هذه التدابير فى ضرورة تعويض من توافر له مبرر للانسحاب من تعاقد، فينبغى أن نوفر له الوضع الأفضل كما لو لم يكن قد تعاقد فى بادئ الأمر إن أمكن ذلك. فلا يوجد معنى لتحملى خسارة ما لأننى ارتبطت معك بعقد أخللت بتنفيذه.

فعندما يتم الإخلال بالعقود، قد يبدو أنه من الصواب منح الطرف المتضرر الوضع المتميز نفسه الذى كان سيتحقق لصالحه لو أن الطرف الآخر التزم بما تعهد به. وفى حالات أخرى قد يبدو أن الصواب يتمثل فى منح الطرف المتضرر الوضع القائم لو أنه لم يدخل طرفاً فى ذلك التعاقد فى المقام الأول.

ففى حالة عامل البناء الذى لا يقوم بأداء العمل المتفق عليه معى فإن البديل الأول يبدو صائباً. إذ يتعين عليه أن يقدم لى مبلغاً كافياً من المال لأعطيه لعامل بناء آخر ليقوم بالعمل الذى سبق ووعدنى بالقيام به ولم يقم به. غير أنه فى حالة المطربة التى تخلفت عن حضور الحفل فإن البديل الثانى يبدو الأصوب لتعويضى. إذ يتعين عليها أن تتحمل المصروفات التى أنفقتها دون جدوى. غير أن الفارق بين الخيارين لا يسهل شرحه.

وتتشابه التدابير المتخذة عند الإخلال بالمعاهدة إلى حد ما والتدابير المتخذة عند الإخلال بالعقود. وتنص العديد من المعاهدات على إجراء تحكيم، وتمنح المحكمين الحق فى تقرير التعويض. ومن الواضح أنه لا يمكن تطبيق المعاهدات بالأسلوب المباشر نفسه الذى تطبق به محاكم الدول العقود. وغالباً ما لا يكون هناك محكمة تملك سلطة تنفيذ المعاهدات أو تحكم بالتعويض فى حالات الإخلال بها. وعلى الرغم من ذلك فإنه يجرى احترام المعاهدات على نحو عام. إذ تحترم الدول معاهداتها وتستخدم سلطاتها لتطبيقها داخلياً وفى بعض الأحيان خارجياً، مدفوعة إلى ذلك بمصالحها الذاتية.

ويصدق ذلك حتى إذا انتقصت المعاهدات من سلطات الدول للقيام بما تراه مناسباً على نحو كبير. فالعديد من المعاهدات، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة، ينص على عدم جواز استخدام الدول القوة أو التهديد باستخدامها ضد أراضى الغير على الرغم من جواز استخدام الدول للقوة للدفاع عن النفس. فالعدوان أمر تحظره المعاهدات بغض النظر عن مدى قوة أسبابه.

ومن أجل تجريم عدوان الدول بعضها على بعض، مما يحقق أحد تطورات القرن

العشرين، فإنه يتعين اللجوء إلى اختبار بسيط يتجنب البحث فيما إذا كان للعدوان مبرر أخلاقى. وفى ذلك رفض للفكرة القديمة القائلة بعدالة بعض الحروب العدوانية (ويختلف الأمر فى الحروب التى تشن دفاعاً عن النفس). وقد حظى المبدأ الجديد بنجاح يثير الدهشة. ففى الخمسين عاماً الماضية فإن عدداً قليلاً نسبياً من الدول غزا أراضى دول أخرى، كما أن أغلب الغزوات قد فشلت على المدى الطويل. غير أن القانون الدولى لا يقدم تفصيلاً للخطوات الواجب اتخاذها فى حالات الغزو، ولا تختص أى محكمة بتسوية تلك الأمور. وإنما يعتمد الأمر على الاحتمالات السياسية والعسكرية التى يستعرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذى يملك السلطة القانونية لتقرير التدابير اللازمة، كما يعتمد على حكومات الدول المعنية التى يجب أن تقدم القوات التى تدعو الحاجة إليها.

وتتسم المعاهدات الدولية بقدر أقل من الفعالية عندما تكون الاختبارات التى تتقدم بها غير واضحة. وقد بدا ذلك واضحاً فى العديد من المعاهدات ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان. فبعكس قضايا غزو دولة ما لأراضى الغير، فإنه دائماً ما تثير قضايا انتهاك دولة ما لحقوق الإنسان الجدل. ولا يمكن تطبيق مثل هذا النوع من القوانين إلا بقبول الدول المعنية سلطة المحاكم التى تقرر ما إذا كان هناك انتهاك قد وقع بالفعل. ويصدق ذلك فى حالة المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان التى قبلتها الكثير من الدول الأوروبية. وتقرر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ما إذا كانت دولة عضو بالمعاهدة قد انتهكت حقوق الإنسان بها.

يلعب القانون دوراً هاماً فى تطبيق الاتفاقيات شريطة أن تتسم الاتفاقيات بالوضوح وأن يساند تطبيقها الأخلاقيات والمصلحة الذاتية.

٦

الجــرائــم

الــدولة وجــرائم الــثأر

تسعى كافة النظم القانونية إلى الحد من السلوك الإجرامى، أو السلوك الذى يهدد بتدمير المجتمع، وإلا افتقد الناس الشعور بالأمان. ولا يعد الأمان المطلق أمراً ممكناً أو مرغوباً فيه، غير أنه إذا زاد شعور الناس بعدم الأمان لجأوا إلى تطبيق القانون بأنفسهم. فيخططون لضرب من يجدون مسلكهم شنيعاً، أو ينفذون فيهم الإعدام دونما محاكمة، أو يتجنبونهم، أو يطردونهم. فهم يشعرون بحاجتهم إلى القانون، فإذا لم توفره الدولة فإنهم يعمدون إلى وضع رؤيتهم الخاصة غير الرسمية التى كثيراً ما تتسم بطابع الشر. فعلى سبيل المثال، يؤدى ارتكاب جرائم القتل فى المجتمعات التى لا تتمتع بسلطة مركزية، أو التى تتسم فيها السلطة المركزية بالضعف، إلى نشوب الرغبة فى الأخذ بالثأر ما بين العائلات والعشائر. ولكن العائلات والعشائر لا توصف بالحياد، إذ يلعب أفرادها دور القضاة فيما يتصل بقضاياها الخاصة. ونادراً ما يقبل أحد الأطراف بعدالة الثأر الذى أوقعه الطرف الآخر. ويستمر الخلاف وقد يمتد لأجيال تالية.

ولذلك فإنه حين تتمتع الدولة بقدر كاف من القوة فإنه يتوافر لديها الأسباب المقنعة للتدخل والسعى لتطبيق قواعد متحضرة للسلوك. وتكون الدولة فى وضع أفضل من

الضحايا وأسرهم للظهور بمظهر العدل والتقليل من مفهوم الثأر إلى الحد الأدنى. وتحاول الدول (وكذا المجتمع الدولى)، معالجة السلوك الذى يدمر المجتمعات على نحو متسق ومحايد. فهى تقرر ماهية ذلك السلوك الذى يدعو لتدخلها وتجرمه على أساس من القانون.

غير أن هذه الأخطاء القانونية لا تغطى كل ما يعد خطأ فى الحياة الخاصة. فعادة ما يكون الكذب خطأ، ولكن هناك أنواعاً معينة من الكذب مثل شهادة الزور فى المحاكم، أو الكذب الذى ينتج عنه نتائج سيئة على نحو خاص، مثل غش العملاء، مما يعد موضع تجريم قانونى.

ومن ناحية أخرى، تشمل مواضع التجريم القانونى بعض النواحى السلوكية التى لا تعد خطأ، أو خطأ بالغاً فى الحياة الخاصة. ومثال ذلك يعد تجاوز السرعة المقررة على الطرق السريعة حيث لا يكون هناك خطر محدد فى صميم الموضوع، إذ أن تخطى السرعة المقررة يعد موضع تجريم لأنه فى كثير من الأحيان، وإن لم يكن دائماً، تصبح زيادة السرعة عن حد معين مصدر خطر. فإذا ما أخذنا ذلك فى الاعتبار يصبح الأبسط والأرخص فرض حظر عام بدلاً من قيام السائق والمحكمة بتقرير ما كان ينبغى أن تكون عليه السرعة الآمنة فى الظروف المصاحبة لكل قضية. وهكذا فإن حرية السائق الذى يتجاوز حدود السرعة فى ظروف آمنة تفرض عليها القيود من أجل الصالح العام. ولكن هل يعد ذلك أمراً عادلاً؟

الجرائم والأضرار

فى النظم العلمانية، يقرر مشرعو القوانين، والوزراء الحكوميون، والقضاة ما يعد خطأ من الناحية القانونية. وهم يعرّفون نوعين من الخطأ. الجرائم والأضرار. ويجرى التعامل مع الجرائم مثل القتل والسرقة بالإكراه كأخطاء ترتكب ضد الدولة حتى إذا كان ضحاياها من الأفراد العاديين؛ وإذا ما أدين مرتكبو هذه الجرائم فإنهم يتلقون عقابهم من الدولة. أما الأضرار (وتسمى أيضاً الجنح) مثل دهس أحد الأشخاص بسبب الإهمال فى القيادة، فيجرى التعامل معها على أساس أنها أخطاء ضد الأفراد. ويمكن لمن أضير من جراء هذه الأضرار أن يطالب بتعويض مالى من المخطئ بصفة تعويض؛ غير أن الدولة لا تقدم لهم المساعدة إلا إذا بادروا بالمطالبة، فإذا فعلوا ذلك فإن الدولة تقدم لهم الآليات (المحاكم

والقضاة والمحضرين) التى ترغم المخطىء على السداد.

وعلى الرغم من أن الدول تميز هذين النوعين من الخطأ: الجرائم والأضرار، فإن المسلك نفسه قد يكون جريمة وضرراً فى الوقت ذاته. ويعد الحصول على المال بالاحتيال مثالاً للسلوك الذى يعتبر جريمة وضرراً فى نفس الوقت، كما أن القيادة الخطرة إذا ما نتج عنها إصابة أحد الأفراد تعد جريمة وضرراً فى آن واحد. حينئذ فإن الخطأين يعالجان على أساس أنهما منفصلان. ولذلك فإنه يجوز معاقبة المخطئ وإلزامه بدفع تعويض لمن وقع عليه الضرر نتيجة لمسلكه.

ولكن لماذا تلجأ الدولة إلى استخدام أسلوبين مختلفين لوضع القيود على الخطأ؟ يعود السبب إلى أنه فى بعض الأحيان (عندما تتسبب حادثة سيارة فى حدوث إصابة على سبيل المثال)، يتوافر لدى الضحية دافع قوى لإلزام المخطئ بدفع تعويض عن الضرر. وهكذا فإن قانون الضرر يمنح الضحية الحق فى المبادرة بطلب تعويض. ولكن فى حالات أخرى، لا تتوافر للأفراد الرغبة فى متابعة تطبيق القانون أو نقل فرص الحصول على تعويض. فالأمر لا يستحق مقاضاة اللصوص حتى إذا ألقى القبض عليهم، غير أن السرقة تحرم الناس من الشعور بالأمان. ولذلك فإن الدولة تبادر نيابة عن المجتمع بتجريم السرقة وعقاب اللصوص من خلال أجهزة الشرطة، والنيابة، والقضاء، ومسئولى السجون.

وتعنى قوانين الجرائم والأضرار بالمستقبل والماضى فى آن واحد. إذ يُقصد بها ردع الناس مستقبلاً عن القيام بأفعال تعد غير مرغوب فيها. كما أنها تسعى لتوفير التدابير (عقوبات أو تعويضات) إذا لم يفلح التهديد. ويعنى هذا الفصل بالجرائم والفصل التالى بالأضرار. وسأتناول بالمناقشة قضيتين تتعلقان بالجرائم: ما هو نوع المسلك الذى تجرمه الدولة أو ينبغى أن تجرمه؟ وما هى الشروط العادلة الواجب توافرها لاعتبار شخص ما مذنباً بارتكاب جريمة فى إحدى القضايا.

ما هو نمط السلوك الذى يمكن اعتباره جريمة؟

نتناول أولاً نمط السلوك الذى يدخل فى عداد الجرائم. تتفق النظم القانونية عامة فيما يتصل بهذا الأمر. وتجرِّم الدولة أنماط السلوك التالية:

١- السلوك الذى يوجد حالة من عدم الأمان بتسببه فى وقوع أذى أو تهديد به.

٢- السلوك الذى يؤذى الشعور العام.

٣- السلوك الذى يقوض حسن سير العمل بالمجتمع أو يضر بالحكومة أو الاقتصاد.

وتجرِّم القوانين السلوك الذى يوجد الإحساس بانعدام الأمان وذلك إذا ما تسبب ذلك السلوك فى وقوع أذى أو التهديد به. ويعتمد تعريف الأذى إلى حد ما على ما يعتبره المجتمع مثاراً للاعتراض. غير أن السلوك الذى يهدد حياة الناس وأجسادهم وممتلكاتهم أو أمن المجتمع بأكمله يعد متسبباً فى الأذى فى كافة أنحاء العالم.

ولنبدأ بحياة الناس وأجسادهم، فكافة الدول تجرم القتل مع توفر النية أو تعمد إحداث جروح فى أجسادهم. ويعد تهديد الناس على نحو يعتقدون معه أنهم سيتعرضون تعرضاً وشيكاً للقتل أو الإصابة (الاعتداء) أمراً مجرماً أيضاً. ويماثل ذلك أو ربما يفوقه إثارة للقلق إرغام إمرأة على ممارسة الجنس دون رغبتها (الاغتصاب).

وتتبنى الدول وجهة النظر القائلة بأن هذه الاعتداءات على الحياة والأجساد تثير قدراً هائلا من القلق بحيث لا يجوز أن يترك الأمر للضحية أو أسرته وحدهم لاتخاذ الإجراءات القانونية. فكلنا حريصون على ألا يتعرض الآخرون للقتل أو الإصابة أو الاغتصاب وليس أنفسنا وعائلاتنا فحسب. ومع ذلك، ففى واقع الأمر فإن الدولة وموظفيها المختصين لا يمكنهم فى كثير من الأحيان مقاضاة المخطئ إلا إذا قدم الضحية (المرأة المغتصبة على سبيل المثال) تقريراً بالواقعة وأوضح الأدلة ضد المعتدى. وبالفعل، فقد لا تتوافر الرغبة فى إقامة الدعوى إلا إذا وافق الضحية.

وتعد الجرائم المذكورة إساءات موجهة ضد حياة الأفراد وأجسادهم، أما الجرائم الموجهة ضد الممتلكات فهى أقل إثارة للقلق وإن كانت مثار اهتمام كبير. وتعد الملكية (انظر الفصل الرابع) أحد عناصر الاستقرار فى حياة الناس سواء أكانوا أغنياء أم فقراء. وتعتبر كافة الدول السرقة ضمن الجرائم وكذلك كل الوسائل المؤدية إلى أخذ أموال الناس أو متاعهم دون رضاهم أو التهديد بذلك، مثل الغش، والتزوير، والابتزاز. أضف إلى ذلك تعمد تدمير ممتلكات الغير أو إتلافها.

ولا يقتصر السلوك الذى يروع المجتمع ويهدد بتدميره على الاعتداء على النفس والمال، فأمن المجتمع العام يتمتع بنفس القدر من الأهمية. فالخيانة تعرض الدولة والمجتمع

لخطر الغزو الخارجى أو زعزعة الاستقرار. وانتشار الفوضى يهدد باندلاع الثورات والشغب أو بانتشار القلاقل على أقل تقدير.

ومع ذلك فهناك من الجرائم ما لا يهدد سلامة الناس أو الممتلكات ولكنه يتسبب فى إيذاء الشعور العام. ومثال ذلك الضجة المبالغ فيها، أو الروائح الكريهة، أو العرى فى الأماكن العامة، أو الدعارة، مما قد يسبب قدراً من الضرر تضطر معه الدولة للتدخل. ولا يتساوى إيذاء الشعور العام مع الضرر، إذ أن تعريف الإيذاء يعتمد كلية على ردود أفعال الناس تجاه التصرف المثير لذلك الشعور. فإذا ما تحول المجتمع إلى تقبل فلسفة العرى فإن العرى فى الأماكن العامة لا يعد سبباً لإيذاء الشعور العام ولن تدعو الحاجة لتجريم ذلك المسلك.

جرائم المخالفات

وتحدد نظم القانون الحديثة، إلى جانب أنماط السلوك الذى يهدد النفس والملكية والأمن العام، مجموعة كاملة من الجرائم التى تنشأ عن خرق اللوائح. وتدعى هذه الجرائم بالمخالفات. وتطبق القوانين الخاصة بالمخالفات بفرض الغرامات على الأفراد الذين يهدد مسلكهم ما يعده المجتمع ذا قيمة كشئون الصحة، وأمن الطرق، والبيئة، ولوائح عمل المحاكم، والرعاية الاجتماعية للموظفين، وما إلى ذلك. فيجرم القانون، على سبيل المثال، القيادة بدون رخصة أو التجارة بدون ترخيص، وبيع الأطعمة الفاسدة، وتلويث الأنهار، والتدخل فى شهادة الشهود، واستخدام أساليب مضللة فى الإعلان عن السلع، ورشوة المسئولين. وتهدد هذه الأفعال أمننا على نحو غير مباشر، غير أن القانون يجرمها فى الأساس لضمان حسن سير الخدمات التى يقدمها المجتمع الحديث. ونادراً ما يبدى الأفراد العاديون اهتماماً بضمان تنفيذ هذه اللوائح. ولذلك تأخذ الدولة على عاتقها مسئولية تطبيق هذه اللوائح.

وهناك اتفاق عام حول نوع الأفعال التى ينبغى تجريمها، غير أن التفاصيل تختلف من بلد إلى أخرى. ويتبقى نوعان من السلوك الذى يجرى تجريمه فى بعض الأحيان ويثار الجدل من حوله، وهما يتعلقان بالسلطة الأبوية لواضعى القوانين والجرائم الأخلاقية المحضة.

الجرائم غير اليقينية

فى بعض الأحيان تسلك الدولة مسلك الآباء المتزمتين عند تجريمها سلوكاً بعينه. ويتلخص مفهوم السلطة الأبوية فى التجريم فى مفهوم يدعو إلى الحاجة لحماية الناس من أنفسهم. وبالتأكيد يتفق معظمنا على حاجة بعض الناس لهذا النوع من الحماية فى بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، تجرم كافة الدول العلاقات الجنسية مع القصر أو المصابين بأمراض عقلية حتى إذا تمت هذه العلاقات برضائهم. ولا تختلف القوانين التى تحظر هذه الممارسات إلا فيما يتصل بتحديد الحد الأدنى لسن الإدراك والتمييز. أما القصر والمرضى العقليون فإنهم يفتقدون الوعى الكافى لاتخاذ القرار بأنفسهم فيما يتصل بقبول الممارسة الجنسية.

ويعد اتخاذ الدولة قراراً بمنع البالغين من تعاطى المخدرات على سبيل المثال أمراً أكثر صعوبة. ويعد عرض مخدرات معينة مثل الحشيش والهيروين مجرماً فى معظم البلاد، وغالباً ما يعد حيازة الأفراد حتى البالغين منهم لهذه المخدرات مجرماً، ويعود تبرير ذلك إلى أن تعاطى هذه المخدرات، وخاصة الأنواع القوية منها، تؤدى بمتعاطيها لفقدان السيطرة على حياتهم. لذلك قد تؤدى حرية تعاطى المخدرات إلى تدمير قدرتهم على اختيار أفعالهم. كما أن إدمان المخدرات يلقى بالعبء على الآخرين وعلى الخدمات الطبية التى تجد نفسها ملزمة برعاية المدمنين عندما تتمكن منهم العادة.

ومن ناحية أخرى لا توجد دولة، فيما أعلم، تجرم بيع السجائرأو حيازتها أو تدخينها على الرغم من أن السجائر تسبب الإدمان وتتسبب فى مجموعة من الأمراض، وقد تلقى بالعبء على الخدمات الطبية. وفى بعض البلاد تصر الدولة على قيام الصانع أو البائع بتحذير المشترى من أخطار التدخين، غير أن الأمر لا يصل بها إلى حظر التدخين.

وليس واضحاً ما إذا كان هناك فرق حقيقى ما بين النيكوتين والمخدرات الأخرى، أو ما إذا كانت شركات صناعة السجائر تتمتع بتأثير سياسى يفوق ما يملكه صانعو المخدرات من تأثير. ولا مجال للشك فى وجود تبرير فى أغلب الأحوال يستدعى تحذير من يجهل تعرضه للخطر. ولا ينطبق ذلك فحسب على التدخين وإنما على أنشطة مثل لعبة النزول فى مغارات المياه لاستكشافها، حيث يعرض ممارسوها أنفسهم ومن يقومون بانقاذهم للخطر.

ولكن هل هناك ما يبرر منع الدولة للبالغين من إيذاء أنفسهم أو المخاطرة بحياتهم، فى مقابل إيذاء الآخرين أو تعريض حياتهم للخطر؟ فبعض الدول تجرم محاولات الانتحار أو تشويه الشخص لجسده، بينما لا تجرم دول أخرى الأفعال ذاتها. وفى أيامنا هذه تضاءلت أهمية دواعى تجريم هذه الأفعال مما دعى الدول إلى التخلى (أو ربما آن الآوان للتخلى) عن فكرة أنها فى حاجة لأعداد كبيرة من المواطنين الأصحاء لخوض الحروب.

أما النوع الثانى من الجرائم غير اليقينية فيشمل المخالفات الأخلاقية البحتة. واستخدامى لهذا المصطلح يشير إلى أفعال مثل الشذوذ الجنسى واتخاذ زوج ثان (تزوج الرجل من امرأتين أو تزوج المرأة من رجلين فى وقت واحد). ويجيز القانون الجنائى فى معظم البلاد الشذوذ الجنسى تحت ظروف معينة (بتراضى البالغين)، كما تجيز بعض الدول تعدد الأزواج (اتخاذ أكثر من زوج). أو الزوجات. غير أن بلاداً أخرى لا تزال تفرض حظراً كاملاً على هذه الممارسات أو كانت تفرضه حتى وقت قريب.

ويعود معنى تجريم هذه الأفعال على أساس أخلاقى محض إلى أنها تؤذى الشعور العام على نحو يختلف عن الجرائم التى تثير الشعور بانعدام الأمان مثل التعدى بالضرب أو المخالفات المادية مثل الضجة الزائدة عن الحد والروائح الكريهة. فيرى من يتأذون من هذه الأفعال أنها تنتمى لأساليب حياة تثير اعتراضات أخلاقية وليس اعتراضات مادية. ووجهة نظرهم مؤداها أنهم لا يرغبون فى العيش فى مجتمع يبيح هذه الممارسات.

غير أننا إذا نحينا جانباً حقيقة أن الكثير من الناس لا يشاركون المعترضين آراءهم، فإن موقف المعارضين يثير مشكلة أخرى: إلى أى مدى يحق لمن يفضلون العيش فى بيئة أخلاقية بعينها أن يرغموا الآخرين على الالتزام بآرائهم؟ فهل يحق للنباتيين أن يصروا على أن يتخلى غيرهم عن أكل اللحوم؟ وهل تعتمد إجابة هذا السؤال على ما إذا كان النباتيون يمثلون أغلبية؟

وقد ألقيت الأضواء إلى هذا الحد على الجرائم التى تجرمها الدولة، ولكن هناك أيضاً الجرائم التى يجرمها المجتمع الدولى مثل عدوان دولة على أخرى، والقرصنة، واختطاف الطائرات، وإبادة الشعوب. وتمثل هذه الأفعال سلوكاً يسلكه الأفراد والحكومات يهدد المجتمع الدولى ووسائل اتصالاته. وتتشابه الأساليب فى ذلك المجال مع أساليب تهديد الجرائم التى تجرِّمها الدول لأمن مواطنيها.

متى يكون من العدل الحكم بالإدانة فى الجرائم

نكتفى بهذا القدر من مناقشة السلوك الذى تجرِّمه الدولة أو ينبغى عليها أن تجرِّمه. ويتطلب الحكم بالإدانة بداهة إقدام المتهم على ارتكاب ما تحظر الدولة ارتكابه. وليس من العدل معاقبة شخص لم ينتهك القانون. وتعد الإدانة بارتكاب جريمة وصمة عار فى كافة الأحوال وخاصة إذا اتسمت الجريمة بالجسامة. ولذلك فإنه من العدل ألا يتعرض أى شخص لمثل هذا الحرج إلا بعد سابق معرفة أو على الأقل توافر القدرة على المعرفة بما يجرمه القانون. كما أنه ينبغى أن تتوافر له القدرة على تجنب انتهاك القانون.

وهل لنا أن نمضى إلى أبعد من ذلك ونقول إن العدل فى توقيع العقاب لا يتحقق إلا عند توافر القصد لارتكاب ما جرمه القانون؟ أم هل يكفى ثبوت الإهمال عند انتهاك القانون وذلك من خلال عدم توخى الحرص الكافى للالتزام بالقانون؟ وتطالب معظم البلاد بثبوت شكل من أشكال الخطأ عن طريق توافر القصد أو الإهمال قبل الحكم بالإدانة عدا ما يتصل بالمخالفات للقواعد واللوائح. غير أنها تختلف فى تجريم أنواع الإهمال.

وتتعلق كل هذه النقاط بتحقيق العدالة للشخص الموجه إليه الاتهام. وتدعو الحاجة إلى موازنة هذا المطلب مع الحاجة لتقليل الأضرار التى تهدد أمن المواطنين واستقرار المجتمع إلى أدنى حد. وسأعالج هذه النقاط المتصلة بتحقيق العدالة كلاً على حدة..

هل ارتكب المتهم ما جرّمه القانون

يتعين على الدولة لإثبات أن شخصاً قد ارتكب جريمة، أن تثبت أنه قام بعمل يحظره القانون. وإلا فإن العقوبة الجنائية تبدو مسرفة فى التعسف. ويمكن للحكومة أن تعاقب أى سلوك لا ترضى عنه كالتحلى بالأقراط على سبيل المثال، على الرغم من أنها لم تكلف نفسها عناء إصدار قانون يجرِّم التحلى بالأقراط. إن ما يحرمه القانون يعتمد على تحديد الجريمة؛ وغالباً ما يتم تحديد الجرائم فى مجموعة قوانين أو تشريعات، غير أن القضاة فى بعض البلاد يتولون هذه المهمة.

وتعد جريمة القتل خير مثال على ذلك. فغالباً ما تعد جريمة القتل فى إحدى صورها، (القتل العمد)، أكثر جرائم القتل جسامة. غير أنه يمكننا ضرب الأمثلة بأنواع الجرائم

الأخرى لشرح مفهوم ارتكاب ما يجرِّمه القانون الجنائى.

والقتل هو إماتة الغير. وتقصد الدولة من وراء تجريم القتل أن تمنع ارتكابه. ولكن ما معنى إماتة الغير؟ يعنى ذلك التسبب فى موته. غير أنه لا يتيسر فى كافة الأحوال تحديد ما يعد متسبباً فى موت الآخرين. ولنفترض إننى طعنت «توم»، ثم تم نقله إلى المستشفى حيث تلقى علاجاً خاطئاً فمات، بينما كان من الممكن إنقاذ حياته بعلاجه علاجاً صحيحاً.

فهل أعد قاتله ؟ فما كان ليموت إذا لم أطعنه. ولكن هلى يترتب على ذلك أننى قتلته؟ إذ لا تعد الإصابة التى تلقاها من طعنتى السبب الأوحد لوفاته، غير أنها بالتأكيد أحد الأسباب. وتتوافر لدينا فى الحياة اليومية عشرات الأمثلة التى يمكن مراجعة أسباب وقوعها.

كيف يمكن أن نحدد مسئوليتى عن قتل توم؟ وهل كان سيحدث فرق إذا كان العلاج الطبى يبدو صحيحاً عند إعطائه على الرغم من أنه كان خاطئاً بسبب معاناة توم من نوع من أنواع الحساسية؟ وماذا إذا كان العلاج خاطئاً على نحو واضح عند إعطائه؟ تحتاج الإجابة على هذه الأسئلة إلى الاحتكام إلى الحس السليم.

عندما يسمح القانون بالقتل

لا يمنعنا القانون ولا الأخلاق على الدوام من قتل الآخرين. ففى بعض الأحيان يكون القتل أمراً مسموحاً به، بل وربما كان القتل هو الصواب بعينه. وسأتناول ثلاث حالات: الدفاع عن النفس فى حالة الضرورة، والدفاع عن الآخرين، والخدمة العسكرية.

وتتمثل أكثر الحالات وضوحاً للقتل المسموح به فى حالة الدفاع عن النفس عند الضرورة، أو فى حالة الدفاع عن الآخرين. فمن المؤكد أننا نملك حق الدفاع عن النفس ضد من يعتدى علينا. فإذا هددنى من هاجمنى بالقتل أو بإصابة بالغة، فقد تكون وسيلة الدفاع الوحيدة هى قتله. فإذا كان الأمر كذلك فإنه يحق لى أن أقتله. وبالطبع فإن ذلك ينطبق أيضاً حتى إذا كان من هاجمنى غير مسئول عن فعلته، كأن يكون مصاباً باختلال عقلى على سبيل المثال. إذن يتوافر لدى الحق للدفاع عن نفسى ويناط بى واجب الدفاع عن أقرب أقربائى على أقل تقدير ضد تعدى الآخرين.

وعندما يكون الشخص الذى تعرض للاعتداء غريباً عنى، فإن القانون فى معظم البلاد يعطينى الحق، غير أنه لا ينيط بى واجب التدخل لوقف هذا الاعتداء. ولكن القانون الجنائى لا يفرق ما بين الحق والواجب فى حالة قتل المعتدى. ففى كلتا الحالتين، لا أكون قد انتهكت االقانون إذا ما قتلت المعتدى.

وتكتنف الشكوك، على نحو أبعد، حق القتل للدفاع عن الممتلكات. ومثال ذلك منع سارق من اقتحام منزلى أو سرقة سيارتى. فالحياة تفوق قيمتها قيمة الممتلكات. ومن ناحية أخرى، فإن منزل أى شخص يمكن اعتباره بشكل ما أرضه الخاصة.. ومن المؤكد أنه يجوز للدولة أن تستخدم القوة لمنع دولة أخرى من الاعتداء على مجال أراضيها.

ولكننا بصفة عامة لا يجوز لنا أن نقتل من يعتدى علينا إلا عند الضرورة وذلك لمنع الاعتداء أو وقفه. وذلك يعنى أننا يجب أن نقرر فى التو مدى خطورة الاعتداء. فلا يحق لى أن أقتل من يهدد بضربى فحسب. ولكن ماذا إذا كان يحمل لعبة على هيئة سلاح نارى أو سكين وظننته حقيقياً؟ يذهب أحد الآراء (النظرية الموضوعية) إلى أنه لا يتوافر لى مبرر القتل إلا إذا كان التهديد حقيقياً. ويذهب رأى آخر (النظرية الذاتية) إلى أنه يحق لى أن ألجأ للقتل إذا ما تصورت بأمانة أن السلاح حقيقى. وهناك رأى وسط، له وجاهته، مؤداه أن هناك ما يبرر رد الفعل للتهديد الظاهرى، حتى إذا ثبت فيما بعد أنه ليس تهديداً حقيقياً، إذا ما توافرت لى المبررات عندئذ للاعتقاد أنه حقيقى.

ولنفترض أن نوبة غضب جامحة قد انتابتنى فقتلت شخصاً ما غير أنه لم يتوافر لدى الاعتقاد أنه جاد فى تهديدى بالقتل أو الإصابة. ومع ذلك يتضح فيما بعد أن من قتلت توافرت لديه نية التهديد بالقتل أو الإصابة. فهل يمكن تبرير قتلى له من وجهة النظر القانونية؟ إذا ما كان هناك مبرر لما قمت به فإننى أكون محظوظاً على النحو نفسه الذى يجعلنى أُخطىء إصابة من أصوب نحوه سلاحى لأقتله دونما مبرر.

وتتزايد الشكوك حول نوع من الحالات قد تتوافر للقتل فيه المبررات، أو الأعذار على أقل تقدير، على الرغم من أن النظم القانونية لا تقر جميعها بذلك. ففى بعض الأحيان لا يكون أمامى خيار إذا ما أردت أن أحافظ على حياتى عدا قتل شخص آخر على الرغم من أن ذلك الشخص لم يهاجمنى، فهل هناك فرق؟

ولنفترض أننى كنت على ظهر قارب نجاة بعد غرق السفينة التى كنت استقلها، ولا يوجد متسع للمزيد من الناس. وقمت بدفع «جاك» الذى كان يحاول الصعود إلى قارب

النجاة فسقط فى البحر ومات غرقاً. أو لنفترض إننى كنت فى عرض البحر ثم تمكنت من التسلق إلى قارب النجاة ودفعت بجاك خارج القارب حتى يمكننى أن أحتل مكاناً على القارب، ويموت جاك غرقاً. فهل كان لى الحق فى تفضيل حياتى على حياته؟ وهل هناك اختلاف ما بين دفعى له خارج القارب عند محاولته الصعود إليه ودفعه إلى خارج القارب عند استقراره بداخله.

فإذا ما كان لى الحق فى دفع جاك خارج القارب فإن لجاك الحق نفسه. أى أن الحق متاح للجميع. وقد لا يبدو هذا الحل مرضياً. غير أنه إذا تعين على أن أضحى بنفسى من أجل جاك فإنه يتعين عليه أيضاً أن يضحى بحياته من أجلى. ولا يقدم هذا الاحتمال حلاً للمشكلة كذلك. أو هل يمكننا القول أن من استقر بالقارب بالفعل يتمتع بأولوية البقاء؟ ولا ينبغى أن يغيب عن أذهاننا أنه حتى فى اللحظات الحرجة فإن كثيراً من الناس يولون اهتماماً كبيراً بفعل ما هو صواب.

وهناك حالة أخرى يحق لنا فيها القتل قانوناً ألا وهى عندما نتلقى أمراً فى أثناء الخدمة العسكرية بالهجوم على الأعداء. وترى نظم القوانين الحديثة، بما فى ذلك القانون الدولى، أن طاعة الأوامر العسكرية ليست مطلقة. فلا يحق للجندى أن يذبح الأسرى أو أن يرتكب جرائم إبادة الشعوب حتى إذا أمره رئيسه الأعلى بتنفيذ هذه الأفعال. وإذا ما تلقى الجندى أمراً غير مشروع من هذا النوع فإنه يجد نفسه فى مأزق. فإذا ما عصى الأمر فإنه قد يحكم عليه بالإعدام رمياً بالرصاص. فإذا ما أراد تجنب الإتيان بعمل فظيع فقد يخاطر بحياته نفسها

المعرفة بتجريم الأفعال

هناك اتفاق عام، يشكل جانباً من مبدأ القانون، بعدم جواز توقيع الدولة العقاب إلا على الجرائم التى يحددها القانون مسبقاً. غير أن تحديد الجرائم قد ينقصه الإيضاح، مثلما نجد فى جرائم «الإساءة إلى سمعة الدولة» أو «إفساد الأخلاق لعامة» فى بعض البلاد. فهل يمكن أن يتوافر اليقين لأى شخص بأن ما يفعله لن يقع تحت التوصيف السابق فى محاكم بلده؟ ويبدو أن توصيف هذه الجرائم يعطى القضاة مساحة واسعة للاجتهاد. غير أن هناك من يجادلون بالقول بأن من يرتكب خطأ أخلاقياً لا يجوز له الشكوى إذا ما تبين أن ما

ارتكبه يدخل فى عداد الجرائم حتى إذا لم يكن يعلم بذلك مقدماً. فما كان ينبغى أن يقدم على ما فعله فى المقام الأول.

وبغض النظر عن التحديد الدقيق للجرائم فإن الجهل بالقانون لا يعد عذراً فى الكثير من البلاد. غير أن التشريعات يتم نشرها، ويمكن للأفراد عامة أن يتعرفوا على ما يحظره القانون على نحو التقريب. ويتصل أحد أسباب رفض الكثير من الدول لعذر الجهل بالقانون بالناحية العملية. إذ يصعب على الدول فى العديد من الحالات إثبات جهل الشخص الموجه إليه الاتهام بالقانون الذى انتهكه. فإذا كان مرتكب الجريمة يجهل القانون بالفعل فمن السهل أن ندينه بارتكاب الجريمة ولكننا نأخذ جهله بالقانون فى الاعتبار عند إصدار الحكم. وهناك سبب آخر يتمثل فى أنه ما دام القانون يستند إلى حس أخلاقى سليم فإنه يأخذ فى الاعتبار ضرورة معرفة الناس بالمتطلبات القانونية، وإن اقتصرت هذه المعرفة على الخطوط العامة. وهذان سببان هامان، غير أنه إذا كانت إدانة من يجهل متطلبات القانون أمراً لا يتسم بالعدل، فإن هذين السببين لا يقدمان الحل الكامل.

القدرة على تنفيذ القانون

لا يكون من العدل إدانة أحد الأشخاص بجريمة ما إذا لم يف بما يقتضيه القانون لأنه، على سبيل المثال، لا يملك القدرة على التمييز لصغر سنه، أو لإصابته بمرض عقلى فيتعذر السيطرة على تصرفاته. فعلى أقل تقدير ينبغى تخفيف العقوبة فى هذه الحالة. وحتى إذا خالف أحد البالغين الراشدين قانون الجانايات غير أنه أثبت وقوعه تحت ضغوط لا طاقة له بدفعها أدت إلى ارتكابه لفعلته (فعلى سبيل المثال اعتاد جو ضرب امرأته، وفى أحد الأيام شرع فى ضربها وهو تحت تأثير الخمر فقتلته)، فإن ذلك يخفف من فداحة الجريمة فى الكثير من النظم. ويعرض الفصل العاشر المزيد من المناقشات حول أهمية القدرة على الالتزام بالقوانين.

وهل يقتضى العدل أن يدان شخص ما بارتكاب جريمة خطيرة لأنه أخطأ فحسب. إن كونه مخطئاً يعنى أن يتحمل مسئولية خطأه إما لأنه كان عامداً أو لأنه كان فى إمكانه أو من واجبه أن يتجنب ارتكاب ذلك الخطأ، ويعد ارتكابه للخطأ إهمالاً منه.

ويرى الكثيرون أن توافر عنصر الخطأ هو أمر جوهرى. فإذا لم يكن الشخص الموجه

إليه الاتهام مخطئاً فإنه لم يرتكب أية مخالفة فى حقيقة الأمر ولا يستحق أن يعاقب. وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى أن العقاب يجب أن يتناسب مع الخطأ على أية حال ولا تفوق شدته درجة الخطأ.

وأكثر أنواع الخطأ فداحة هو تعمد إحداث الضرر الذى يسعى القانون لمنعه. فعلى سبيل المثال لا يجوز، بصفة عامة، إدانة القاتل بارتكاب أخطر أنواع القتل (القتل العمد) إلا فى حالة توافر نية قتل الضحية أو على أقل تقدير إصابتها بإصابات خطيرة (وذلك بطعنها على سبيل المثال). وتعتبر كافة البلاد على وجه التقريب القتل العمد أسوأ أنواع القتل.

لم يعتبر تعمد إحداث الجانى الضرر الذى يسعى القانون لمنعه أسوأ أنواع الجرائم؟ يعود ذلك بداهة إلى أن من ينوى القتل، على سبيل المثال، يتعمد إهدار القيم التى نحرص عليها جميعاً والتى يحميها قانون القتل العمد. ويحمل مثل هذا الضرب من التحدى تهديداً من نوع خاص. إنه يمثل تحدياً للمجتمع.

هل يجب معاقبة الإهمال؟

وهل يعنى ذلك أنه لا ينبغى معاقبة إلا أولئك الذين يتحدون القانون على هذا النحو؟ إنها وجهة نظر ممكنة. غير أن كافة نظم القانون الجنائى الحديثة تنص على توقيع العقوبة على من يثبت إهماله على الرغم من عدم توافر القصد الجنائى الذى يسعى القانون لمنعه.

فعلى سبيل المثال، فإن القتل نتيجة الإهمال (مثل القتل الخطأ فى القانون الإنجليزى) فى صوره المختلفة يعد جريمة فى بلاد العالم المختلفة، غير أن الاختلاف يدور حول ما يجب إثباته لتتوافر للقتل الخطأ أركان الجريمة. فيرى البعض أن إدانة الشخص الموجه إليه الاتهام تتوقف على معرفته بأن فعلته قد تتسبب فى قتل شخص ما ومضيه فى ارتكابها بغض النظر عن الخطر المحتمل. ويعنى ذلك أن مثل هذا الشخص قد تصرف برعونة، فقد تلقى تحذيراً بألا يصوب المسدس فى اتجاه صديقه دون التأكد من أنه خال من الطلقات، لكنه تجاهل التحذير فانطلق الرصاص وأصاب صديقه فى مقتل.

وفى بلاد أخرى يدان شخص بالقتل نتيجة الإهمال إذا سلك المتهم سلوكاً يتسم

بالحمق (الإهمال الجسيم)، حتى إذا لم يقع فى حسبانه احتمال تسببه فى قتل شخص آخر. فقد يلقى بقالب طوب من نافذة أحد الأدوار العلوية دونما تفكير ولا يلقى بالاً إلى المارة فى الطريق. وهناك من البلاد ما تعتبر الإهمال العادى كافياً للإدانة (وهو ما يقل عن مستوى الحذر المعتاد). فيدان الشخص الموجه إليه الاتهام بالقتل نتيجة للقيادة المسرعة فى منطقة سكنية.

وهل من العدل أن تعاقب الدولة الإهمال؟ يذهب المدافعون عن هذا الرأى إلى أن الشخص قد يسلك سلوكاً يكشف أنه لا يهتم بصالح الآخرين أو لا يهتم الاهتمام الكافى بها، وذلك دونما رغبة منه فى تحدى القانون. ويشير ذلك السلوك إلى عيب فى الشخصية، غير أنه لا يوازى فى خطورته التحدى المتعمد للقانون والقيم التى يمثلها. ولذلك قد يكون من العدل أن نتعقب أخطاء من يسلكون مثل هذا السلوك، وأن نعاقبهم إذا ما ألحقو، الضرر بالآخرين. ولكن إذا أخذنا فى الاعتبار أن العقوبة تكون متناسبة مع الخطأ، فإنها لا ينبغى أن تكون بالشدة التى تتصف بها عقوبة من توافر لديه نية الضرر. فتحديد العقوبة يعتمد، ضمن عوامل أخرى، على درجة الخطأ.

وتتعلق بنظرية الخطأ على الرغم من ذلك صعوبة تتمثل فى تجريم الإهمال، على الأقل إذا لم يتوافر لدى الشخص الموجه إليه الاتهام الوعى بالمخاطر التى يعرض الآخرين لها. فمن يتصرف برعونة فيما يتصل بالقتل (أو يحدث الضرر بالآخرين بوسائل مختلفة) يبدى سلوكاً معادياً للمجتمع ويقدم الوجه الشائه من شخصيته. ولكن هل ينطبق ذلك على من لا يعى خطورة مسلكه؟ تختلف الآراء فيما يتصل بهذه المسألة. غير أن أولئك الذين لا يعون المخاطر التى يتسببون فيها، قد يتسمون بقدر أكبر من الخطورة إذا ما قورنوا بمن يتوافر لهم ذلك الوعى. وقد تضطر الدولة إلى ردع هؤلاء وتوعيتهم حتى إذا لم يتوافر لهم الوعى بأنهم يرتكبون أخطاء، وذلك لتقليل حجم الخطر.

وعلى الرغم من ذلك ووفقاً لنظرية الخطأ، ينبغى أن تعكس العقوبة مدى معرفة الشخص الموجه إليه الاتهام بالمخاطر التى تسبب فيها وخطورة ما أقدم عليه من سلوك. وأحد السبل لتحقيق ذلك هو تحديد جريمة تقتصر على القتل نتيجة للتهور والإهمال الجسيم، وذلك مثل جريمة القتل الخطأ فى القانون الإنجليزى. ويتمثل أسلوب آخر فى تحديد جريمة قتل نتيجة للإهمال بحيث يقتصر عبء إثباتها على ثبوت الإهمال العادى، غير أن درجة العقوبة تقل بالتناسب مع حجم الخطأ.

وما قيل عن القتل ينطبق على الجرائم الخطيرة الأخرى. أما الجرائم التى تعتمد على مخالفة القواعد والتعليمات فإن الحاجة لا تدعو فى بعض الأحيان لإثبات أن الشخص الموجه إليه الاتهام مخطئ. وتتعلق هذه الجرائم بالمسئولية المحدودة، ومثال ذلك بيع الخمور لأحداث، فلا تحتاج الدولة لإثبات أن البائع يعلم سن المشترى أو أهمل فى تقصى ذلك الأمر. ويناقش الفصل التالى مدى عدالة هذا النوع من المسئولية، إذ أن المسئولية المحدودة تحتل موقع الصدارة فى قانون الضرر إذا ما قورنت بمثيلتها فى القانون الجنائى.



٧

قانون الضرر

يعد أحد السبل التى تلجأ إليها الدولة لوضع حد لما يرتكب من أخطاء هو منح المواطنين الحق للمطالبة بتعويض ممن يتعدون على حقوقم. ويتم ذلك من خلال قانون الضرر الذى يطلق عليه فى نظم القانون المدنى الجنح..

وكلا المصطلحين يعنيان «الأخطاء». وفى بادئ الأمر لم يكن هناك اختلاف كبير بين الجرائم والأضرار. وفى أيامنا هذه نجد أن سلوك الأفراد الذين يفرض عليهم تقديم التعويضات، (على سبيل المثال لإلحاق الضرر بإحدى السيارات فى حادث تصادم)، غالباً ما يتضمن معنى الخطأ على نحو محدود. فالأمر لا يخرج عن عدم التزام قائد السيارة باليقظة على النحو المفروض، أو كما هو متبع فى بعض البلاد يكون قائد السيارة (أو فى الأغلب شركة التأمين المؤمنة على سيارته) مسئولاً عن سداد التعويض حتى إذا لم يكن مخطئاً. فقائد السيارة لم يتوافر لديه قصد إيقاع الضرر كما لم يتسم سلوكه بالإهمال. ولذا فإن قانون الضرر يحملنا المسئولية على الرغم من أن مسلكنا لم يكن خاطئاً على الإطلاق أو خاطئاً على نحو كبير.

أهداف قانون الضرر

ويعود أحد أسباب إلزام الناس بتقديم التعويضات عن ضرر تسببوا فى وقوعه على الرغم

من أنهم قد لا يكونوا قد ارتكبوا خطأً إلى أن قوانين الضرر تهدف إلى اصطياد عصفورين بحجر واحد. فيسعى قانون الضرر إلى السيطرة على ارتكاب الأخطاء، وهو فى ذلك متمم للقانون الجنائى. كما أنه يحاول ضمان حصول المضرورين على تعويض. وإذ تتضاعف الحوادث فى المجتمع الصناعى ويتجه المجتمع إلى منح أفراده قدراً معقولاً من الأمان، فإنه يتعين على القانون أن يلعب دوراً فى تعويض من عانوا من الضرر. وغالباً ما يكون التعويض نقداً ويعرف بالتعويض المادى.

غير أن هذين الهدفين ـ وضع حد لارتكاب الأخطاء وفرض التعويضات ـ يتضاربان. فإذا حصل الناس على تعويض متى وقع عليهم ضرر من قبل الغير، فإننا يجب أن نتنازل عن، أو نقلل من شأن، المفهوم القائل بأن مسددى التعويضات لا بد وأنهم قد ارتكبوا خطأ. إذ يجب أن يتوصل القانون إلى حل وسط. ولكن مثل هذا الحل الوسط تختلف صورته من بلد إلى آخر.

فإذا سلمنا أن لقانون الضرر هذا الهدف المزدوج، فيحسن ألا نشير إلى من يطالب بالتعويض بوصفه «مجنياً عليه»، والشخص الذى يُطلب منه التعويض بوصفه «جانياً». وسأستبدل هذين المصطلحين بالمدعى وهو من تعرض للضرر، (ويقوم برفع قضية)، والمدعى عليه وهو الشخص الذى يُطلب منه التعويض عن الضرر (وترفع ضده قضية). ويمكننا أن نتخيل قضية يكون الاثنان طرفيها، غير أنه فى كثير من الأحيان يتم الاتفاق على سداد مبلغ التعويض بين المدعى و المدعى عليه (أو محاميهما) دون اللجوء إلى القضاء. وتعود مزية استخدام هذه المصطلحات إلى أن استخدامها يفتح المجال لمناقشة ما إذا كان إلزام مرتكب الضرر بتقديم تعويض يعنى بالضرورة كونه مخطئا.

ويعتمد أسلوب عمل قانون الضرر على افتراض أن المدعين يتمتعون بحقوق مثل تحقيق الأمن لأشخاصهم وممتلكاتهم. فقانون الضرر يلزم المدعى عليهم بتعويض المدعين إذا ما اعتدوا على حقوقهم. كما يسمح قانون الضرر للمدعى باتخاذ إجراء وقائى. إذا ما سمح الوقت بذلك. فعلى سبيل المثال إذا كان منزل المدعى على وشك الانهيار بسبب أعمال الحفر التى يقوم بها جاره، يمكن للمدعى أن يستصدر قراراً من المحكمة يلزم الجار باحترام حقوق ملكيته ووقف أعمال الحفر. ولكن كما هو الحال فى الجرائم، عادة ما يتدخل القانون بعد وقوع الحادثة.

وسأقوم بتسليط الأضواء على مسألتين فى قانون الضرر الحديث. أولى المسألتين

تتصل بما إذا كان إلزام المدعى عليه بتعويض المدعى لا يتم إلا فى حالة ارتكابه خطأ يتسبب فى وقوع الضرر. فعلى سبيل المثال، إذا أسقط عامل بناء يعمل فى موقع بناء قالب طوب على أحد المارة فأصابه، هل يتعين على رب العمل أو المقاول أن يدفع تعويضاً للمصاب عن إصابته حتى إذا لم يكن مقصراً فى الإشراف على عامله؟

والمسألة الثانية تتصل بماهية الحقوق التى يحميها أو ينبغى أن يحميها قانون الضرر؟ فعلى سبيل المثال، هل يعوض القانون الزوجة التى تعانى من الخسارة المادية والآلام النفسية لقتل المدعى عليه زوجها الذى كان يعولها؟

وإذا ما تعرضت للمسألة الأولى، فإننى افترض، فى الوقت الراهن، أن الحقوق التى يحميها قانون الضرر هى الحقوق نفسها التى تحظى بالأولوية فى القانون الجنائى: أى الأمن المادى للناس وممتلكاتهم. وواقع الأمر أن كافة نظم قانون الضرر تحمى مدى أوسع من الحقوق مقارنة بالحقوق التى يحميها القانون الجنائى، غير أنه يمكننا أن نغض الطرف عن هذا الفرق فى هذا المقام.

متى يكون من العدل إلزام من أوقع ضرراً بشخص بتعويضه

تتمثل الإجابة المختصرة على هذه المسألة فيما يلى: يتم ذلك على الأقل عندما يتسبب بارتكابه الخطأ فى إلحاق ضرر مادى بالشخص أو ممتلكاته. ويشمل الخطأ، مثلما هو الحال فى القانون الجنائى، القصد والإهمال. ولكن ما هو المعيار الذى يحدد به قانون الضرر ما إذا اتسم سلوك شخص ما بالإهمال؟

يتبنى قانون الضرر بصفة عامة معيار الفرد العادى الذى تتوافر له درجة معقولة من الأهلية. ويعد إهمالاً كل الأفعال التى لا يتوخى أصحابها الحرص بهدف تجنب إيذاء الآخرين. وطبقاً لمعيارنا المفترض، ينبغى على قائدى المركبات على الطرق السريعة أن يبلغوا المستوى العادى فى مهارات القيادة حتى إذا اتسم بعضهم بالارتباك. كما ينبغى أن يعى الطبيب التطورات الحديثة فى الطب حتى وإن اتصفت ذاكرته بالضعف أو أن يكون قد قارب سن الإحالة للتقاعد. ويتصف هذا المعيار بالموضوعية. فالارتباك وضعف الذاكرة لا يندرجان

تحت الأخطاء الأخلاقية، ومع ذلك فهما بالتأكيد يندرجان تحت مسمى العيوب. ولكننا نلوم من يختارون القيادة أو الطب مهنة لهم إذا لم يفوا بالمعيار اللازم للقيادة أو ممارسة الطب.

ومن ناحية أخرى، فإن الشخص الذى يقدم الإسعافات الأولية فى حالة طارئة حينما لا يكون هناك طبيب لا ينتظر منه إلا أن يقدم أفضل ما فى إمكانه فى تلك الظروف. ويكون المعيار فى هذه الحالة ذاتياً. (ولكن ماذا عن من يدعى أنه خبير فى الإسعافات الأولية)؟ وعند الحكم بما إذا كانت أفعال المدعى عليه تتسم بالإهمال أم لا، تطبق نظم قانون الضرر معايير مختلفة للسلوك بعضها موضوعى والبعض الآخر ذاتى. فمن إحدى الزوايا لا يرمى القانون إلى تحميل المدعى عليه المسئولية إلا إذا أخطأ بالفعل، ومن زاوية أخرى لا يكون من العدل أن تعتمد مطالبة المدعى بالتعويض على سمات شخصية المدعى عليه أو مزاجه الخاص، وفى مثل تلك الحالة، مثلما هو الحال فى أغلب الحالات فى القانون، ينبغى التوصل إلى حل وسط ما بين الأهداف المتضاربة.

المسئولية الكاملة

ولكن هل هناك ما يبرر تخطى حتى المعيار الموضوعى للإهمال وإلزام المدعى عليه تقديم التعويض حتى إذا لم يكن قد ارتكب خطأ على أية وجه من الوجوه؟ وهل يجب على القانون أن يطبق فى بعض الأحيان ما يسمى بالمسئولية الكاملة؟

لقد سبق أن رأينا أن القانون الجنائى يلزم الناس فى بعض الأحيان بدفع غرامات لانتهاكهم اللوائح المخصصة لحماية الصحة والأمان والبيئة وغيرها من الشئون التى تهم المجتمع. وتطبق هذه القوانين بغض النظر عن توافر قصد الضرر أو عنصر الإهمال فى منع وقوع الضرر. ولذلك فإن المسئولية الكاملة تحديداً تنشأ دون الحاجة إلى ثبوت الخطأ من جانب من خالفوا القانون.

ويسود الاعتقاد بأن التزام الصالح العام، وتحقيق العدالة، إذا ما كانت الغرامة بسيطة، يقتضى الحكم بالغرامة على من يخالفون القواعد حتى إذا لم يكن ما ارتكبوه خطأ. ويرجع ذلك إلى أن الخروج عن القواعد عادةً ما لا يصحبه الشعور بالعار بعكس الحال فى جرائم القتل والسرقة والاغتصاب (وواقع الأمر أن بعض البلاد تطلق على جرائم الضرر اسماً آخر «كالتعديات» بدلاً من «الجرائم»). فعلى سبيل المثال، لا يفقد معظم الناس

احترامهم لمن يرتكب مخالفة مرور إلا إذا تسبب فى تعطيل المرور على نحو كبير.

وتتجه نظم قانون الضرر، مثلها مثل نظم القانون الجنائى، إلى جعل وقوع الخطأ شرطاً للمسئولية طالما كان ذلك فى الإمكان. غير أن المسئولية الكاملة فى قانون الضرر، بعكس القانون الجنائى، قد انتشرت انتشاراً كبيراً منذ قيام الثورة الصناعية، حيث تقع الحوادث التى تؤدى إلى القتل أو الإصابة. ولذلك فيجوز إدانة شخص ما بمسئوليته عن الضرر على الرغم من أنه لم يرتكب خطأ بالمعنى المعتاد، وإنما عرض أناساً آخرين للخطر، فإذا ما نتج عن ذلك ضرر، فإن الاعتقاد السائد يقضى بعدالة تحمل مسئوليته من أجل الصالح العام.

متى يكون هناك مسئولية كاملة ؟

هناك بعض حالات المسئولية الكاملة، مثل مسئولية رعاية الحيوانات، التى حظيت بالاعتراف منذ زمن طويل، إذ يجب على الشخص الذى يرعى حيواناً خطراً أو يملكه (كلباً متوحشاً أو أسداً) أن يعوض المدعى، حتى إذا لم يكن مخطئاً فى سيطرته على الحيوان. وعلى الرغم من أن الاحتفاظ بحيوان خطر أمر غير محظور عادة (هناك بعض الاستثناءات) فإن ذلك الفعل يعرض الآخرين للخطر. ويعد التعويض عن الضرر الذى يتسبب فيه الحيوان هو الشرط الذى يفرضه المجتمع على الشخص الذى يحتفظ به مقابل السماح له الاحتفاظ بالحيوان.

ولقد توسعت نظم قانون الضرر الحديثة فى مجال الأشياء التى تحظى بالمسئولية الكاملة، وتحاول بعض البلاد أن تنظمها فى قاعدة عامة، فلا تحكم بفرض المسئولية فى حالات منفردة كحالات الحيوانات المتوحشة، غير أن البلاد جميعها لم تستقر بعد على المبدأ نفسه.

وفى فرنسا، تطبق المسئولية الكاملة عن الضرر الناشىء عما يخضع لسيطرة الشخص سواء كان سيارة، أو عصا، أو شجرة، أو أى شىء آخر. ويتسم القانون الألمانى بقدر أقل من العمومية. إذ ينص على أن المسئول عن السيارة يتحمل مسئولية الإصابات الجسدية والأضرار التى تلحق بالملكية، مثلما هو الحال مع مسئولى السكك الحديدية والكهرباء والغاز وبعض مسئولى المشروعات الأخرى. أى أن من يتولون مسئولية المشروعات التى تشكل مصادر الخطر الأساسية فى المجتمع الصناعى،

يتحملون مسئولية كاملة عن الضرر الذى يقع.

ولقد ظلت المدرسة الأنجلو- أمريكية فيما يتصل بالضرر تضع المزيد من القيود حتى وقت قريب. فما يتم تحديده من أفعال المسئولية الكاملة يقتصر على الأنشطة الخطرة مثل استخدام المتفجرات. وقد استقر مؤخراً مفهوم مسئولية الصانع عن عيوب السلع التى يصنعها (المسئولية عن المنتجات) حتى إذا لم يكن مخطئاً. وبناء على هذا المبدأ فإن الشركة التى تصنع الغسالات تكون مسئولة تجاه زوجة أحد المشترين إذا ما أصيبت بسبب عيب فى الغسالة. ويصدق ذلك حتى إذا لم يكن من الممكن اكتشاف العيب بالفحص الدقيق قبل بيع الغسالة.

ويختلف تحديد الأشياء التى ينطبق عليها مبدأ المسئولية الكاملة فى هذه النظم القانونية. ولكن ما هو المبدأ الأساسى الذى تعتمد عليه هذه النظم؟

تتسم الفكرة القائلة بالالتزام بتحمل مسئولية الضرر الناتج عما يقع تحت سيطرتى ويعود على بالمنفعة بشىء من الوجاهة. ويبرر عاملا المنفعة أو توقعها، والسيطرة، قبولى بمسئولية ما قد يحدث من خطأ، وتصدق هذه الحجة بصفة خاصة إذا كنت أدير عملاً تجارياً وأهدف إلى تحقيق ربح من الأشياء التى قد ينتج عنها ضرر. ويعد سداد التعويض عن الضرر فى مثل هذه الحالة مماثلاً لسداد الالتزامات التجارية الأخرى.

ولكن ماذا عن الفكرة المقابلة بأنه مادمت ملتزماً جانب الحرص فلا أوقع الأذى بالغير، فإننى مطلق اليد فى التصرف كما يحلو لى؟ فلم الالتزام إذن بتحمل مسئولية حوادث وقعت للغير ولم تنتج عن خطأ ارتكبته؟ فإنهم إن أرادوا تعويضاً فعليهم أن يلجأوا إلى تدارك الأمر باللجوء إلى التأمين لصالحهم.

وكيف يمكننا أن نطبق ذلك على حادثة على الطريق تسببت فيها قيادة مركبة؟ فى القانونين الفرنسى والألمانى تعد المركبة أو القيادة مسئولية المالك أو السائق إذا ما تسببت فى حادثة دون النظر فى خطأ أى منهما. أما فى معظم النظم المستمدة من القانون العام الإنجليزى فإن السائق لا يعد مسئولاً إلا إذا ثبت خطأه. ولكن حتى هذه النظم تلزم مالك المركبة أو سائقها بالحصول على وثيقة تأمين، حتى أنه إذا أخطأ أو أضر بشخص ما يمكن للمصاب أن يحصل على حقوقه من شركة تأمين مالك السيارة أو سائقها.

ويمكن بلورة الفرق بين المسئولية الكاملة والمسئولية عن الخطأ فى حوادث المرور بمناقشة التساؤل التالى : هل المدعى مؤمن عليه ضد الضرر الذى تسبب فيه خطأ سائق

المدعى عليه، أو هو مؤمن عليه أيضاً ضد الأضرار التى تسببها السيارة حتى فى حالة عدم وجود خطأ (مسئولية كاملة)؟.

فما الذى نفضل؟ فعندما تقتصر مسئولية سائقى المركبات على أخطائهم فإن ذلك قد يدفعهم لتوخى الحرص، حتى ولو للحفاظ على أقساط التأمين المنخفضة. ومن ناحية أخرى فإن الناس يدركون أنهم مسئولون إلى حد ما عن الضرر الذى يتسببون فى وقوعه حتى إذا لم يكونوا قد ارتكبوا أية أخطاء. فإذا صدمتك بسيارتى فإنه يجب على من وجهة النظر الأخلاقية أن أتوقف واستدعى من يمكنه إسعافك، حتى إذا افترضنا أنك وحدك تتحمل مسئولية الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث. فإذا ما كنت فى مثل هذه الحالة متحملاً لجانب من المسئولية عن الضرر الذى لحق بك حتى إن لم أكن مخطئاً، ولم يكن قسط التأمين مرتفعاً على نحو كبير، فهناك ما يبرر تحملى للمسئولية الكاملة (دون ثبوت الخطأ) فيما يتصل بكافة الحوادث التى تنتج عن قيادتى للمركبة. وهذا الوضع سيبعث مزيداً من الأمان فى نفوس ضحايا حوادث الطريق، وبالتالى يحقق أحد أهداف القانون. غير أن ذلك الترتيب قد يؤدى أيضاً إلى ارتفاع تكلفة التأمين.

المسئولية الكاملة عن الأفراد

ناقشنا فيما تقدم المسئولية الكاملة عن الأشياء أو الأفعال كقيادة المركبات. فهل يجوز أن يكون هناك مسئولية كاملة عن الغير أيضاً؟ هل يتحمل رب العمل مسئولية الضرر الذى تسبب فيه أحد مستخدميه لأحد الأشخاص أثناء التحاقه بخدمة صاحب العمل؟ وهل يؤاخذ الآباء بما ارتكبه أبناؤهم القصر من ضرر فى حق الآخرين؟ فربما لن يتمكن المستخدم أو الطفل من تحمل مسئولية الضرر إذا كان ضرراً بالغاً. ولذلك فإن احتمال حصول الضحية على التعويض يعتمد على ما إذا كان رب العمل أو الأب مسئولاً.

ولنتناول أولاً مسألة مسئولية رب العمل فى الحالة التى سبق ذكرها، ألا وهى سقوط قالب طوب من عامل بناء يعمل بأحد المواقع على أحد المارة فيتسبب فى إصابته. فهل يجب على المقاول إذا لم يكن قد أبدى تقصيراً فى الإشراف على العامل أن يعوض المصاب عن الضرر الذى لحقه؟ تقدم النظم القانونية إجابات مختلفة. أحد النظم يقول باشتراك المقاول مع العامل فى تحمل الخطأ. وقد يرجع خطأ المقاول إلى إلحاقه العامل بالعمل عنده بدون

القيام بالتحرى الواجب أو لإهماله الإشراف على عمله. ولكن فى كثير من الأحيان يصعب تحديد خطأ رب العمل فى اختيار مستخدميه أو الإشراف على ما يقومون به من أعمال. وفى مثل هذه الحالة تقل فرصة المدعى فى الحصول على تعويض.

ويتجه رأى آخر أقرب إلى صالح المدعى إلى القول باقتصار مسئولية رب العمل على الخطأ وحده، غير أنه ينبغى عليه إذا ما أراد أن يتجنب تحمل المسئولية عن الضرر أن يثبت أنه لم يكن مخطئاً. ولكن ارتكاب الخطأ هو أمر مفترض. وفى واقع الأمر، فإن ذلك ييسِّر من حصول المدعى على تعويض. فحتى إذا لم تتضح مسئولية رب العمل تجاه الخطأ الذى وقع، فإنه يلتزم بالتعويض عنه.

ويتجه رأى ثالث يعد هو الآخر فى صالح المدعى إلى القول بأنه فى حالة ارتكاب المستخدم لخطأ ما فإن رب العمل يكون مسئولاً مسئولية كاملة عن خطأ مستخدمه. غير أن ثبوت مسئولية المقاول تعتمد على ضرورة ارتكاب مستخدمه للخطأ فى المقام الأول. فإذا كان المستخدم قد أسقط قالب الطوب لأنه فوجىء بدوى انفجار قريب، فإن رب العمل لا يكون مسئولاً عن فعلته.

وتتشابه الحجة التى تقوم عليها هذه المسئولية الكاملة (بصورتها الجزئية) مع المسئولية الكاملة عن الأشياء إلى حد ما. فرب العمل يحصل على منفعة مترتبة على ما يقوم به مستخدموه من عمل، ويرجو المكسب من جراء العمل الذى يوظف فيه العامل. وهو يدير العمل ويسيطر، ضمن أشياء أخرى، على أسلوب عمل مستخدميه. وفى المقابل فإنه يتعين عليه أن يقدم تعويضاً عن الضرر الذى يتسبب فيه مستخدموه ويقع على الغير، إذا ما ارتكبوا خطأ على أقل تقدير.

ولا تتسم المسئولية الكاملة فيما يتصل بمسئولية الأبوين بالدرجة ذاتها من الإقناع. فلا تعود عليهما منفعة، على نحو مباشر على الأقل، من رعاية أبنائهم. فهما لا يحاولان جنى ربح من ورائهم. فإذا ما ارتكب أحد الأطفال فعلاً ضاراً فهشم زجاج نافذة الجيران، فإن مسئولية الأبوين في أغلب البلاد لا تثبت إلا فى حالة تقصيرهم فى الإشراف على طفلهم. غير أن قوانين بعض البلاد تفترض أن الأبوين مخطئان وتلزمهما بإثبات العكس إذا ما أرادا ألا يقدما تعويضاً.

وبغض النظر عما ينص عليه القانون، فإنك غالباً ما تشعر بمسئوليتك عن تعويض جيرانك إذا ما ألقى ابنك بحجر فكسر زجاج نافذة الجيران، حتى إذا كنت قد بذلت كل ما

فى وسعك لمنعه من قذف الأحجار. ويشير ذلك إلى أن الامتناع عن الدفع لتعويض الضرر يعد خطأ أخلاقياً فى بعض الأحيان حتى إذا لم تكن قد ارتكبت الخطأ بنفسك.

تبقى نقطة أخيرة فيما يتصل بالمسئولية الكاملة. فإذا كان الحكم بالتعويض لا يترتب على ثبوت الخطأ، فهل نلغى قانون الضرر باعتباره وسيلة قد عفى عليها الزمن لتعويض المضرورين؟ وهل لنا أن نستبدله، على الأقل فيما يتصل بالإصابات الجسدية، بخطة تأمين تديرها الدولة؟ يتبنى البعض هذا الرأى، وهناك بلاد، مثل نيوزيلاندة، تبنت مشروعات من هذا النوع.

وربما كان إلزام الناس بتقديم تعويض عندما لا يكونون مخطئين بل يفتقرون إلى السيطرة على الشخص أو الشىء المسبب للضرر، خطوة تتسم بالتطرف وربما تتكلف الكثير.

هل يتحتم علينا دائماً أن نراعى الآخرين؟

تعلن بعض الشركات التجارية عن خدماتها مستخدمة شعارات مثل «خدمة التوصيل فى أربع وعشرين ساعة نحن نهتم بخدمتك». والتعليق الواضح على ذلك هو أن مظهرها يكون سيئاً إن لم تفعل. لكن هل ينبغى علينا أن نعمل دائماً وتحت أى ظرف على منع الأذى عن الآخرين؟ ألا يحتاج الواعظ إلى فترة راحة ؟

فإذا ما رأيت سيارة يتسرب منها الزيت أو تنطلق على إطار فارغ، فهل يلزمك القانون بإخطار صاحب السيارة إذا لم يكن منتبهاً للمشكلة وتسبب ذلك فى وقوع حادث؟ لا شك أن تنبيهك له أمر محمود. ولكن هل إذا امتنعت عن تنبيهه تعد قد ارتكبت خطأ قانونياً؟

تقر معظم النظم القانونية بوجود بعض الحالات التى لا نلتزم فيها بمراعاة عدم تعرض الغير للضرر، على الرغم من قدرتنا على ذلك. وتعبر النظم المختلفة عن هذا المفهوم بطرق مختلفة. فقد تشير إلى أنه فى بعض الأوقات لا يتعيّن علينا أن نأخذ الحيطة لئلا يصاب الغير بالضرر. أى أن عدم اتخاذ الحيطة يعد أمراً غير مخالف للقانون فى بعض الأحيان أو بأسلوب آخر أن عدم اتخاذ الحيطة لا يعد خطأ. وبغض النظر عن أسلوب التعبير، فمن المفهوم أن هناك بعض احتمالات الضرر التى يجب أن يحتملها من أضير منها بأنفسهم فلا ينقلون ضررها إلى الغير.

ولذلك فإن من يقتحمون البيوت لسرقتها يتعرضون لاحتمال الإصابة أثناء قيامهم بنشاطهم. فلا يتعين علىّ أن أراعى عدم تعرض السارق الذى يتسلق السطح لكى يدخل منزلى للإصابة بسبب تفكك بلاط سقفى. فلا يوجد هناك ما يدعونى لتسهيل مهمته.

وهناك نقطة هامة أخرى هى أننا لا ينبغى أن نكون على أهبة الاستعداد دائماً لتقديم الخدمات للأغراب. إذ يجدر بنا جميعاً أن نعتنى بسلامة أجسامنا وممتلكاتنا فى المقام الأول. ولنبحث مسألة الإطار الفارغ وتسرب الزيت فى سيارة شخص لا تعرفه، أو مسألة ملاحظتك لشخص مشبوه يتخفى حول بيت جارك. إن عدم تحذيرك صاحب السيارة أو جارك يعد أمراً دنيئاً ، ولكن إذا لم أحذرهما، هل أعد مسئولاً من الناحية القانونية عن الحادث أو السرقة اللذين ما كاناً ليقعا لو أننى قمت بتحذيرهما؟

بالطبع لا. غير أن حالات الطوارىء قد تشكل استثناء. فإذا ما تناولنا المثال المتعارف عليه، فهل يجوز لى قانوناً أن أقف مكتوف الأيدى وأترك طفلاً يغرق بينما كان من الممكن أن أنقذه بسهولة؟ وهل يجوز للطبيب قانوناً أن يرفض العناية بضحايا حادث إذا ما طلبت منه المساعدة؟ تختلف نظم قوانين الضرر والقوانين الجنائية فى آرائهم حول واجبنا تجاه إنقاذ الغير من الخطر المحقق. (وبطبيعة الحال يجب على الوالدين أو مربية الأطفال أن يتخذوا من الخطوات ما يكفل إنقاذ الأطفال الذين يرعونهم، كما يجب على الطبيب أن ينقذ مريضه).

وفى بعض البلاد لا يفرض القانون التزاماً بإنقاذ الغير. وفى بلاد أخرى يفرض القانون هذا الالتزام، ويمكن أن تطالب المدعية التى أصابها الضرر بالتعويض من الشخص الذى امتنع عن مساعدتها. وفى الكثير من الدول الأوروبية يعد الامتناع عن تقديم المساعدة فى الأحوال الطارئة جريمة بالفعل.

غير أن القانون فى الدول جميعها لا يلزمنى بالمخاطرة بحياتى أو سلامتى لحماية الغير. فلا يتعين علىّ أن اتدخل لفض شجار إذا ما تعرضت للخطر من جراء ذلك العمل. فالبطولة أو مجرد المحاولة غير ملزمة قانوناً.

وهناك بعض الحالات التى لا يجوز فيها لمن تعرض للضرر أن يطالب بالتعويض ممن كان فى استطاعتهم التدخل لتقديم المساعدة. ففى بعض الأمور، ينبغى علينا أن نعتمد على أنفسنا ولا نتوقع من الغير أن يرعى مصالحنا. ولكن ما هو الحد الفاصل بين الاحتمالين؟

ما هى أوجه المنفعة التى يحميها قانون الضرر ؟

لا تقتصر نظم قوانين الضرر على اختلاف أنواعها على تقديم التعويض فى حالات الإصابة الجسدية أو إتلاف الممتلكات، بل يتسع نطاق قانون الضرر ليشمل نواحى أخرى للمنفعة، اقتصادية وشخصية، ويقوم بحمايتها. ونورد فى هذا المقام مثالين: مصلحة الزوجة فى إعالة زوجها لها، ومصلحتها فى عدم التعرض لكرب عاطفى بفقدها إياه، (وبالطبع يمكن أن يكون العكس صحيحاً).

الأمــن الاقتصـــادى

تختص أولى المنفعتين بالجانب الاقتصادى، والثانية بالجانب العاطفى. ويتصل كلاهما بالآثار المتتابعة للحدث. فقد يلقى أحد الأفراد حتفه نتيجة لخطأ ما ويترتب على ذلك ضرر اقتصادى أو عاطفى لزوجته ومن يعول. فهل يجدر بقانون الضرر أن يعالج هذه المنافع المتصلة بالأمن الاقتصادى والعاطفى بوصفها حقوقاً ينبغى الالتزام بتقديم التعويضات عنها؟

فإذا ما قتل شخص ما نتيجة لخطأ (كأن تدهمه سيارة يقودها المدعى عليه بإهمال) فإن أسرته تقع فى ضائقة مالية. فقد فقدوا عائلهم، ولم يعد بإمكانه أن يطالب رب العمل أو المدعى عليه بما كان سيتحصل عليه من أجر لو أنه ظل على قيد الحياة. فهل هناك من يحق له مطالبة المدعى عليه بمال لم يكتسب قط.

وماذا عن زوجة عائل الأسرة؟ هل تملك الحق فى مقاضاة المدعى عليه لحرمانه إياها من الرعاية التى كانت ستحصل عليها إذا ما ظل زوجها على قيد الحياة؟وتثار المسألة نفسها فيما يتصل بأطفال العائل وأقاربه الذين كانوا يحصلون فى حياته على العون والرعاية.

وتلتزم بعض النظم القانونية جانب الحذر فيما يتصل بحماية المصالح الاقتصادية الخاصة. فإذا ما تسببت فى قتلى بإهمالك، فإن زوجتى وأفراد أسرتى ليسوا وحدهم الذين سيعانون، بل شريكى فى العمل، والمتجر الذى أبتاع منه الملابس، والجمعيات الخيرية التى أقدم لها الهدايا بانتظام، وهلم جرا. فإذا أُتيح لهؤلاء جميعهم أن

يقاضوك ألن تجتمع دعاوٍ لا حصر لها يصعب التحقق من بعضها؟

ولكن ألا يحق لزوجتى وأقرب أقربائى على الأقل أن يقاضوك لتسببك فى فقدهم لعائلهم؟ فى الكثير من النظم القانونية يمنح القانون لبعض الأقارب (الأزواج، والأطفال القصر، والوالدين فى كثير من الأحيان) الحق فى الحصول على الإعالة. ولذلك فإنك إذا تسببت فى قتلى، هل يجوز لهم أن يطالبوك بإعالتهم بدلاً منى - إلى مدى إعالتى لهم فعلاً على أقل تقدير؟ .

وحتى إذا لم يكونوا يتمتعون بهذا الحق القانونى فى الإعالة، وكنت لا أعولهم فى واقع الأمر، ألم يحرموا من شيء كان لهم الحق فى تصور استمراره. وهل ينطبق ذلك أيضاً على الشخص الذى يموت رفيقه الذى لم يرتبط به بعلاقة زوجية؟

لم تسمح معظم النظم القانونية فى الماضى بالمطالبة بتعويض عن وفاة العائل. ولكن مع زيادة الوفيات الناتجة عن الحوادث فى المجتمعات الصناعية كان لا بد أن يتغير ذلك الوضع. ففى الوقت الحالى تسمح بعض البلاد لأقرب الأقرباء الذين يعولهم المتوفى أن يرفعوا دعوى لحرمانهم من الإعالة إذا كان لهم الحق قانوناً فى أن يعولهم القتيل وكانوا يتلقون هذه الإعالة بالفعل. وتقوم بلاد أخرى بإعداد قائمة بالأقارب الذين يحق لهم التقدم بالمطالبة إذا ما كانوا يتلقون الإعالة من القتيل.

ولا تقصر بلاد أخرى حق المطالبة بالتعويض على أقرب الأقرباء. إذ لا ترى هذه البلاد ما يدعو لحرمان من يعانى الخسارة الاقتصادية كنتيجة للوفاة من حق المطالبة بتعويض من الشخص المسئول. وذلك يعنى أن لرب العمل الحق فى مقاضاة من يتسبب بإهماله فى قتل أحد موظفيه الأكفاء، الأمر الذى يسبب خسارة للعمل. كما يحق لفريق كرة قدم أن يقاضى الشخص المسئول عن قتل نجم الكرة به.

الأمن العاطفى

إذا ما جاز للزوجة (وكذلك لغيرها ممن يعولهم) أن ترفع دعوى لفقدها مصدر إعالتها بقتل عائلها خطأ، هل يجوز لهم أيضاً أن يطالبوا بتعويض عن الحزن الذى يتسبب فيه وفاة العائل؟

وتتجه النظم القانونية لالتزام جانب الحرص فيما يتصل بالتعويض عن شعور الكرب.

ويعود أحد الأسباب إلى أنه وإن كان من الممكن قياس الخسارة الاقتصادية، فإنه من المستحيل قياس مدى شعور الأرملة بفقدانها لزوجها على سبيل المثال. بل إن محاولة القياس فى حد ذاتها تعد تعدياً على خصوصيتها بالفعل.

ولذلك فإن بعض البلاد لا تجيز المطالبة بتعويض عن الفجيعة فى وفاة عزيز على الإطلاق. إذ يُنظر إلى مثل هذه الفجيعة بوصفها شعوراً نتحمله بصفة شخصية. فلا يصح أن نحاول تحويله إلى مقابل مادى. وتسمح بلاد أخرى بمبلغ اسمى محدود لا يزيد عن بضعة مئات من الجنيهات. وتنفيذ هذا الإجراء يجنبنا الصعوبة التى نجدها عند محاولة تقويم شعور الحزن الذى تسببت فى إثارته الوفاة. وهناك بلاد أخرى تقصر المطالبة، عند السماح بها، للأزواج وأقرب الأقرباء، بينما تسمح بلاد أخرى للأصدقاء بالمطالبة بتعويض إذا كانوا يعانون من كرب شديد.

ولكن هل يمكن للقانون السعى لحماية الأمن العاطفى على نحو معقول؟



٨

الإجراءات والشكليات

يعد الإجراء خطوة أو سلسلة من الخطوات ينبغى إتباعها إذا ما استهدفنا تحقيق نتيجة معينة. ويعد الشكل وسيلة لتسجيل الخطوات المتبعة أو النتيجة التى تحققت.

ويتمثل نوع النتائج التى يعتد بها القانون فى ما إذا كان الفعل صحيحاً من الناحية القانونية، وبالتالى يؤثر على حقوق الناس وواجباتهم. وقد يكون هذا الفعل تشريعاً، أو معاهدة، أو عقداً، أو وصية، أو زواجاً، الخ. وعلى سبيل الاختصار، فإننا سنطلق على تلك الأفعال التى يقصد من ورائها التأثير على الحقوق والواجبات اسم «الترتيبات القانونية». فإذا ما كانت الترتيبات القانونية صحيحة فإنه يترتب عليها آثار قانونية. فقد تفرض الواجبات على المواطنين أو الدول أو أطراف العقود أو الأزواج، الخ، أو قد تمنحهم حقوقاً.

غير أن الترتيبات القانونية قد لا تكون صحيحة ويعود السبب فى هذا إلى عدم إتباع الإجراءات السليمة. وفى مثل هذه الحالة لا يتحتم على المواطنين الالتزام بالتشريعات، ولا تلتزم أطراف العقود بشروطها، ولا يعد الزوجان اللذين يرغبان فى أن تجمعهما رابطة الزواج طرفى علاقة زوجية صحيحة، ولا يكون هناك ما يدعو لنقل ملكية المتوفى إلى الوريث الذى عيّنه فى وصيته.

كما يمكن اعتبار الترتيبات القانونية غير صحيحة لأسباب ترجع إلى مضمونها. ويقصد بذلك أنه على الرغم من إتباع الإجراءات السليمة فإن الحقوق التى تسعى لإقامتها أو الواجبات التى تهدف إلى فرضها لا يسمح بها القانون.

فربما اعتبرت الترتيبات القانونية غير صحيحة لأن القانون لا يسمح بسن أنواع معينة من التشريعات، أو تحرير أنواع معينة من العقود أو عقود الزواج أو الوصايا. فقد يكون التشريع الذى ينص على السجن دون محاكمة مخالفاً للدستور. كما أن القانون لا يقبل تطبيق عقد تلتزم فيه سوزان بألا تعمل إلا عند بوب. وتعتبر مراسم الزواج ما بين جون ومارى لاغية لأنهما أخوان. وإذا ما أوصت سوزان بثروتها لمن يقتل آلان، فإن القانون لا يتيح لقاتله الحق فى المطالبة بهذا الإرث.

وربما نعتقد أن المتطلبات الإجرائية والشكلية، على خلاف المضمون، لا تتسم بالأهمية. غير أننا نخطىء فى اعتقادنا هذا. فالإجراءات والشكليات تتسم بالأهمية للعديد من الأسباب. فهى تتيح الفرصة لتوافر عنصر اليقين، وتدعو إلى تدبر الأمور، وتدعم العدالة.

فعندما تؤثر الترتيبات القانونية على حقوق الناس، وواجباتهم، فمن الأهمية بمكان التأكد التام من ماهية الحقوق الممنوحة والواجبات المفروضة. كما تساهم الإجراءات والشكليات فى ضمان عدم الإقدام على الترتيبات القانونية إلا بعد التزام الحرص فى تدبر الأمور. إذ ينبغى أن يكون هناك متسع من الوقت للتفكير قبل اتخاذ القرار. وتحتاج الحجج المؤيدة والمعارضة إلى مراجعة دقيقة. وأخيراً تدعم الإجراءات العدالة فنلجأ إليها لضمان أن أطراف النزاع يقفون بقدر الإمكان على قدم المساواة.

وبالطبع يوجد بعض التداخل ما بين هذه الأهداف المختلفة. وهذه الأهداف الثلاثة جميعها تستحق السعى لتحقيقها، غير أننا يجب أن نطرح سؤالاً حول ما إذا كان ذلك السعى قد جعل القانون مسرفاً فى الرسمية. فهل سيطر على القانون الحرص على إتباع الإجراءات الصحيحة بدلاً من الحرص على التوصل إلى النتائج السليمة ؟

هناك من يعتقد أن الضمانات الشكلية والإجرائية ينبغى مضاعفتها؛ وهناك آخرون يعتقدون أنها يجب أن تظل فى أضيق الحدود. ويتشابه صراع الآراء هذا بعض الشيء مع الصراع بين نظرة الثقة ونظرة الشك فيما يتصل بالحكومات (انظر الفصل الثالث).

دواعـى الإجراءات والشـكليات

اليقـين

يعد أوضح داع لاستخدام الشكليات هو تحقيق اليقين فيما يتصل بتسجيل اتخاذ خطوات معينة أو القيام بخطوات معينة. والتدوين هام لهذا الغرض. فإذا أردنا أن نتيقن من دقة شروط الترتيبات القانونية فعادة ما نصرّ على تدوينها. وتكون التشريعات والمعاهدات دائماً مدونة. ويجرى تحرير العقود إذا ما أراد الطرفان الاطمئنان إلى التفاهم الكامل حول ما اتفقا عليه.

ويقدم قانون الوصايا مثالاً طيباً لقيمة الشكليات. فعندما يقضى شخص ما نَحبه يضطر المجتمع إلى اتخاذ قرار بشأن تحديد ورثته. وتسمح نظم القانون جميعها للمتوفى أن يترك جزءاً من ثروته على الأقل لمن يشاء. ولكن كيف يتسنى لنا أن نتيقن من معرفة الورثة الذين خصهم المتوفى بثروته؟

لن يكون من الحكمة الاعتماد على ما يقوله أقاربه وأصدقاؤه عن رغباته بعد أن تقع الوفاة. فقد يحرّفون ما قاله لصالحهم، أو قد لا يتذكرون ما قاله على نحو صحيح. وحتى إذا كان قولهم صادقاً وذاكرتهم دقيقة، فإن المتوفى قد يكون قد غير رأيه بعد أن تحدث إليهم. وربما امتنع لأسباب تتعلق برغبته فى السريّة أو عدم رغبته فى إثارة مشاعر الغيرة عند إخبار أى شخص برغبته فى أن تكون جين لا سوزان وريثة له.

ولا تقنع النظم القانونية إذن بأقوال الأصدقاء والأقارب فيما يتصل برغبات المتوفى الأخيرة، بل تطالب بوجود أدلة يعتمد عليها. ويعد التدوين أمراً جوهرياً. ففى بعض البلاد يكفى وجود خطاب مؤرخ بخط يد المتوفى، وهناك بلاد تذهب إلى أبعد من ذلك فتطلب وثيقة مدونة ومؤرخة وموقعة بيد الموصى بحضور شهود يعلمون أن الوثيقة وصيته ويوقعون عليها بصفتهم شهوداً.

ولم اللجوء إلى هذا المدى؟ أولاً، لضمان أن الوثيقة التى تقدم بعد وفاة الموصى، حينما لا يكون موجوداً لشرح ما يريده، هى فى حقيقة الأمر وصيته. ويفسر هذا لماذا يجب على الموصى أن يخبر الشهود، إذا دعت الحاجة لشهادتهم، بأن الوثيقة التى يوقعون عليها هى وصيته، غير أنه ليس ملزماً بإطلاعهم على محتواها. فإذا لم يُرَا عَ

هـذا الشرط صارت الوصية مجرد مسوّدة أو مزحة.

ثانياً، تؤكد ضرورة التدوين أن رغبات الشخص المتوفى صارت مسجلة فى شكل لا يمكن تغييره بعد وفاته، إلا إذا استثنينا حالات التزوير. فإذا كان قد عبر عن رغباته على نحو دقيق، فإن رغباته الحقيقية سيتم تنفيذها. أما إذا لم يعبر بوضوح عما دار فى ذهنه، فذَكرَ جين بينما كان يعنى سوزان، فلن يحقق له القانون رغباته الحقيقية إلا إذا كان الخطأ واضحاً جلياً.

ويرجع ذلك إلى أن الوصية المكتوبة يؤخذ بها كتعبير عن رغبة المتوفى، أكثر مما يزعم الناس أنه كان يريده. والوصية نص يخضع للتفسير لا التبديل. وقد تتسم هذه القاعدة بالتشدد، غير أنه غالباً ما يكون تطبيقها أفضل من السماح لأقاربه أو أصدقائه بمخالفة ما جاء فى الوصية. أما إذا اقتنعت جين أن المتوفى قصد سوزان بالفعل فيمكنها أن تعطى سوزان الأموال التى ورثتها.

ويعود السبب فى ضرورة تأريخ الوصية إلى أنه لا تصح إلا الوصية الأخيرة للمتوفى؛ إذ يمكنه أن يراجع نفسه إلى ما قبل وفاته مباشرة. ولذلك فإن الشكليات المتصلة بالوصايا تعكس الحاجة إلى اليقين وتضع مبادئ محددة موضع التنفيذ. فيستطيع شخص أن يترك ممتلكاته أو معظمها لمن يشاء وأنه يمكنه أن يغير رأيه حتى آخر لحظة فى حياته؛ كما أنه ليس مضطراً للإفصاح لأى شخص لمن قرر ترك ممتلكاته. أما المجتمع الذى لا يوافق على هذه المبادئ فسوف يكون لديه صيغ مختلفة للوصايا أو ربما لا يسمح بالوصايا أصلاً.

ويكون اليقين أيضاً، (وبالتالى الشكليات)، مهماً فى إقرار وقائع الترتيبات القانونية. ويعد الزواج مثالاً على ذلك. ويعتبر الزواج الآن فى الغالب إجراء رسمياً، بينما اقتصر الزواج فى الماضى على اتفاق الرجل والمرأة أن يرتبطا سوياً فى علاقة دائمة.

وتحتم شكليات الزواج المنصوص عليها فى الكثير من النظم القانونية على أن يتم الزواج أمام أحد المسئولين عن اتمام إجراءات الزواج، فى مكان مخصص لهذا الغرض، بعد صدور إشعار عام بنية الرجل والمرأة فى إتمام زواجهما. ويسجل الزواج بعد ذلك فى سجل رسمى وتكون النسخ فى المتناول عند الحاجة.

ولا يعود السبب فى أن الزواج يكاد يكون الآن إجراء رسمياً إلى أن الزوجين يريدان أن يسجلا توزيع مهام طهى الطعام أو رعاية الأطفال. فبعكس الوصية، لا يريد الزوجان تسجيل محتوى الاتفاق. فإذا أراد الزوجان ذلك فإنهما يحرران عقداً منفصلاً، غير أنه

لا داعى لأن يفعلا ذلك لأن القانون ينص بالفعل على الواجبات والحقوق الأساسية للزوجين.

وترجع فكرة إضفاء صفة الرسمية على الزواج إلى الإقرار الصريح بحالة الزوجية التى تربط بين الرجل والمرأة، ولهذا الغرض تنشأ الحاجة لمثل هذا الإجراء الذى لا يمكن إساءة فهمه، والذى يُوجد إثباتاً مسجلاً بصفة دائمة لا تفاقهما على الزواج. ويقصد بالعلانية قصر الزواج على أولئك الذين يحق لهم أن يتزوجوا ـ فعلى سبيل المثال (فى الدول التى لا تسمح بتعدد الزوجات أو الأزواج) تفيد العلانية فى الاطمئنان إلى أن كلاً من الزوجين غير متزوج ـ من قبل ـ بالفعل.

البديل غير الرسمى

وعادة ما يكون هناك بديل غير رسمى لتلك الترتيبات الرسمية. فالرجل والمرأة غير مضطرين للزواج. فقد يختاران الإقامة سوياً دون زواج. والإصرار على الزواج ربما يعتبر نقصاً فى الثقة فى الطرف الآخر. ولا ينبغى للعقود كلها أن تكون مدونة، على الرغم من أن بعض النظم القانونية تصر على وجود عقد مدون قبل أن تشرع فى تنفيذه (انظر الفصل الخامس). ومع ذلك، فإنه يجوز لأطراف العقد أن يعتمدا على اتفاقهما الشفوى إذا ما فضلا ذلك. فالإصرار على التدوين قد يبدو كأنه علاقة عدم ثقة.

ليس هناك التزام لأى شخص بترك وصية . فإذا ما متُ دون أن أترك وصية فإنه من واجب أقرب أقاربى الذين يرثون ممتلكاتى تلقائياً أن يقرروا كيفية التصرف فيها. ويمكننى إذا شئت أن أخبرهم برغبتى واثقاً من تنفيذهم لها. غير أنه، باستثناء بعض القضايا النادرة، فإن القانون لا يلزمهم بتنفيذ ما وعدوا الموصى بتنفيذه على نحو غير رسمى. وتقرر حتى الحكومات فى كثير من الأحيان ألا تتناول مشكلة ما عن طريق تقديم تشريع ولكنها بدلاً من ذلك تحاول حث الناس على التصرف كما تشاء. ويعد الإقناع عبر الطرق غير الرسمية، إذا كان مؤثراً، أفضل من الإلزام. فإذا ثبت أنه لم يكن فعالاً فهناك التهديد باللجوء إلى التشريع. فإذا ما أقدمت الحكومة على التهديد، فإنها تحول واجباً اجتماعياً أو أخلاقياً غير رسمى إلى واجب قانونى رسمى.

فإذا أمكن إقناع الناس بألا يلوثوا الأنهار دون اللجوء إلى تجريم مثل هذا الفعل فذلك أفضل إلى حد كبير. فإن لم يقتنعوا، فقد تلجأ الحكومة إلى إقرار تشريع بفرض العقوبات على المذنبين.

وحتى إذا أراد معظم الناس تجنب تلويث الأنهار فقد يكون من الأفضل اللجوء إلى القانون لحظر التلوث بدلاً من الاعتماد على الإقناع. إذ تكمن مزية النص الرسمى فى الضرب على أيدى تلك الفئة القليلة التى تتسبب فى التلوث.

كما يمكن للنص الرسمى أن يعلم الناس بالضبط ماهية الأفعال التى يفترض قيامهم بها. فهو يعرف التلوث ويضع الخطوات لمنعه. وإن لم يتم ذلك لن يعرف بعض الناس ما يجب أن يتجنبوه وكيفية تجنبه.

ومن ناحية أخرى فإن التشريع أمر مكلف لأنه ينبغى الاستعانة بالمفتشين والمحاكم لتطبيق هذه التشريعات. فبغض النظر عن التزام شركات الأعمال بالقانون أو عدم التزامها به فإنها تتحمل نفقات إضافية على شكل تكاليف أو غرامات زائدة.

التدبر الحريص

تساهم الإجراءات والشكليات أيضاً فى الإقلال من فرصة إتخاذ قرارات متسرعة تدمر سعادة الناس. فتذكرنا هذه الإجراءات والشكليات أن نتدبر الأمور قبل أن نتزوج، أو نحرر وصية، أو نوقع عقداً مدوناً. ويصدق ذلك أيضاً على القواعد الإجرائية التى تلزم المجالس التشريعية والهيئات العامة الأخرى بدراسة المقترحات أكثر من مرة قبل الموافقة عليها: وذلك يفسر على سبيل المثال القاعدة التى تتبناها الكثير من الدول بمراجعة (قراءة) التشريع المقترح ثلاث مرات قبل إقراره.

العدالة

كيف يمكن أن نطمئن لعدالة تناول النزاع ما بين الأفراد بعضهم وبعض أو بين الأفراد والدولة؟ وعند الفصل فى المنازعات، فالعدالة تتطلب أن تقف أطراف النزاع على قدم المساواة أمام القانون (النظر الفصل العاشر). وإذا ما أردنا للمساواة أمام القانون أن تتحقق،

فالأمر لا يقتصر على مجرد تطبيق القواعد نفسها على الجميع. بل إن الحاجة تدعو إلى ما هو أكثر من ذلك. فكل طرف من أطراف النزاع يجب أن يحصل على فرصة متساوية لعرض قضيته. ولا يجب أن يكون القاضى أو المسئول الذى يصدر حكماً فى ذلك النزاع منحازاً لطرف من الأطراف.

وإذا ما أردنا لإجراءات التقاضى والمحاكمات أن تتصف بالعدالة، فمن الأهمية بمكان أن يعلى المجتمع من شأن قيمة العدالة ـ كما يجب أن يتصف رجال الشرطة والقضاة والمسئولون بالأمانة ويقظة الضمير. غير أن هذه القيم لا تنشأ دون مقدمات. إذ يجب أن يوضح القانون ويؤكد المعانى التى تتضمنها هذه القيم.

ويتم ذلك فى كثير من البلاد بواسطة مجموعة الإجراءات الجنائية والإجراءات الخاصة (وفى بعض الأحيان الإجراءات الإدارية). وتضع هذه القوانين قواعد التحقيقات الجنائية والمحاكمات، والدعاوى الخاصة، والقرارات الإدارية وما يتصل بها من شكاوى. وحتى عندما لا يوجد مثل هذه القواعد فى بلد من البلاد (انظر الفصل الثانى)، فإن أغلب البلاد تطبق قواعد إجرائية تفصيلية للتعامل مع النزاعات.

المواطن ضد الدولة

وسوف نلقى الضوء على قضية واحدة تتسم بالأهمية فيما يتصل بالإجراءات والعدالة: فهل يمكن أن تتحقق المساواة أمام القانون عندما تكون الدولة طرفاً فى النزاع؟ وهل يمكن للمواطن المشتبه فى ارتكابه جريمة أو المتهم بارتكابها أن يقف على قدم المساواة مع الدولة بإمكاناتها الضخمة الواسعة؟ إن الدولة باختلاف وظائفها تحقق مع المتهم، وتقيم ضده الدعوى، وتحاكمه، وتعاقبه.

كما يصعب تحقيق العدالة فى مجال القانون الإدارى، حيث يتعين على الدولة تنفيذ السياسات التى أقرها المجلس التشريعى والالتزام بالعدالة تجاه من تطبق عليهم هذه السياسات فى الوقت نفسه. فعلى سبيل المثال يتعين على الدولة إنشاء الطرق، ولكن يجب عليها فى الوقت ذاته مراعاة اعتراضات المتضررين من إنشاء تلك الطرق فى أماكنها المحددة.

وفى الفقرات التالية سنسلط الأضواء على الإجراءات الجنائية، وعلاقتها بالعدالة.

الإجراءات الجنائية

يعد المواطن المشتبه فيه بارتكاب إحدى الجرائم فى موقف ضعيف للغاية بالمقارنة بموقف الدولة. فهو لا يجد تحت تصرفه ما للدولة من موارد. وقد يلقى القبض عليه ويحتجز بينما لا تزال الجريمة رهن التحقيق. وبالتالى فإن حريته فى جمع الأدلة التى يواجه بها الاتهام تكون مقيدة. كما أنه لا يتمتع بالقوة الجسمانية التى تتيح له الدفاع عن نفسه إذا ما تعرض للضرب على أيدى رجال الشرطة.

ومن أجل تحقيق التوازن فإنه يمكن حماية الشخص المشتبه فيه أو المتهم بعدة طرق تختلف باختلاف النظم القانونية، غير أن كافة النظم القانونية فى أيامنا هذه تسعى لتوفير بعض الضمانات.

ويعد تقسيم مراحل الإجراءات الجنائية ما بين جهات مختلفة أحد سبل حماية المشتبه فيهم جنائياً. إذ يمكن الفصل ما بين مهام التحقيق، ورفع الدعوى، والمحاكمة، والإدانة، وإصدار الحكم، وتنفيذه. فيمكن توزيع هذه المهام على ست أو سبع جهات مختلفة.

وعلى سبيل المثال يمكن أن تتولى الشرطة مهمة التحقيق فى الجريمة، وتتولى النيابة رفع الدعوى، ويرأس القضاة إجراءات المحاكمة، ويقرر المحلفون إدانة المتهم أو براءته، وتفحص محكمة الاستئناف مدى عدالة المحاكمة، وتتولى مصلحة السجون تنفيذ الحكم إذا ما أدين المشتبه فيه وحكم عليه بالسجن.

وعادة ما يصدر القاضى الذى يرأس المحاكمة الحكم بإدانة المشتبه فيه، غير أن هذا الترتيب لا يعد الكلمة الأخيرة، إذ يمكن أن يعهد إصدار الأحكام لمجلس خاص، أو يجوز أن يتولى أحد القضاة التحقيقات، بينما يتم اختيار قاض آخر لإجراءات المحاكمة إذا ما وجد القاضى الأول من الأدلة ما يكفى لعقد المحاكمة.

وتستدعى هذه الوسائل الإجرائية إلى أذهاننا مبدأ الفصل بين السلطات الذى ناقشناه فى الفصل الثالث. وتكمن الفكرة فى عدم انفراد جهة واحدة (الشرطة، أو النيابة، أو القضاء، أو المحلفين، أو مصلحة السجون) بسلطات غير محدودة. إذ ينبغى تقسيم

سلطات الدولة بحيث يقوم كل قسم بالرقابة على الأقسام الأخرى. فلا يتاح للشرطة أن تقيم الدعوى إلا إذا أقنعت النيابة العامة بوجاهة القضية. ويقوم القاضى أثناء نظر القضية، إذا ما دعت الحاجة، بإصدار حكم بعدم كفاية الأدلة التى قدمتها النيابة العامة. كما أنه إذا اعتقد المحلفون أن القاضى قد افتقر إلى الحياد أثناء المحاكمة، فإنهم غالباً ما يتخذون قرارهم بتبرئة المشتبه فيه حتى وإن كادوا يدينونه إذا ما اختلفت الظروف. وإذا ما أدين المشتبه فيه غير أنه يعتقد أن إجراءات محاكمته لم تتسم بالعدالة، فإنه يمكنه استئناف الحكم أمام درجة أعلى من المحاكم. وإذا وصلت جميع الخيارات إلى طريق مسدود، فإن الشخص المدان يجوز له أن يحث الحكومة على التوسط لصالحه لدى رئيس الدولة ليحصل على العفو أو تخفيف العقوبة.

وهناك أنظمة تقسم العملية الجنائية إلى أجزاء تهتم بها جهات مختلفة على عكس أنظمة أخرى تركزها فى جهة واحدة. حيث تعتمد بعض الدول على نظام مركزى للإدعاء ومحاكمة الجرائم. ويشرف وزير العدل على عمل الشرطة وتحقيقاتها، ويعين القضاة الذين يفصلون فى القضايا الجنائية. ويرجع إليه فى شئون ترقياتهم. كما لا يوجد بهذه الدول نظام محلفين، فيقوم القضاة بالحكم بإدانة المتهمين أو تبرئتهم دون وجود محلفين.

أى النظامين أفضل؟ النظام الذى يقسم العملية الجنائية أم الذى يجمعها فى نظام مركزى؟ إن النظام الذى يقسم العملية أكثر تعقيداً وكلفة، وربما نتج عنه عدد أكبر من أحكام البراءة. غير أنه من ناحية أخرى يزيد احتمال اعتباره نظاماً عادلاً من وجهة نظر من يحاكمون وتصدر فى حقهم الأحكام.

المحلفون

يختلف المحلفون عن الجهات الأخرى المعنية بالإجراءات الجنائية. وهذه الجهات فروع تابعة للأصل أى الجهاز الكبير للدولة. ويصدق ذلك حتى إذا تشكلت قوات الشرطة على المستوى المحلى لا القومى. فهى جميعها تمثل السلطة العامة للدولة ويتلقى أفرادها مرتباتهم من المال العام. أما المحلفون فإن اختيارهم يتم من بين المواطنين العاديين، ويسهم نظام المحلفين بتقديم العنصر الشعبى فى العدالة الجنائية.

يقوم القضاة والمحلفون بإجراءات محاكمة الجرائم الخطيرة فى معظم البلاد التى تسير على نهج القانون العام (انظر الفصل الثانى). ويختلف عدد أعضاء هيئة المحلفين، غير أن من الشائع تحديد عددهم باثنى عشر عضواً. ويقوم القاضى بشرح القانون الواجب تطبيقه، كالقانون الذى يتناول جرائم القتل على سبيل المثال. ويقرر المحلفون ما إذا كان المشتبه فيه قد ارتكب ما أسند إليه من أفعال، (قتل غريمه بإطلاق النار عليه على سبيل المثال)، وإن كان الأمر كذلك، يقرر المحلفون على ضوء ما شرحه لهم القاضى من القوانين ما إذا كان المتهم مذنباً بارتكاب جريمة القتل. وتتخذ هيئة المحلفين قرارها بالإجماع أو بأغلبية الآراء بما يتفق والقواعد المتبعة فى الدولة التى تجرى بها المحاكمة. ولا يقدم المحلفون أسباباً للقرارات التى يتخذونها.

ويعتقد الكثيرون أن إجراء المحاكمة عن طريق هيئة محلفين يساعد فى إيجاد التوازن ما بين الدولة والمشتبه فيه. فإذا ما جرت المحاكمة بالاستعانة بنظام المحلفين، تعين على الدولة أن تقنع كافة أو معظم المحلفين (وهم أعضاء مجموعة من المدنيين العاديين) وليس قاضياً واحداً أو بضعة قضاة بأن المشتبه فيه مذنب. وعلى نحو عام يتصف المحلفون بالحرص على الفصل فى الدعوى على أساس من القانون الذى قام القاضى بشرحه لهم. غير أنهم فى بعض الأحيان يقررون براءة متهم على الرغم من اعتقادهم أنه ارتكب الجريمة، وذلك لأنهم اعتبروا أن توجيه الاتهام له لم يتصف بالعدل.

ومع ذلك فقد يشارك المحلفون الأفراد العاديين مشاعرهم المتحيزة تجاه الأقليات المكروهة. ومما يجعل من الصعب توجيه الانتقادات لقراراتهم فى حالات الاستئناف، أنهم بخلاف القضاة غير مطالبين بتقديم أسباب لقراراتهم (غير جائز لهم فى واقع الأمر). وبالتالى، فإنه أحياناً ما يكون إجراء المحاكمة عن طريق قاض أو قضاة أكثر عدلاً.

ما هى السبل الأخرى لتصحيح التوازن ما بين المشتبه فيه جنائياً والدولة حتى يقفا متساويين بقدر الإمكان أمام القانون؟

هناك خيارات كثيرة. فمن الأهمية بمكان أن يعرف الشخص الموجه إليه الاتهام الأدلة المتوافرة ضده بأسرع وقت ممكن وأن يحصل على استشارة قانونية، وإذا ما كان الاتهام يتسم بالخطر، أن يستعين بمحام مدرب. وفى بعض البلاد، يتعين على الإدعاء فى مجال التهم الجنائية أن يكشف عن أدلته مقدماً، غير أن الدفاع ليس ملزماً بالمثل إلى أن يحين

موعد المحاكمة. وفى هذه الحالة فإن الطرفين ليسا على قدم المساواة فيما يتصل بالكشف عن الأدلة. غير أن هذا الإجراء وما يماثله يعد جانباً من محاولات الإقلال من المزايا المتاحة للإدعاء والتى لا يوجد مثلها عند الدفاع.

وتسرى فى بعض البلاد قاعدة تمنع إرغام المشتبه فيه على الإجابة على أسئلة الشرطة لأن إجاباته قد تشير إلى ارتكابه ما اتهم به. ولا يلزم بالتالى بتجريم نفسه. كما لا يصح استجوابه أثناء المحاكمة إلا إذا أراد تقديم بعض الأدلة. ولا يجوز للقاضى أو الإدعاء التعليق على عدم رغبته فى تفسير مسلكه.

ويجوز فى بلاد أخرى إرغام المشتبه فيه على الإجابة على الأسئلة الموجهة له حال القبض عليه، لأنه إذا امتنع عن الإجابة فإن ذلك يتخذ دليلاً ضده أثناء المحاكمة. وتبدأ المحاكمة ذاتها بسلسلة من الأسئلة يوجهها القاضى للمشتبه فيه. وفى الكثير من نظم القانون المدنى (انظر الفصل الثانى)، يعتبر القاضى نفسه باحثاً عن الحقيقة وليس حكماً ما بين الإدعاء والدفاع.

ويعود الاختلاف بين هذين الأسلوبين فى المحاكمة فى إحدى جوانبه إلى عوامل تاريخية وتراثية. ففى البلاد التى تسير على نهج القانون العام يقارب الدور الذى يلعبه القاضى دور الحكم؛ بينما يقارب دوره فى البلاد التى تسير على نهج القانون المدنى دور الباحث المحقق. غير أن القواعد التفصيلية تختلف فى البلاد جميعها على أساس الدرجة التى يعتقد أنها لازمة لحماية المشتبه فيه من السلطة الأعلى للدولة.

افتراض البراءة

من لطرق الهامة لتحقيق التوازن بين المشتبه فيه والدولة مبدأ «افتراض البراءة». وعلى الرغم من هذا الاسم فإنه لا يعنى أنه إذا ألقى القبض على أحد الأشخاص ووجهت إليه تهمة ارتكاب جريمة الاغتصاب، أنه برىء بل على العكس فإن أغلب الناس خارج قاعة المحكمة يعتقدون أنه مذنب. ولمواجهة هذا الافتراض العام فهناك قاعدة عامة فى الإجراءات الجنائية أنه يجب على الدولة أو الإدعاء أن يثبت ذنب المشتبه فيه. فإذا لم توفق الدولة فى ذلك، فعلى القاضى والمحلفين تبرئته. وللحصول على البراءة ليس على المشتبه فيه أن يثبت أنه غير مذنب.

ويتمثل أثر هذه القاعدة فى الحكم ببراءة الشخص الموجه إليه الإتهام إذا ما ثارت شكوك جدية حول الجرم الذى ارتكبه. وبذلك يكون الشك لصالح المتهم.

وهناك من الناس من يعتقد أن الجهود التى تبذل لتحقيق العدالة للمشتبه فيهم تتم على حساب كفاءة القانون الجنائى فى الحد من السلوك المنحرف. وقد يكون الأمر كذلك، غير أنه قد يكون للعدالة نتائج أخرى أكثر إيجابية. فلعل الالتزام بعدالة إجراءات المحاكمات الجنائية يزيد من التزام المواطنين العاديين بمبدأ سيادة القانون.

٩

تفســير القــانون

يعد تفسير القانون أحد الاهتمامات الأساسية لرجال القانون. فى بادىء الأمر، تخصص رجال القانون فى تحرير الوثائق وتفسيرها وليس الدفاع عن القضايا فى المحاكم أو الفصل فى النزاعات. وبالطبع فمن الواجب على من يحرر وثيقة أن يسعى مقدماً لمعرفة كيفية تفسير القانون أو المعاهدة أو العقد أو الوصية التى يحررها، فيستطيع بالتالى أن يجعل نصه محيطاً بالجوانب التى يريد تغطيتها. وكثيراً ما يدور الجدل فى ساحات المحاكم حول تفسير النصوص، ويتعين على القضاة أن يصدروا أحكامهم لصالح التفسير الصحيح. ولذلك فإن تفسير القانون عامة يعد جانباً أساسياً من الممارسة القانونية.

ويدور الخلاف حول كيفية تفسير الوثائق. لنفترض أن أحد القوانين الفرعية يحظر قيادة المركبات فى الحدائق العامة. هل ينطبق هذا القانون على الدراجات أو الدراجات البخارية أو ماكينات قص الحشائش التى تستمد الطاقة من حركتها؟ والأهم من ذلك، كيف تتخذ قراراً؟ هل نعتمد على المعنى الذى يرد فى القاموس لكلمة «مركبة»، أم هل تستفسر عن الغرض من حظر المركبات من الحدائق العامة؟ أم هل نبحث فى الصعوبات التى يواجهها الناس إذا ما شمل الحظر، على سبيل المثال، الدراجات وعربات الأطفال، فضلاً عن الصعوبات التى نواجهها إذا ما حظرنا ماكينات قص الحشائش ذات المحرك؟

ويعطى بعض رجال القانون الأولوية لحرفية النص، بينما يعطى آخرون الأولوية لروح النص أو الغرض منه، بينما يهتم آخرون بالنتيجة المحتملة لتفسير النص باستخدام كل وسيلة على حدة. يهتم هذا الفصل أساساً بالخلاف ما بين هذه الاتجاهات المختلفة.

ماهية التفسير

أولاً، ما هو التفسير؟ إن تفسير ما يقوله شخص ما هو إضفاء معنى على الأقوال. فإذا كان المعنى واضحاً فى الحال فإنه لا داعى لتفسير القول، ولكن إذا لم يتسم المعنى بالوضوح أو لم يكن واضحاً صراحة يجب أن نلجأ للتفسير؛ ويجد المفسر نفسه عندئذ ملزماً بالاختيار ما بين أسلوبين أو أكثر لفهم ما قيل.

فإذا أردت أن تسافر إلى ما نشستر وطلبت منى أن أحضر لك جدولاً بمواعيد السفر. فإننى لست متأكداً إذا كنت تعنى جدول مواعيد الحافلات أو جدول مواعيد القطارات. وقد يمكننى أن أسألك أيهما تريد. ولكن إذا تعذر ذلك، فإنه يجب أن أقرر بنفسى، ربما على أساس معرفتى كيف تسافر عادة، أو على أساس ما هى أسهل طريقة للوصول إلى مانشستر.

ويعد تفسير طلب من هذا النوع ليس مجرد تفسير للكلمات «من فضلك أحضر لى جدول مواعيد سفر» وهى كلمات واضحة بما فيه الكفاية وإنما تفسيرها فى سياق الغرض وهو الرغبة فى السفر إلى ما نشستر. وشبيه بذلك، من بعض النواحى، تفسير النصوص الذى يعتبر جزءاً أساسياً من عمل رجل القانون. إذ يفسر رجل القانون النص كجزء من التشريع أو العقد أو الوصية أو المعاهدة أو اللائحة أو غير ذلك. غير أن هناك فروقاً. فعندما يكون على أن أفسر رغبتك فى الحصول على جدول مواعيد السفر، فإن لى حرية فى أن أتصرف بالطريقة التى أرغبها. أما تفسير رجال القانون للنصوص فيعد عملية أكثر رسمية.

التفسير القانونى عملية رسمية

يعد التفسير القانونى عملية رسمية فى المقام الأول لأن النصوص التى يفسرها المحامى

مدونة. ولا يقتصر الأمر على كونها مدونة فحسب بل يتوافر لها السلطة. فإذا كانت تشريعات فهي جزء من قانون الدولة. وإذا كانت عقوداً أو معاهدات فإنها تلزم أطرافها بالعقد أو المعاهدة. وإذا كانت وصايا فإنها تلزم كل من يتصرف فى ممتلكات الشخص المتوفى. ويؤثر التفسير الذى يقع عليه الاختيار على حقوق الأفراد وواجباتهم.

وهناك حالة أخرى يكون فيها تفسير النص القانونى رسمياً. فعندما يكون هناك خلاف، فهناك ما يسمى بالتفسير الرسمى للنص. وهو ما يقدمه القضاة عندما ينظرون فى القضايا أو دعاوى الاستئناف. كما أن الوزراء والموظفين الحكوميين، كمسئولى الضرائب على سبيل المثال، يقدمون تفسيرات رسمية للتشريعات، غير أن تفسيراتهم يجب أن تخضع فى النهاية لتفسيرات القضاة إذا كان هناك خلاف فى الرأى بينهما.

وهناك نقطة أخرى لاختلاف تفسير النصوص القانونية عن تفسير طلب من صديق، وهى أن الأدلة المتاحة لمفسر النصوص القانونية لاتخاذ قرار تكون محدودة. فإذا لم أكن متأكداً مما يعنيه صديقى بطلبه فإن أفضل ما يمكن أن أفعل هو سؤاله. لكن مفسر النص القانونى لا يمكنه حل المشكلة بالرجوع إلى واضع النص وسؤاله. ويعود ذلك إلى أن النصوص القانونية لا يكون لها غالباً مؤلف واحد. ويضع المشرعون الذين يبلغون المئات النصوص القانونية، أو يتفق الأطراف على العقود والمعاهدات التى توجد بأعداد كبيرة.

والمشرعون ليس لديهم الوقت لشرح ما يعنونه بالتشريعات التى أقروها. وحتى إذا أتيح لهم الوقت وسئلوا جميعاً، فقد لا يكون سؤالهم فكرة غير صائبة، لأنهم سيميلون إلى شرح القانون بإعادة النظر فيه. وسيميلون إلى وضع أنفسهم فى موضع أفضل بأن يقولوا أنه يعنى شيئاً غير ما كانوا يقولوه عند صدور القانون. وليس فى ذلك إنصاف لمن يجب عليهم إطاعة القانون. فمن حقهم أن يحاكموا بتفسير للقانون يقدمه شخص محايد فى الوقت الذى يجب عليهم الالتزام بالقانون.

وبالطبع لا يتاح لمفسر الوصية أن يستشير الموصى عن مقصده لأنه توفى. وقد يبدو أن مفسرى العقود والمعاهدات يمكنهم أن يستشيروا أطراف المعاهدات أو العقود. لكن إذا نشأ نزاع فإن ذلك يعود فى غالب الأمر إلى أن الأطراف اختلفت حول كيفية التفسير. ويستدعى ذلك تفسيراً محايداً. ولذا فإن سؤال الأطراف ليس خياراً مطروحاً. وبصفة عامة فإن مشاكل تفسير النصوص القانونية لا يمكن حلها بالرجوع إلى واضعى هذه النصوص.

ومن ناحية أخرى فإن الأدلة المحدودة المتاحة للمفسر تتمثل فى أنه يجب أن يكون النص معبراً عن نفسه. والنسخة النهائية تلغى كافة المسودات السابقة للتشريعات والوصايا والعقود والمعاهدات. ويلتزم واضعو النص بالنسخة النهائية، وهى تحل محل كافة المناقشات والمفاوضات التى تمت من قبل. وحتى ما قاله واضعو النص أنهم يعنونه فى الوقت الذى وافقوا فيه على النص ينظر إليه بتحفظ. وعلى سبيل المثال لا تقبل بعض نظم القانون، عند تفسير نص تشريع، اعتماد المفسر لما قاله الوزير عند إلقائه لكلمته فى المجلس التشريعى.

هناك خلاف حول مدى التأكيد على أن يكون النص معبراً عن نفسه، ولكن الفكرة فى ذاتها صحيحة. ويتلخص ذلك فى أن الشخص الذى يوافق على أن شكلاً معيناً للكلمات ملزم يجب أن يكون مستعداً لقبول هذه الكلمات بمعناها العادى، وإلا فكان يجب عليه أن يصمم على شكل آخر للكلمات أو يعبِّر فى الوقت المناسب عن أنه يأخذها على معنى خاص وليس المعنى العادى. وفى الواقع، إن إعطاء معنى خاص للكلمات أمر دارج، فكثيراً ما تشتمل القوانين والعقود على عبارات تحدد المعنى المقصود من الكلمات الواردة فيها. فعلى سبيل المثال، يمكن القول أن كلمة «مالك» تشمل المقيم بالمنزل، وفى هذه الحالة فإن المستأجر الذى لا يملك المنزل يعامل على أساس الغرض من التشريع (ولا شىء آخر) كما لو كان المالك. وبناء على ذلك، يجب أن تؤخذ الكلمات فى النصوص القانونية بمعناها العادى إلا إذا اختار واضع النص معنى آخر.

ما هو أفضل مدخل للتفسير؟

المدخل النصّى (مدخل الالتزام بالنص)

تشمل فكرة أن النص يجب أن يكون معبراً عن نفسه مدخلاً واحد للتفسير، ويسمى المدخل النصى (مدخل الالتزام بالنص). ويستلزم ذلك أن يكون النص مفهوماً بمعناه العادى. فإذا مُنعت المركبات من الدخول إلى الحدائق العامة، فإن ذلك يعنى أن كل ما يمثل المركبات (السيارات ـ الحافلات ـ سيارات النقل) ممنوع. وقد يكون ذلك غير ملائم إذا كان يعنى،

على سبيل المثال، أن بعض المعوقين لا يمكنهم الاستفادة من الحدائق العامة لأنهم ليس لهم سبيل إلا باستخدام مركبة ذات محرك؛ ولكننا يجب أن نتقبل تلك الصعوبة.

وبالطبع، قد لا تكون لكلمة أو عبارة معنى عادى فى بعض الأحيان، لأن الأشخاص العاديين لا يستخدمونها. فعند استخدام المصطلحات الفنية أو القانونية أو العلمية فإن ما يماثل المعنى العادى للمصطلح هو معناه الفنى. ويكون المعنى الفنى هو المعنى العادى للخبراء القانونيين والعلميين.

غير أن هؤلاء الذين يفضلون المدخل النصِّى يقرون بأن هناك حالات استثنائية تكون غير مرضية. فإذا أدى فهم الكلمات بمعناها العادى إلى نتيجة غير معقولة فإنه يمكن تفسيرها بمعنى آخر لا يؤدى إلى مثل هذه النتيجة.

وبالطبع، فإن ما يؤدى إلى نتائج غير معقولة يكون مثيراً للجدل؛ وما يكون غير معقول بالنسبة لأحد القضاة لا يمثل إلا أمراً غير مألوف بالنسبة لقاضٍ آخر. فهل يكون من غير المعقول أن يؤدى معنى كلمة «مركبة» إلى منع بعض المعوقين من الحدائق العامة. ومن الواضح أن النص المناقض لذاته أو الذى لا يمكن تنفيذه عملياً يكون غير معقول، ولكن ليس واضحاً كيفية معالجة ما يراه الناس غير معقول.

فبغض النظر عن فهمنا للشىء غير المعقول، فإن المدخل النصِّى يعطى الأولوية للغة المستخدمة فى النص بمعناها العادى على أى دليل آخر فى نية المؤلف. وفى بعض الأحيان يتعرض المدخل النصى للهجوم على أيدى نقاد يطلقون عليه «المذهب الحرفى»، أى الذى يعتمد على حرفية النص. ولكن ما هو مغزى صياغة القوانين أو العقود أو المعاهدات أو الوصايا فى كلمات إلا إذا تم اعتبار هذه الكلمات ملزمة؟

المدخل الهدفى (وضع الهدف فى الاعتبار)

ويعد المدخل الهدفى مدخلاً آخر لتفسير النصوص. ووفقاً لذلك، يجب أن تعطى الأولوية فى تفسير النصوص إلى الهدف من القانون أو العقد أو المعاهدة أو الوصية أو اللائحة. ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار الأهداف العامة للنظام القانونى مثل العدالة وتحقيق الأمن والكفاءة. ويعد ذلك أمراً هاماً فى تفسير القوانين على نحو خاص. فقد يكون للقانون (مثلاً القانون الذى يمنع المركبات فى الحدائق العامة) أهداف خاصة به (على سبيل المثال توفير الهدوء

والراحة لمستخدمي الحديقة العامة). ولكن يجب أن يؤخذ أيضاً في الاعتبار أغراض عامة أخرى (مثلاً، يجب الحفاظ على مظهر الأماكن العامة مما يتطلب السماح بماكينات قص الحشائش ذات المحرك حتى إذا سببت ضجيجاً).

فإذا أشارت هذه الأهداف الخاصة أو العامة إلى تفسير يخالف المعنى العادى للكلمات، فإن مؤيدى المدخل الهدفى يقولون إنه يجب الأخذ بالمعنى الهدفى لأنه أفضل من المعنى العادى.

وعندما نبحث عن الهدف من وثيقة، فإن هناك بعض الحدود التى تقيدنا. وتختلف النظم القانونية قليلاً فى الحدود التى تضعها. فعندما يقوم أحد المفسرين بتفسير تشريع فإنه يمكن بالتأكيد أن يفحص التشريع بأكمله وكافة القوانين السابقة المتصلة بالموضوع، ويمكنه أن يأخذ فى اعتباره ما كانت عليه الحالة السابقة للقانون وما يعتقد فيه من عيوب. ويذهب مؤيدو المدخل الهدفى إلى أبعد من ذلك، ويقولون إن المفسر يجب أن يكون قادراً على الأخذ فى الاعتبار تقارير اللجان الرسمية ومقترحاتها والمواد الأخرى التى جرى تحضيرها لإقرار القوانين، أو إبرام المعاهدات. وفى الواقع تسمح الكثير من النظم القانونية للمفسرين بأن يأخذوا هذه المواد فى اعتبارهم.

مثال «القيادة تحت تأثير الخمر»

أى المدخلين أفضل، المدخل النصى أم المدخل الهدفى؟ سأتناول مثالاً (بعد إدخال بعض التعديل) عن قانون فى بريطانيا تم تغييره فيما بعد. لنفرض أن أحد التشريعات ينص على أنه يجوز للشرطى أن يطلب من شخص ما يقود مركبة أن يجرى اختباراً للدم. فإذا أظهر الاختبار أن لديه كحولاً بكمية أكبر من المسموح به فى الدم فإنه يجوز أن توجه إليه تهمة القيادة تحت تأثير الخمر.

ماذا تعنى كلمة «قيادة» فى هذا التشريع؟ إن كلمة 'قيادة'، مثل معظم الكلمات، لها مدى من المعانى. لكن فى معناها العادى يقول الكثير من الناس أن شخصاً يقود المركبة عندما يكون على جهاز القيادة والمركبة تتحرك. وعندما تتوقف المركبة يتوقف عن القيادة. ولكن إذا فسرنا القيادة على هذا النحو يكون التشريع غير معقول. فكيف يمكن لرجل الشرطة أن يطلب إلى قائد المركبة إجراء اختبار دم أثناء تحرك المركبة؟ وعلى ذلك، حتى فى

المدخل النصى فيجب أن نتساءل عما إذا كان يمكن فهم كلمة «قيادة» على نحو آخر. وحتى يمكن تطبيق التشريع، فإن السائق يجب أن يكون مستمراً فى عملية القيادة بعد أن يوقف المركبة استجابة لطلب رجل الشرطة. فهل يمكن فهم القيادة بهذا المفهوم الواسع؟ ربما أمكن ذلك، حيث أنه من إحدى وجهات النظر يكون السائق سائقاً للمركبة من لحظة قيامها حتى يصل إلى مقصده، حتى ولو توقف فى الطريق لتناول الطعام. ولو سئل أثناء تناول الطعام عما كان يفعله فإنه يقول إنه «كان يقود المركبة إلى ما نشستر». فهل معنى ذلك أن كلمة «قيادة» فى التشريع تعنى ببساطة أن السائق مازال فى طريقة إلى مقصده؟

قد يكون التفسير ممكناً على أساس الكلمات وحدها، ولكن أليس من الواجب وضع الهدف من القانون فى الاعتبار عند تفسير كلمة «قيادة»؟ لا شك أن الهدف من القانون أن يجعل سائق السيارة معرضاً لإجراء اختبار للدم بهدف هو تقليل الخطر.

قد يكون السائق أثناء قيادته للسيارة قد زادت فى دمه كمية الكحول عن كمية محددة. هل من المناسب لتحقيق هذا الهدف إجراء اختبار دم لشخص يتناول الطعام والذى لم يكن يقود السيارة فى النصف ساعة الماضية والذى لا يعود إلى القيادة مرة أخرى لبعض الوقت؟ هل هذا من الإنصاف؟

وربما إذا أخذنا الغرض من القانون فى الاعتبار يكون السائق قائماً بالقيادة فقط إذا كان قد بدأ فيها وينوى الاستمرار فى رحلته عندما يتمكن من ذلك. وفى هذه الحالة فقط إذا كان الكحول فى دمه مجاوزاً للحد المقبول فإنه سيمثل خطراً على الطريق. وفى هذه الحالة يمكن أن يكون قائداً للسيارة حتى إذا كان متوقفاً لازدحام المرور، أو لأن رجل الشرطة أوقفه. أما إذا كان السائق قد توقف لتناول الطعام فهو لا يعتبر قائداً للسيارة من وجهة نظر اختبار الدم، أما السائق الذى يترك سيارته فى أثناء ازدحام المرور لشراء صحيفة يعتبر مازال قائداً للسيارة.

فى المدخل النصى يؤدى المعنى العادى لكلمة «قيادة» (أن تكون المركبة فى حالة حركة) إلى شىء غير معقول، ولذا يمكن أن نأخذ فى الاعتبار أساليب أخرى لفهم كلمة «قيادة». وفى المدخل الهدفى فإنه لا يكون للمعنى العادى لكلمة قيادة أولوية خاصة، ويمكن أن يقال إن قائد السيارة يقوم بقيادتها إذا كان ذلك سيعزز من هدف قانون القيادة تحت تأثير الخمر حتى يمكن إجراء اختبار دم له. وقد يعنى هذا مجالاً واسعاً لتفسير لفظ قيادة،

حتى أن قائد المركبة يعتبر فى حالة قيادة فى فترة تناوله الطعام فى الطريق.

غير أن هدف الإقلال من القيادة تحت تأثير الخمر ليس هو الهدف الوحيد الذى ينبغى على المفسر أن يأخذه فى اعتباره. فهناك أيضاً أهداف عامة للنظام القانونى. وأحد هذه الأهداف مراعاة العدالة تجاه الأفراد الذين قد يوجه إليهم الاتهام بارتكاب جريمة. إذ يجب أن يكونوا على علم بشكل عام بما يعرضهم لإجراء اختبارات أو توجيه الاتهام. ويعود ذلك بنا بطريق غير مباشر إلى المعنى العادى لكلمة «قيادة». وعندما يستخدم التشريع مصطلحاً يشكل جزءاً من لغة التخاطب العادية، فإن من يتأثرون به يحتمل أن يفهموه بمعناه العادى. ولذلك فإن أهداف النظام القانونى ذاته تتطلب اهتماماً شديداً بالكلمات المستخدمة فى النص.

لا يمكن أن يكون معنى الكلمات غير محدد

على الرغم من أن للكلمات مدى واسعاً من المعانى إلا أنه لا يمكن أن يكون غير محدد. فعلى سبيل المثال هناك بعض الحالات التى لا ينطبق عليها اسم «القيادة». فالسائق الذى توجد مركبته فى الجراج والذى لم يبدأ رحلته بعد على الرغم من نيته أن يبدأ رحلته خلال وقت قصير، والذى يتناول فى الوقت نفسه بضعة كؤوس من الشراب، لا يعتبر قائماً بالقيادة. وفى الحقيقة، إذا ضبط أثناء قيامه بقيادة السيارة، فإن الغرض من قانون حظر القيادة تحت تأثير الخمر يكون قد تحقق. غير أن ذلك الوضع لا يبرر للمفسر توسيع معنى القيادة ليغطى الحالة التى تكون فيها مركبة السائق لا تزال قابعة فى الجراج.

ومن النادر أن يقرر أحد القضاة أن النص يعنى شيئاً لا يكون مفهوماً فى اللغة العادية أو الفنية. وفى الحالات القليلة التى يقرر فيها القاضى ذلك فإن السبب يعود إلى أنه يعتقد أن واضع النص قد ارتكب خطأً واضحاً من واجبه أن يصححه.

ولا شك أن حرف العطف «أو» لا يمكن أن يعنى حرف العطف «و». فالأفيال والضباع يشيران إلى نوعين من الحيوان، غير أن الأفيال أو الضباع تعنى أحد النوعين. فإذا نص تشريع على حظر صيد الأفيال والضباع دون الحصول على رخصة ، فإن واضع القانون قد ارتكب خطأً فى غالب الأمر. إذ يبدو من نص القانون أنه يجوز صيد الأفيال أو الضباع دون

رخصة ولكن لا يجوز صيدهما معاً دون رخصه. ومن غير المحتمل أن يكون ذلك هو ما يعنيه فأغلب الصيادين سيصطادون إما الأفيال أو الضباع وليس كليهما ولن يكون للحظر قيمة تذكر.

ولذلك فإن القاضى الذى يتعين عليه تفسير هذا القانون سيفسر أداة العطف «و» بأنها أداة العطف «أو»، ويعبر عن رأيه بأن عبارة الأفيال والضباع ينبغى قراءتها كما لو كانت «الأفيال أو الضباع». ويبدو أن ذلك التفسير يناقض المدخل النصى وذلك بإضفاء معنى تشير إليه الكلمة. ويبدو كما لو كان القاضى قد فضل المدخل الهدفى حتى يمكن أن يضع التشريع موضع التنفيذ. وهناك أسلوب آخر فى التفسير يتفق مع المدخل النصى يتمثل فى سلطة القاضى لتصحيح خطأ واضح، وذلك باستبداله «و» بـ «أو». وفى هذه الحالة فإنه لا يفسر النص بل يصححه، وهو ما يمكن السماح به بداهة فى أضيق الحدود.

القصد

كثيراً ما يقدم المدخل النصى والمدخل الهدفى على أنهما أسلوبان مختلفان للوصول إلى ما كان يقصده واضع النص. ولا يعد ذلك الأمر صحيحاً تماماً، لأن المدخل النصى يختار المعنى العادى للكلمات. وقد يكون واضع النص يقصد استخدام الكلمات التى استخدمها فعلاً (على سبيل المثال مثل الأفيال والضباع).

ولكن إذا افترضنا أن النص قد عنى الكلمات التى استخدمها بالفعل، فإنه يوجد فى بعض الأحيان تقابل بين قصده كما عبر عنه فى الكلمات التى استخدمها وهدفه من استخدام هذه الكلمات، وهذان أمران مختلفان على الرغم من أنهما يمكن أن يوصفا «بقصد واضع النص». فهل يفيد النظر إلى التفسير بوصفه بحثاً عن قصد المشرعين أو أطراف التعاقد.. إلخ؟

وللأفراد نوعان من القصد، ويجوز للهيئات مثل المجالس التشريعية والنقابات أن يكون لها نوعان من القصد أيضاً. غير أنه فى كثير من الأحيان لا يقوم أعضاء هذه المؤسسات بدراسة النصوص التى يضعونها على نحو دقيق، فهم يعبرون بوجه عام عما يريدون تحقيقه بإقرار القانون. فقد يكون، على سبيل المثال، ضد القيادة تحت تأثير الخمر، أو ويؤيدون الحفاظ على بعض أنواع الحيوان من الانقراض. لكنهم، على الأرجح، لم يتفكروا

فى معنى «القيادة» فى تشريع خاص بإجراء اختبارات الدم أو مغزى عبارة الأفيال والضباع فى تشريع يتصل بالصيد.

ومع ذلك فإننى أعتقد أن هناك ما يدعو للقول بأنه ينبغى على المفسر أن يحاول اكتشاف قصد المجلس التشريعى، أو قصد أطراف التعاقد أو المعاهدة. فالتشريعات أو العقود أو المعاهدات هى حلول وسط ما بين آراء مختلفة. ولعل النص الذى حظى بالموافقة النهائية ما كان ليحظى بموافقة أعضاء المجلس التشريعى كلاً على حدة ، أو كل طرف من أطراف التعاقد أو المعاهدة منفرداً. فإذا أشرنا إلى المجلس التشريعى أو الأطراف المتعاقدة، فلا يعنى ذلك سيطرة الآراء المنفردة لأعضاء المجلس التشريعى أو الأطراف المتعاقدة على تفسير النص، وإنما يعنى أن المفسر يجب أن يتعامل مع النص كما لو أنه رأى فردى ويجتهد فى تقديمه بصورة متماسكة بقدر ما تسمح الكلمات.

ولا يطابق هذا الواقع الفعلى، غير أنه يعبر عن سياسة سليمة. فلا ينبغى للمفسر أن يعالج آراء الأعضاء فى مؤسسة كبيرة كما لو كانت آراء المؤسسة بأكملها. فربما لا يتوافر رأى متفق عليه حول معنى النص. وبالمثل فإن آراء أحد أطراف التعاقد حول ما يعنيه التعاقد لا ينبغى أن تعالج كما لو كانت معبرة عن آراء الطرفين. إذ يجب على المفسر أن يهدف إلى تفسير محايد وغير منحاز للنص ومقاصده.

وبغض النظر عن تفضيل المدخل النصى عن المدخل الهدفى أو العكس، فإنه يتعين دراسة كل نص متصلاً بخلفيته الاجتماعية وبالنظام القانونى الذى يكون جانباً منه.

١٠

العـــدل

ينتظر من الحكومات أن تتحلى بالعديد من الفضائل، إذ يجب أن تتصف بالكفاءة وتعمل على تنمية الاقتصاد، وتدافع عن المصالح القومية للبلاد. ويجب أن ينتظم عمل النظام القانونى الذى يشكل جانباً من الحكومة بيُسر وسلاسة.

ولكن ما يفوق سلاسة النظام القانونى فى الأهمية هو توقع عدالته. فالناس يعتقدون أن القوانين يجب أن تتصف بالعدل وينبغى تطبيقها على نحو عادل، ومنصف، ومتوازن. وتصف هذه الكلمات الثلاث مثل العدل والإنصاف والتوازن نفسها. وتدعى الإدارات القانونية بإدارات العدل، ويدعى المسئول عنها فى الكثير من البلاد بوزير العدل. وواقع الأمر أن هناك من القوانين ما يتسم بالظلم، لذلك يرى الكثيرون فى مثل هذه القوانين تجاوزات لا تجعل منها قوانين صحيحة.

ولكن كيف يمكن أن تتصف القوانين بالعدل؟ وإذا ما افترضنا أنها عادلة فكيف يمكن تطبيقها على نحو عادل؟ إذ لا يوجد إجماع عام حول معنى العدل. ولنقارن العدل بالصحة. فنحن على دراية بمعنى أن يتمتع الإنسان بصحة جيدة، وعلى علم بنوع الخدمات الطبية التى تضفى علينا مزيداً من الصحة على الأقل بصفة عامة. غير أننا لا نجتمع على وصف المجتمع العادل أو على نوع القوانين التى ينبغى تطبيقها فى مجتمع يتسم بالعدل.

فهل يتساوى الناس فى الغنى فى مجتمع عادل؟ أم هل ستكون هناك عدم مساواة على أساس اختلاف الموهبة والنشأة والجهد المبذول والفرص المتاحة؟ إن الجدل حول معنى المساواة مجال تصول فيه السياسة وتجول، ويدور فيه الصراع ما بين اليمين واليسار، ولا يبدو أن هناك اتفاقاً فى الأفق. فهل نستسلم إذن للهزيمة ونكف عن محاولتنا تعريف العدل؟ أم هل نكتفى بالقول بأن المجتمع العادل هو مجرد اسم ندعو به المجتمع الذى نفضل أن نحيا به؟

وعلى الرغم من عدم اتفاقى مع هذه الرؤية المتشككة، فإنها تتسم ببعض الجاذبية عندما نتساءل عن سمات المجتمع الذى يسوده العدل. ولكن إذا تدبرنا العوامل التى تجعل القوانين تنأى عن العدالة، أو يجرى تطبيقها على نحو غير عادل، فإننى أعتقد أننا سنتوصل إلى قدر معقول من الاتفاق. بل إننا سنحقق قدراً من الاتفاق يستبعد معه على الأرجح أن يعتمد الحكم بانتفاء صفة العدل عن القوانين أو عن تطبيقها على مجرد الآراء الشخصية.

وبعبارة أخرى، فإن العدل يتسم بالموضوعية فى أحد جوانبه. فإذا كان الأمر كذلك، فإنه يستحق البحث فيما يضفى صفة العدل على القوانين وتطبيقها أو ينفى هذه الصفة.

القوانين الجائرة

تمنح القوانين الناس حقوقاً وتفرض عليهم واجبات. وعلى هذا النحو توزع القوانين المزايا والأعباء بين المواطنين. وتقيم عدالة القوانين بما إذا كانت الحقوق والواجبات قد تم توزيعها على نحو عادل.

وفى كثير من الأحيان تمنح القوانين الحقوق نفسها وتفرض الواجبات نفسها على الجميع. فلا يحق لأحد أن يسرق، ويحق للأطفال جميعهم أن يحصلوا على تعليم مجانى. غير أن ذلك لا يحدث دائماً. وعندما لا تتعامل القوانين مع كافة الناس على قدم المساواة، يتعين علينا أن نتساءل عما إذا كان هناك سبب وجيه لهذه التفرقة. ولنفترض أن حق التصويت منح للرجال دون النساء، أو أن الرجال وليس النساء مكلفون بأداء الخدمة العسكرية، فهل من العدل أن نفرق فى المعاملة بين الجنسين فيما يتصل بالتصويت والخدمة العسكرية؟

ويثير هذان المثالان نقطة محورية فيما يتصل بالعدل. إذ يمكن أن يوجه الانتقاد لقانون ما، لا على أساس من التفرقة فى غير محلها فحسب، وإنما على أساس الامتناع عن التفرقة فى غير محل الامتناع. فيتعرض القانون الذى يفرض الخدمة العسكرية على كلا الجنسين (وخاصة إذا كانت مشاركة النساء فى القتال واردة) للنقد لعدم مراعاته للفرق بين الجنسين.

ويبدو أن خلفية عقيدتنا فيما يتصل بالتفرقة تتلخص فى منح الحقوق وفرض الواجبات على الجميع دون تمييز عدا فى حالات خاصة تتوافر لها من المبررات ما يمنع تطبيق ذلك المبدأ. فكلنا على وجه التقريب تتوافر لنا قدرات متساوية للاستمتاع بالحياة والحرية والسعادة ومساعدة الآخرين للاستمتاع بطيبات الحياة هذه. ولذلك فإنه ينبغى أن نتلقى معاملة تليق بأفراد مسئولين يتمتعون بحقوقهم ويؤدون واجباتهم وأن تتسم المعاملة بالمساواة، غير أن هذه المساواة تطبق على نحو تقريبى ولا تنطبق على كافة مجالات الحياة.

فإذا ما كان هذا النهج من التفكير عن العدل يسير بنا على الطريق القويم، فإن القضية الأساسية فيما يتصل بعدالة القوانين تتمثل فى الإجابة على هذا السؤال: ما هى الاختلافات الفردية التى تدخل فى الاعتبار عند توزيع الحقوق والواجبات؟ وما هى الاختلافات التى يجب تجاهلها؟

توزيع الحقوق

تمنح الحقوق الناس مزايا وفرصاً ما كانوا ليحصلوا عليها دونها. ولكن ما هو الأساس الذى ينبغى أن تلتزم به الدولة فى توزيعها للحقوق؟ إن الأسباب المختلفة تقدم لمنح المزايا أو إضافة المزيد منها للبعض دون البعض الآخر. ويتجه أحد الآراء إلى أن الأولوية يجب أن تكون لمن يتمتع بمقدرة أكبر، ومن حقق إنجازات أكبر، أو من تزيد احتياجاتهم أو تعظم مسئولياتهم. وذلك لأن نصيبهم من المشاركة فى تحمل الأعباء يفوق الفرد المتوسط، وبالتالى فإنهم يستحقون المساعدة والاهتمام بما يزيد عن غيرهم. ومن ناحية أخرى فإن مساندى مبدأ المساواة يدافعون عن وجهة نظرهم القائلة بأنه ما لم تتوافر أسباب قوية للحرمان من الحقوق، فإن الدولة التى تحرم بعض رعاياها من حقوق وتمنحها للبعض الآخر تحرمهم ما يستحقون من احترام لذواتهم.

ويبدو استتباعاً أن بعض القوانين التى تقوم بتوزيع الحقوق لا تتسم بالعدل، لأنها تمنح الحقوق للجميع على قدم المساواة بينما كان يتعين عليها أن تضع فروقاً، أو لأنها تضع فروقاً بينما كان يتعين عليها ألا تقدم على ذلك. غير أن الأمر يعتمد غالباً على نوع الحق مدار الخلاف. ولنضرب مثالاً بحق التصويت، فهو حق يسعى معظم الناس للحصول عليه لأنه يمنحهم الحق فى تقرير من يحكمهم.

فهل يجب أن يحصل الجميع على هذا الحق؟ فى واقع الأمر لا يمنح الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن معينة حق الانتخاب على أساس عدم توافر مقدرتهم على الاختيار المعقول ولمسئولياتهم المحدودة بالمقارنة بالبالغين. وقد اعتادت الدول سابقاً أن تلجأ إلى الحجج نفسها لحرمان النساء من حق التصويت، وفى بعض البلاد سيقت هذه الحجج أيضاً لحرمان الزنوج من الحق نفسه. وفى معظم البلاد ما زال الأجانب والمسجونون محرومين من حق التصويت.

ولِمَ ذلك؟ من الواضح أن تغييراً قد طرأ على الرأى المتصل بقدرة النساء على الاختيار المعقول. وعلى درجة مساوية من الأهمية تبرز فكرة احتياج الناس، رجالاً ونساء، لحق التصويت من أجل حماية مصالحهم. وتتساوى مسئوليات المرأة مع مسئوليات الرجل من ناحية تحمل عبء تلك المسئوليات. غير أن الأجانب ليسوا فى حاجة ماسة إلى حق التصويت، إذ يمكنهم بصفة عامة أن يدلوا بأصواتهم فى بلادهم. وتشير الحجة الداعية إلى حرمان المسجونين من حق التصويت إلى أنهم لم يبدوا احتراماً للقيم التى يحترمها المجتمع والمتمثلة فى قوانينه. ومن ناحية أخرى، فإنهم فى حاجة لهذا الحق حتى يمكنهم حماية حقوقهم مثلهم مثل الآخرين.

فإذا افترضنا أن قوانين التصويت فى الديمقراطيات الحديثة لا تتسم بالعدل، فلا بد من وجود حالات يتحقق فيها العدل بمنح حق التصويت لكافة أفراد بعض المجموعات (كالنساء، والأقليات العرقية)، وحالات أخرى يجوز فيها منع هذا الحق عن بعض المجموعات (كصغار السن، والأجانب، والمسجونين). وهناك عدة عوامل ينبغى أخذها فى الاعتبار عند وضع قانون تصويت يتسم بالعدل، كالاحترام الواجب تجاه الجميع، فضلاً عن حاجات الناس وقدراتهم المختلفة. وإذا صدق ذلك على قانون التصويت فيجوز أن يصدق على الحقوق الأخرى أيضاً.

ولا يلزم عند أخذ هذه العوامل فى الاعتبار ألا توجد إلا وسيلة عادلة واحدة لتقرير من

يتمتع بحق التصويت. فالدولة التى تمنح حق التصويت للمقيمين الأجانب أو المسجونين لا يتنافى قرارها مع العدل، على الرغم من أن حرمانهم من الحق نفسه لا يتنافى هو أيضاً مع العدل. وفى مثل هذه الحالة لا يقتصر الأمر على توافر وسيلة وحيدة لمنح حق التصويت أو الحرمان منه. غير أنه يمكننا أن نشير إلى بعض القوانين التى تتسم بالعدل، والبعض الآخر الذى يتنافى معه.

يعد من السهل الإشارة إلى العوامل التى لا يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار على نحو صحيح إذا ما قررنا من هم الذين يحق لهم التصويت. فمما ينافى العدل أن نعتبر طول الشخص أو لقبه عاملاً فى تقرير حقه فى التصويت، لأنه لا يصح أن من يبلغ طوله حداً معيناً أو يحمل لقباً محدداً أقدر على استخدام حق التصويت أو أكثر احتياجاً له من الآخرين.

غير أن طول الشخص يمكن أن يؤخذ بحق فى الاعتبار فى مجالات أخرى. إذ يجوز أن يتأهل من يتخطى طولهم حداً معيناً للعمل بالشرطة بالمقارنة بالآخرين، وذلك لما للطول من إيحاء بالاحترام. وربما يحتاج الأفراد المنتمون إلى جماعات عرقية أو دينية إلى قدر من الحماية من التفرقة فى المعاملة يفوق ما يحتاجه الآخرون، وذلك لوجود مشاعر تعصب قوية ضدهم. ولا يتطلب العدل إتاحة كافة الحقوق على الأساس نفسه. فعند توزيع الحقوق ونشوب النزاع حول هذا التوزيع، يعد الهدف من منح الحقوق عاملاً يرجح بين أوجه الخلاف.

تحديد الواجبات والأعباء

وينطبق الأمر نفسه عند فرض المسئوليات، فما هو الأساس العادل لفرض الضرائب؟ فهل يجب فرضها بالتساوى على كل المواطنين مثل ضريبة الرأس؟ أم هل يجب أن يعتمد تقدير الضريبة على قدرة المواطن على السداد؟ أم هل يجب أن يعتمد تقديرها على الفائدة التى تعود على دافعى الضرائب مما تفرض عليه الضريبة؟ أم هل يعتمد تقديرها على مسئوليات دافعى الضرائب؟

وتمثل هذه العوامل الوجه الآخر للعملة بالمقارنة بما عرضناه فيما يتصل بالحقوق. فتتوازى المزايا مع الحاجات، والمقدرة على السداد، وتحقيق الإنجازات وما إلى ذلك. وهناك

نقطة عامة تتصل بضرورة التزام الدولة بموازنة الحقوق والواجبات، والمزايا والأعباء بحيث يتحقق العدل بالتزام المستفيدين بنسبة أكبر من القوانين بأعباء أكبر تفرض عليهم.

ولا يسهل علينا تقويم هذه العوامل على نحو عادل من أجل التوصل إلى نظام عادل لفرض الضرائب. غير أنه غالباً ما يأخذ النظام العادل لضرائب الدخل فى الاعتبار المقدرة على السداد ومسئوليات دافعى الضرائب والمزايا التى يستمدها من الإطار القانونى الذى يكسب رزقه من خلاله.

وهناك عدة سبل تجمع بين هذه العوامل، ولا تتصف بالبعد عن العدل. ومن ناحية أخرى تسهل الإشارة إلى خطط غير عادلة. فمن غير العدل إحلال ضريبة الرأس التى تفرض بالقدر نفسه على الجميع محل ضريبة الدخل. فإن فى ذلك تجاهلاً لمقدرة دافعى الضرائب على السداد، وكذلك تجاهلاً لحقيقة أن بعض دافعى الضرائب يتحملون مسئوليات تفوق ما يتحمله البعض الآخر، أو تعود عليهم مزايا أقل من الإطار الذى يوفره لهم القانون.

المقدرة على طاعة القوانين

وتتمثل إحدى أهم الأعباء التى يفرضها القانون على الناس فى تعريضهم للجزاء بتوقيع العقوبة عليهم أو إلزامهم بدفع التعويضات (انظر الفصلين السادس والسابع) إذا ما ارتكبوا أخطاء يجرمها القانون.

فمن إذن يجوز أن يخضع للجزاء على نحو عادل؟ توجه القوانين التى تحظر على الناس ارتكاب الجرائم أو الأضرار إلى الناس جميعهم. غير أن الغرض من هذه القوانين يتمثل فى تكليف الناس بأفعال معينة أو منعهم عن إتيانها. ولذلك يبدو من العدل أن نأخذ فى الاعتبار مقدرة من توجه إليهم هذه القوانين على طاعتها. فإذا كان الأمر يقتصر على أن نأخذ فى اعتبارنا قدرة الفرد على ممارسة حق التصويت، وذلك بهدف وضع نظام للتصويت، فمن الصحيح حتماً أن نأخذ فى اعتبارنا قدرتهم على طاعة القانون عندما نحدد من يتعرضون للعقاب.

ويعفى من تقل أعمارهم عن سن محددة من العقاب فى كافة نظم القانون الجنائى، وكذلك من لا يستطيع التحكم فى مسلكه بصورة مُرضية لأسباب ترجع لمرضهم العقلى. (أما إذا شكلوا خطراً على أنفسهم وعلى الآخرين فإنهم يحتجزون فى مؤسسات علاجية ولا

يعاقبون). وقد يجد الأفراد العاديون أنه من الصعب ضبط أنفسهم إذا ما وقعوا تحت ضغوط كبيرة. وتأخذ الكثير من نظم القانون هذا الأمر فى الاعتبار عند تحديد العقوبة.

ويعد القانون الخاص بالإثارة مثالاً على ذلك. ولنفترض أن أحد الأفراد قد استثير إلى درجة أنه سلك مسلكاً لا يرقى للمستوى الأخلاقى فى الأحوال العادية، غير أنه لا يمكن التجاوز عنه. فهناك من يستثيره هجوم شرس فيفقد السيطرة على نفسه ويقتل مهاجمه، على الرغم من أنه لم يكن فى حاجة لقتله للدفا ع عن نفسه. ويعد القاتل المستثار فى معظم البلاد مرتكباً لجريمة أقل خطراً من الجريمة التى يرتكبها من يخطط للقتل.

ويبدو أن العدالة تتطلب أنه عند تحديد العقوبة ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار المقدرة على طاعة القانون. ويتفق ذلك مع الافتراض البديهى أن بعض الناس يمكنهم أن يسيطروا على مسلكهم على نحو أسهل من البعض الآخر.

ومع ذلك فإن هذا الفرض لا يقبل به الجميع. فهناك من الناس وهم من يعرفون بالقدريين، ينكرونه، فهم يقولون أن مسلكنا مقدر، وأنه لا يمكننا أن نقدم إلا على فعل ما نفعله بالفعل. فإذا كان الأمر كذلك، فإن العدالة بالتالى لا يتسع مجالها لإيجاد الأعذار للأطفال والمتخلفين عقلياً لإعفائهم من العقوبة أو التسامح مع من تعرضوا للاستثارة. وبذلك لا يكونون فى وضع أسوأ وليس لهم حق فى قبول عذرهم أكثر من غيرهم. وبمعنى آخر، فإن لكل فرد نفس الحق فى قبول عذره بنفس القدر.

فمن وجهة النظر القدرية يعد السؤال الوحيد الذى ينبغى أن نطرحه عندما نقرر استحقاق الناس للعقاب هو ما إذا كان من المحتمل أن يؤثر التهديد بالعقاب على مسلكهم. فإذا ما واجه الصغار والمضطربون عقلياً والمستثارون صعوبة أكبر فى التأثر بهذا التهديد، فيكون من المعقول تهديدهم وتوقيع العقوبة عليهم على نحو يفوق الأفراد العاديين.

والقول بمعقولية القدرية ليس أمراً مؤكداً. غير أنه إذا كان هذا الاتجاه معقولاً وصحيحاً فإننا نواجه مشكلة محيرة. إذ لا ينبغى علينا أن نوقع العقاب على الناس إلا إذا توصلنا إلى سبب بخلاف قدرتهم على طاعة القانون، فلماذا يصح معاقبة البالغين وليس الصغار أو المضطربين عقلياً؟

أعتقد أن هناك سبباً يتصل بفكرة أن الدولة يجب، فى تعاملها مع المواطنين، أن توازن ما بين المزايا والأعباء. وحتى إذا كنا غير قادرين إلا على الإتيان بالأفعال التى نقوم بفعلها، فإن ذلك لا يغير من حقيقة أن البالغين بعكس كبار السن والمضطربين عقلياً عادة ما

ينجحون فى القيام بما يحاولون القيام به حينما لا تتصف المهام بالتعقيد على أى حال. فهم يستفيدون من التقدير الذى يلحق بنجاحهم المتواضع.

ويبدو من العدل أن يتحمل الأفراد الذين يستفيدون من حقيقة أنهم قادرون على الفعل الصحيح، مسئولية التعرض للجزاء إذا ما قاموا بأفعال خاطئة أو أضروا بالآخرين، حتى إذا افترضنا عدم سيطرتهم على أفعالهم.

العدالة فى تطبيق القوانين

ناقشنا فيما سبق مراعاة العدل فى وضع القوانين التى تحدد حقوق الناس وواجباتهم. وتتساوى أهمية مراعاة العدل فى تطبيق القوانين مع وضعها بل تفوقها أهمية. وتتطلب العدالة فى تطبيق القوانين أن يتصف من يطبقونها (رجال الشرطة، والقضاة، والمسئولين) بالحياد، وأن يستمعوا لطرفى القضايا أو أطرافها المتعددة، وأن ينحوا مصالحهم الذاتية جانباً. وتعد المساواة أمام القانون حقاً على جانب من الأهمية، يتطلب تجنب التحيز لشخص أو لجماعة أو التحيز ضدهم عند تطبيق القانون.

ويبدو الأمر واضحاً لا لبس فيه، غير أن هناك مشكلتين تتصلان بالتطبيق الحازم والنزيه للقانون. إحدى هاتين المشكلتين هى أن بعض القوانين لا تتسم بالعدل. ولا تسبب القوانين الجائرة حرجاً للأشخاص العاديين فحسب لاضطرارهم لمراجعة أنفسهم فيما يتصل بطاعة هذه القوانين أو عصيانها، بل تسبب أيضاً حرجاً للقضاة والمسئولين فيضطرون هم الآخرون إلى مراجعة أنفسهم فيما يتصل بتطبيق هذه القوانين أو إهمالها. فتطبيق القوانين الجائرة تطبيقاً نزيهاً حازماً يعنى نشر الظلم.

ولنفترض أن الحكومة فرضت ضريبة الرأس كبديل عن ضريبة الدخل. فيسدد الجميع قيمة الضريبة نفسها على الرغم من اختلاف دخولهم. يسود الاعتقاد عندئذ بأن ضريبة الرأس ضريبة ظالمة، وتتوافر الأسباب المقنعة لهذا الاعتقاد. فمن العدل فرض الضريبة نفسها على الجميع عندما يتساوى بالتقريب ما يحصلون عليه أو ما يمكن أن يحصلوا عليه من منافع مما تفرض عليه الضريبة. ولذلك فقد يكون من العدل فرض الضريبة نفسها على كافة مالكى أو مستأجرى أجهزة التليفزيون، على الرغم من أن بعضهم لا يشاهدون

التليفزيون إلا نادراً، والبعض الآخر لا يكادون يتحولون عن شاشته.

غير أن ضريبة الدخل تعد إسهاماً فى النفقات العامة لإدارة المجتمعات. فهى ليست ضريبة مفروضة على بند محدد. ويتمتع أصحاب الدخول الأكبر بوضع أفضل للإسهام فى هذه النفقات العامة بالمقارنة بأصحاب الدخول الأقل. وهم يتمتعون أيضاً بالمزيد من المزايا التى يقدمها النظام القانونى، إذ أن مكاسبهم تقل أو تتلاشى بدون وجود الإطار القانونى وما يصاحبه من توفير للأمان.

ولنفترض إذن أن ضريبة الرأس حلت محل ضريبة الدخل، فهل ينبغى أن يقوم المسئولون والقضاة بتطبيقها تطبيقاً نزيهاً فلا يدخلون فى اعتبارهم تفاوت الدخول؟ تختلف الآراء حول هذه المسألة. يرى البعض أن القضاة والمسئولين ينبغى أن يطبقوا القوانين حتى الجائرة منها بنزاهة. فهم ملتزمون مهنياً بتطبيق القوانين كما وضعت حتى وإن لم تتسم بالعدل. أما إذا اتسمت القوانين جميعها بالجور فيكمن الحل فى استقالة القضاة والمسئولين من مناصبهم. ويرى البعض الآخر أنه فى بعض الأحيان يحسن بهم أن يبقوا فى مناصبهم كقضاة ويسعون لهدم النظام.

ولنتأمل مثالاً موازياً عن الأطباء. فواجب الطبيب يحتم عليه أن يعالج حتى السفاح، على الرغم من أن المجتمع سيكون أفضل حالاً إذا ترك ليموت. ونحن نعتمد على الأطباء للحفاظ على الحياة والصحة. ولا نعتقد أنهم سيوازنون الأمور فى حالات محددة ليقرروا مدى استحقاق المريض للحياة على أساس ما يتصف به من شر أو خير. وبالمثل فإننا نعتمد على القضاة لتطبيق القوانين لا ليتساءلوا عما إذا كان من الأفضل الامتناع عن تطبيق قانون بعينه. غير أنه يمكنهم، مثلنا جميعاً، أن يوجهوا النقد إلى القوانين، وأن يعتزلوا مناصبهم إذا لم ترض ضمائرهم بتطبيقه.

ويختلف الأمر إذا ما اتصل بطاعة المواطنين للقوانين الجائرة. فإننى أعتقد أن الواجب يقتضى بصفة عامة أن نلتزم جميعنا بطاعة القانون، على افتراض أنه يقدم لنا توازناً معقولاً ما بين الحقوق والواجبات، وما بين الوعد والوعيد. غير أنه إذا كان القانون جائراً فقد لا نلتزم بواجبنا تجاه طاعته. ففى بعض الأحيان يتوفر خيار من وجهة النظر الأخلاقية. فإذا ما حلت ضريبة الرأس محل ضريبة الدخل، فلن يكون من الخطأ الامتناع عن سدادها، ولكن سدادها من ناحية أخرى لن يكون خطأ. ويعد عدم اتصاف الضريبة بالعدل سبباً للامتناع عن سدادها، على الرغم من أنه بامتناعى عن دفع هذه الضريبة الجائرة أكون قد

تخلفت عن الإسهام فى مصروفات المجتمع الذى أنتمى إليه مما يعد سبباً يدعونى لسدادها. يجب علينا إذن أن نختار ما بين أمرين كلاهما جائز أخلاقياً، مع الأخذ فى الاعتبار احتمال تعرضنا للجزاء إذا ما خالفنا القانون.

غير أن بعض القوانين تبلغ من الظلم مبلغاً يحتم على الأفراد ألا يطيعوها بالتأكيد. فإذا ما أقر قانون يلزم الآباء إبلاغ الشرطة فى حالة تعاطى أبنائهم للمخدرات، يصبح طاعة الآباء لهذا القانون خطأ لأن ذلك سيؤدى إلى تخريب الحياة العائلية.

الإنصـــاف

ويختلف الأمر إذا ما أقدم القضاة على تطبيق القوانين العادلة منها أو الجائرة، على نحو حازم. إذ ينبغى صياغة القوانين فى إطار عام. وغالباً ما لا يتوافق هذا الإطار مع القضايا المختلفة، فلا تتطابق قضيتان تمام التطابق. وبطبيعة الحال لا يمكن للقوانين أن تتطابق تمام التطابق لأن هناك ما ينشأ من المواقف مما لم يدخل فى حسبان المشرع أو مما لم يستطع التنبؤ به. وتأخذ نظم القانون جميعها ذلك الأمر فى الاعتبار، فتمنح القضاة بعض الصلاحيات لتوقيع الاستثناءات إذا توافقت مع العدل. ويختلف مدى هذه الصلاحيات باختلاف البلاد، وباختلاف فروع القانون، غير أنها موجودة دائماً.

وغالباً ما يُشار إلى هذه الصلاحيات باسم الإنصاف. فإذا حلت ضريبة الرأس محل ضريبة الدخل، تسعى المحاكم لإيجاد سبل لحماية من أضيروا بصفة خاصة لاضطرارهم سداد الضريبة. وقد قامت المحاكم بأداء هذه المهمة ولا تزال تؤديها بأسلوب واضح فيما يتصل بقانون العقود (انظر الفصل الخامس).

ويجب على الناس بصفة عامة أن يحفظوا وعودهم ويؤدوا ما التزموا به فى عقودهم. وقد لا يكون من العدل إلزام الناس بالعقود التى وقعوها. فربما تعرض شخص ما للضغط كى يبتاع غسالة ملابس، أو ربما قدم البائع له معلومات مضللة عن أدائها. وقد توصلت المحاكم إلى سبل لحماية المشترين الذين يقدمون على الشراء نتيجة لخطأ أو غش أو لضغوط ليس لها ما يبررها، أحد هذه السبل هى أن يسمح للمشترى بإعادة الغسالة واسترداد ثمنها. كما يدرك القضاة الأسباب الأخرى التى تجعل من الظلم فى بعض الأحيان إتمام صفقة، وذلك عندما تتفاوت قدرة أطراف العقد على المساومة تفاوتاً كبيراً على سبيل المثال.

ويتطلب العدل تعديل القواعد العامة لتتناسب مع المواقف وإلا نتج عنها معاناة حقيقية. ولكننا حتى فى هذا المقام لا نتفق على أسلوب عادل أوحد لتنفيذ ذلك المبدأ، على الرغم من وضوح الظلم فى إسقاط الضغوط التى تعرض لها المشترى من الاعتبار. فعلى سبيل المثال هل ينبغى أن تتساوى الضغوط الاقتصادية والنفسية مع الضغوط الجسدية؟

تبرز الحاجة إلى ملاءمة القواعد العامة للقضايا الخاصة، ولكن هناك أكثر من أسلوب لتطبيق ذلك الأمر. فلا يتفق مع العدل أن نتجاهل ظروف كل قضية على حدة، حتى إذا لم يمكننا فى غالب الأمر أن نحدد أسلوباً أوحد للفصل فى القضية بالنظر لهذه الظروف.

وقد لا نرضى عن الرأى القائل بأنه يمكننا فى بعض الأحيان تحديد مواطن الظلم، ولكننا فى غالب الأمر نعجز عن تحديد متطلبات العدل مقدماً فى قضية معينة. غير أننى أعتقد أن الحكم العادل هو الحكم الذى يتوصل إليه من يتسم بالحياد والإحاطة التامة بالموضوع بعد التدبر الحريص للحقائق وحجج الطرفين. ولا تتوافر هذه الصفات للقضاة والمحامين جميعهم، ولكنها إذا توافرت لهم جميعاً فإن المجتمع الذين يعملون فى خدمته سيكون أقرب ما يمكن لتطبيق العدل.

وهذا يفسر ما أوردته سابقاً من أن العدل يتصف فى جانب منه بالموضوعية. أما الجانب الآخر، وهو الجانب الذاتى، فيتمثل فى ائتمان الأشخاص الذين يتميزون بالعدل والمعرفة على اتخاذ القرارات بشأن كيفية تطبيق القانون.



١١

قيمــة القــانــون

هل للقانون قيمة حقيقية؟ من الواضح أننى أعتقد أن للقانون هذه القيمة. ولكن هل يمكننى تبرير هذا الاعتقاد؟ أو هل يمكن كما تتجه رؤية بعض الماركسيين أن يوجد مجتمع يتصف بالانسجام على نحو لا يحتاج معه إلى قيام الدولة وسن قانون؟ وهل يحتاج المجتمع الذى يخلو من الطبقية أو المجتمع الذى يتكون من أفراد يتسمون بالرقى الفكرى والشعور المرهف إلى قانون؟

يبدو لى أن الإجابة على هذا التساؤل تكون بالإيجاب، فالمجتمع يفيد من وجود القانون. وحتى فى المجتمعات التى تخلو من الطبقية فالأمر لا يخلو من وجود بعض الأفراد الأنانيين بها. كما يختلف أرقى المفكرين فى نظراتهم الأخلاقية ويحتاجون مثلنا إلى دليل يرشدهم فيما يتصل بسلوكهم. وربما لا يتجه هؤلاء إلى السرقة ولكنهم فى حاجة لمن يزودهم بمعلومات عن ماهية الملكية. وربما يلتزمون بتجنب تلويث بيئتهم، غير أن الحاجة تنشأ لوجود من يقرر أفضل السبل لمكافحة التلوث ولتنسيق الجهود لتنفيذها. فلا مفر من قيام السلطة وبالتالى القانون.

ويعد تنظيم المجتمع على أساس من الضغط والاحترام الاجتماعيين بديلاً لاستخدام القانون لتنظيم المجتمع ـ ومثال ذلك مشاعر الاحترام والتقدير التى توجه لقائد يمتلك جاذبية خاصة. ويبدو من استقراء التاريخ أن المجتمعات التى تضع حدوداً لكل ما هو خارج

عما يقبله المجتمع على هذا الأساس هى مجتمعات بائسة. فنحن فى حاجة، إذا ما أردنا أن نحقق تقدماً، إلى الحماية من الضغوط الاجتماعية، حتى تلك التى يمارسها الأهل والأصدقاء. كما أن أكثر القادة موهبة واتجاهاً لحسن النوايا يخضع بمرور الوقت لإغراء السلطة إذا لم تتوافر قيود لاستخدامه إياها. ولا يعنى ذلك الانتقاص من عاملى الضغط الاجتماعى أو جاذبية الزعماء، ولكن يعنى الحاجة إلى قانون يضع القيود التى تبقى هذين العاملين فى حدودهما فلا يتجاوزاها.

إن الحاجة لوجود قانون تتمثل فى الحاجة إلى توجيه أفعالنا، وفى ضمان استقرار الترتيبات الخاصة ما بين الناس، وفى وضع قيود على إساءة استخدام الحكام لسلطاتهم. ولذلك يتكون جانب من النظام القانونى الذى يتميز بدقة الصياغة من مجموعة من الأوامر يساندها التهديد باستخدام القوة. وتفصل هذه الأوامر بعض ما تدعو إليه الأخلاق وتتطلبه العدالة على وجه الخصوص. كما يتكون النظام القانونى من وعود باحترام حقوق الشعب بالإضافة إلى ضمانات إيجاد التدابير إذا انتهكت هذه الحقوق. كما أنه يضع بعض القيود على سلطات الحكومة.

ولما كان النظام القانونى الجيد عليه أن يترك بعض الأمور معلقة فى الوقت ذاته، فمن الخطأ أن نتصور أن القانون هو أساساً نظام للتهديد تسانده القوة، أو أنه أساساً وسيلة لوضع الأخلاقيات موضع التنفيذ، أو أنه أساساً وسيلة لإعطاء كل ذى حق حقه.

فكل هذه الاتجاهات تخطئ بتصويرها الجزء على أنه الكل. فما يميز النظام القانونى الجيد هو تحقيقه التوازن ما بين الوعد والوعيد، وكذا بين النواحى الأخلاقية التى يتعين على الدولة تطبيقها وتلك التى يمكن أن تترك لضمير الأفراد. كما يجب أن يسعى القانون للتوفيق بين القيم المختلفة بما يسمح للناس الذين يختلفون فى أولوياتهم الأخلاقية والسياسية والاجتماعية بالحياة معاً فى أمن وسلام. وإننى أرى أن السعى لتحقيق هذا التوازن هو العنصر الجوهرى لأفضل القوانين.

وبالطبع فإن النظم القانونية الرديئة توجد إلى أيامنا هذه وستواصل وجودها. غير أننا نكون أفضل حالاً فى ظل نظام قانونى يضم بعض القوانين السيئة التى نجد أن عصيانها يتفق مع الحس الأخلاقى، بالمقارنة باقتصار نظام مجتمعنا (ولو كان جماعة صغيرة) على الضغط الاجتماعى أو جاذبية الزعيم وحدهما. ويجدر الملاحظة أنه فى أسوأ

الأنظمة الديكتاتورية ـ كالنظام النازى ـ لا تعتمد أسوأ الأعمال الوحشية فى العادة على أى قانون. إذ يبدو أن الطغاة كثيراً ما يخجلون مما يأتون من أفعال فلا يجترئون على تقنينها. فلم تعتمد أحداث المحرقة (الهولوكوست)، على سبيل المثال، على قانون يجيزها.



شرح المصطلحات القانونية

القانون الإدارى administrative law : يتناول القرارات التى يصدرها الوزراء، والهيئات العامة، والموظفون الحكوميون، وأساليب الطعن فيها.

التحكيم arbitration : العمل على فصل المنازعات بين الأطراف لا عن طريق القضاء وإنما بالاستعانة بفرد واحد أو أكثر يختارهم أطراف النزاع.

محامى المرافعة barrister : محام يترافع أمام الدرجات العليا للمحاكم فى البلاد التى تتبنى نظام القانون العام.

وثيقة الحقوق bill of rights : قانون يفصِّل الحقوق التى لا يجوز حرمان المواطنين منها طالما ظلت القوانين قائمة.

القانون الكنسى canon law : قوانين الكنيسة الغربية.

قانون الدعوى case-law : القانون الذى يضعه القضاة عند فصلهم فى الدعاوى.

سبب cause : كل ما ينتج عنه أثر نافذ.

القانون المدنى civil law : أ– قانون معظم الدول الأوروبية وغيرها من الدول غير الناطقة بالإنجليزية، وهو القانون الذى خضع تاريخياً لتأثير القانون الرومانى. ب ـ القانونى الخاص.

الإجراءات المدنية civil procedure: القواعد التى تحكم الخطوات التى تتخذ فى الدعاوى القانونية الخاصة.

مجموعة القوانين code : التشريع الذى يبين القواعد القانونية الأساسية فى مجال محدد.

القانون العام common law : قانون انجلترا ومعظم البلاد الناطقة باللغة الإنجليزية.

العقد contract : اتفاق ملزم ما بين الأشخاص أو الهيئات، أو ما بين الفرد والدولة.

القانون الدستورى constitutional law : يوزع سلطات الحكومة ما بين السلطة التنفيذية، والمجلس التشريعى، والمحاكم وغيرها من الهيئات.

العرف convention : ممارسات فى الحياة السياسية ينظر إليها بوصفها ملزمة على الرغم من عدم ورودها فى نصوص القانون.

المحكمة court : قاض أو أكثر له سلطة النظر والفصل فى المنازعات.

الإجراءات الجنائية criminal procedure : القواعد القانونية الخاصة بالخطوات الواجب اتخاذها عندما يشتبه فى شخص ما أو يتهم بارتكاب جريمة.

الجريمة crime : خطأ تعنى الدولة بمنعه وتوقيع العقوبة على مرتكبه.

التعويضات damages : التعويض المحدد مقابل وقوع ضرر أو الإخلال بعقد.

السند deed : وثيقة مكتوبة يوقعها من يقطع على نفسه وعداً ملزماً ويشهد عليها الشهود.

المدعى عليه defendant : هو الشخص الذى ترفع ضده دعوى قانونية.

الجنح delict : المصطلح المستخدم للإشارة إلى الضرر فى القانون المدنى.

القدرية determinism : النظرية القائلة بأننا لا نستطيع إطلاقاً القيام بعمل غير ما نقوم به فعلاً.

الإنصاف equity : مجموعة من القوانين التى وضعها القضاة على أساس من سلطة المحكمة للأخذ بالاستثناء لرفع

المعاناة عن المدعى عليهم فى بعض القضايا.

السلطة التنفيذية executive : الحكومة التى تطبق قانون الدولة وتضع بعض القوانين الأقل شأناً فى معظم الأحيان.

الخطأ fault : قصد إحداث الضرر أو إهمال تجنب وقوعه.

الدولة الفيدرالية federal state : توزع سلطات الدولة الفيدرالية ما بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم.

أمر إحضار habeas corpus : يقصد بأمر الإحضار تقديم المحتجز إلى المحاكمة حتى يتسنى إطلاق سراحه إذا لم يتوافر سبب مقنع لاحتجازه.

القتل homicide : هو إزهاق الروح بغير وجه حق.

التفسير interpretation : تحديد ما يقصده القانون بغرض تطبيقه على حالة محددة.

غير موص intestate : من تحضره الوفاة دون تحرير وصية.

غير ملزم (لاغ) invalid : ما لا يلزم قانوناً.

المراجعة القضائية judicial review : حق القضاة فى تحديد ما إذا كانت أعمال السلطات التنفيذية (أو المجلس التشريعى فى بعض الدول) صحيحة من وجهة النظر القانونية.

الاختصاص القضائى :jurisdiction حق المحكمة فى نظر القضايا والفصل فيها.

هيئة المحلفين jury : مجموعة من المواطنين العاديين الذين يستمعون إلى الحقائق فى إحدى القضايا ثم يصدرون حكماً.

المجلس التشريعى legislature : الهيئة أو الهيئات التى تضع القوانين وتلغيها.

القتل الخطأ manslaughter : هو القتل الناتج عن رعونة أو إهمال جسيم.

الإهمال negligence : عدم اتخاذ الحيطة الكافية أو المهارة اللازمة فى ظرف ما.

محرر عقود notary : محام متخصص فى إنشاء الوثائق القانونية.

موضوعى objective (as opposed (مقابل ذاتى) مستقل عن وجهات النظر الشخصية،

to subjective) :	ومعتمد على الحقائق الخارجية فقط.
التزام obligation :	واجب يُنشئ مسئولية لأدائه ويُعاقب من لا يؤديه.
المالك owner :	من يملك حق حيازة شيء على المدى الطويل.
طرف party :	(أ) من يعقد اتفاقاً. (ب) المدعى أو المدعى عليه فى الدعاوى القانونية.
المدعى plaintiff :	من يقيم دعوى قانونية.
الحيازة possession :	السيطرة على الممتلكات على نحو يجيزه القانون.
السابقة precedent :	حكم محكمة يجب أو يجوز اتباعه فى القضايا المشابهة.
افتراض البراءة presumption of innocence :	القاعدة التى تحتم على الدولة إثبات أن المتهم قد ارتكب الجريمة التى أُتهم بها.
القانون الخاص private law :	القانون الذى يتناول الخلافات ما بين الأفراد. (يسمى أيضاً القانون المدنى).
الإجراءات (القانونية) (legal) procedure :	الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق نتيجة قانونية معينة.
الملكية property :	(أ) الأشياء التى يكون للفرد الحق الأوحد فى السيطرة عليها. (ب) العلاقة ما بين المالك وما يملكه.
القانون العام public law :	القانون الدستورى والإدارى.
اللوائح regulation :	(أ) القواعد القانونية التى تضعها السلطة التنفيذية. (ب) قواعد لتحديد الجرائم الأقل شأناً.
التدابير القانونية remedies :	الخطوات التى يمكن لمن تعرض لخطأ قانونى أن يتخذها.
إلغاء القوانين repeal :	إلغاء قانون بإصدار قانون جديد يقضى بالإلغاء.
إلغاء العقود rescind :	فسخ العقود أو الاتفاقات الأخرى.
التعويض عن الضرر restitution:	رد الشيء إلى مالكه الصحيح.
الحق right :	مصلحة الفرد التى يجب أن يحترمها الآخرون والدولة.

الجزاء sanction :	ما يُفرض من عقوبة على الفرد أو الدولة فى حالة ارتكاب الخطأ.
الفصل بين السلطات separation of powers :	المبدأ الذى يحدد الطبيعية المستقلة لوظائف المجلس التشريعى والسلطة التنفيذية والقضاة، ويعهد بهذه السلطات لأشخاص مختلفين.
السيادة sovereign :	(أ) استقلال الدولة من منظور القانون الدولى ؛ (ب) المبدأ الذى يتيح للمجلس التشريعى سن ما يراه من قوانين.
الوفاء المطابق specific performance :	أمر بتنفيذ ما تم الوعد بتنفيذه.
الدولة state :	بلد يتمتع بالاستقلال من منظور القانون الدولى . (ب) الأقاليم التى تنتمى لبعض الدول الفيدرالية (على سبيل المثال: كاليفورنيا، أو نيو ساوث ويلز) تدعيان ولايات.
التشريع statute :	القانون الذى يضعه مجلس تشريعى.
المسئولية الكاملة strict liability:	التعرض للعقوبة أو دفع التعويضات حتى لو لم يرتكب الفرد نفسه خطأ.
ذاتى (فى مقابل موضوعى) subjective (as opposed to objective) :	ما يعتمد على شخصية الفرد وآرائه...
نظام (قانونى) (legal) system :	قوانين بلد معين أو المجتمع الدولى.
موص testator :	من يحرر وصية يعين فيها توزيع ملكيته بعد وفاته.
المسئولية التقصيرية tort :	الخطأ الذى يتيح لمن وقع عليه أن يطالب بتعويض. ويُدعى جنحة فى البلاد التى تأخذ بُنظام القانون المدنى.
معاهدة treaty :	اتفاقية ملزمة ما بين الدول.
سارى المفعول valid :	ملزم قانوناً.

Contents

رقم الايداع

١٩٩٨/١٦٦٩٢

I.S.B.N. الترقيم الدولى

977-5454-42-5



ABOUT LAW

An Introduction

Tony Honoré

هــذا الكتــاب

تمدنا خبراتنا الخاصة ومشاهدتنا للتليفزيون وقراءتنا للصحف بطرف من المعرفة القانونية . ويعد هذا الكتاب مقدمة موجزة تحوى أقل قدر من المصطلحات الفنية الخاصة بالمشكلات القانونية ، والأساليب التى يتخذها المحامون لإيجاد الحلول لهذه المشكلات . كما أن هذا الكتاب موّجه لمن يفكرون فى دراسة القانون ، أو لمن يستثير القانون فضولهم ويريدون الاستزادة من المعرفة القانونية . ولعل بعض هؤلاء يتردد على مسامعهم أن دراسة القانون تنحصر فى حفظ القوانين عن ظهر قلب ، وليس ذلك بصحيح. ويقدم هذا الكتاب أسباب عدم صحة هذا الزعم .

ويقدم الكتاب شرحاً للمصطلحات الفنية التى لا يمكن اجتنابها فى السياق وذلك فى مسرد عند نهاية الكتاب .

ويتطرق الفصل الأول للحديث عن أهداف القانون ، ثم ينتقل الفصل الثانى لبحث تاريخ القانون ، ويتناول الفصل الثالث الحكومة ، وبعدها يتساءل الفصل الرابع عن الملكية ودواعى حمايتها ، وينتقل الفصل الخامس إلى موضوع هام هو العقود والمعاهدات ثم يتفرع الفصل السادس إلى التعريف بالجرائم التى تقع تحت طائلة القانون وهكذا حتى ينتهى الكتاب وقد ألم القارىء بكل ما يريد معرفته عن قيمة القانون وتفسيره وإجراءاته .



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل جاردن سيتى ـ القاهرة